

# تصدير الذهب يتصدر مباحثات البرهان بمسقط وأنباء عن طلبه وساطة عمانية مع الإمارات

## إريتريا تبرم تفاهماً بين الجيش و(5) حركات بشرق السودان لدمجها وتخليها عن الحياذ السلطات الأمريكية تعتقل إيرانية متورطة في صفات أسلحة للجيش.. وباكستان تعلن إلغاء صفقتها

|        |    |                                                      |        |    |                                                                |     |    |                                                             |     |    |                                        |     |    |                                                              |        |    |                                                             |        |    |                                                                        |
|--------|----|------------------------------------------------------|--------|----|----------------------------------------------------------------|-----|----|-------------------------------------------------------------|-----|----|----------------------------------------|-----|----|--------------------------------------------------------------|--------|----|-------------------------------------------------------------|--------|----|------------------------------------------------------------------------|
| تقارير | 05 | مؤتمر برلين وحدود التعامل الدولي مع الحرب في السودان | تقارير | 06 | ما بين نظام المالاي الإيراني ونظام حسن الترابي شوقي عبد العظيم | رأي | 08 | الهدنة والطريق إلى سلام عادل ومجتمع مدني متجدد محمد الشاذلي | رأي | 09 | كيف تُصنع الهاوية بالكلمات؟ صفاء الزين | رأي | 10 | 6 أبريل: حين حاصرت الإمارات حلم التغيير محمد عبدالله إبراهيم | كتابات | 12 | الدعامة والكيزان: عملة واحدة ذات وجهين د.العبيد أحمد العبيد | كتابات | 13 | الجيش من «قوة دفاع» استعمارية إلى «طائفة» حاكمة عبد الباقي مختار (بقة) |
|--------|----|------------------------------------------------------|--------|----|----------------------------------------------------------------|-----|----|-------------------------------------------------------------|-----|----|----------------------------------------|-----|----|--------------------------------------------------------------|--------|----|-------------------------------------------------------------|--------|----|------------------------------------------------------------------------|

لديسمبر) كلمة إلى متى نحتفي بالمجرمين؟ طالع ص (3)

### السلطات الأمريكية توقف إيرانية متهمه بتوريد أسلحة لبورتسودان

لوس انجلوس: (ديسمبر)

أعلن مكتب الادعاء العام الفيدرالي الأمريكي الأحد الماضي عن توقيف مواطنة إيرانية تحمل الإقامة الدائمة بالولايات المتحدة الأمريكية واسمها شميم مافي بتهمة بانتهاك القانون الأمريكي لتورطها في التوسط ببيع طائرات مسيّرة وقنابل وصواعق قتال وملايين الطلقات من الذخيرة المصنعة في إيران والمباعة إلى السودان. وتضمنت قائمة الأسلحة الموردة لصالح الجيش السوداني ما بين 6 إلى 7 طائرات بدون طيار من طراز مهاجر (6) بكل مكوناتها، ومحطات التحكم الأرضي، بجانب 300 قنبلة موجهة وتدريبية بالإضافة إلى 500 قنبلة جوية، و55 ألف صمام قنابل، وتوريد بنادق قتالية وما يقدر بحوالي 240 مليون طلقة.

(تفاصيل ص 4).

### الدقير ينتقد تصريحات كامل إدريس عواصم: (ديسمبر)

وجه رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) المهندس عمر يوسف الدقير انتقادات شديدة للجهة لتصريحات رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس التي وعد فيها برفع وإلغاء القيود على القيادات السياسية المدنية والدعوة لتنظيم حوار «سوداني/سوداني» يليه تنظيم انتخابات عامة بالبلاد. واعتبر الدقير تصريحات إدريس عن «انتخابات حرة ونزيهة» في ظل الواقع الحالي الناتج عن الحرب هو إجراء لها «تحت ظلال السيوف»، ويمثل قفراً متعجلاً على شروط الحد الأدنى لأية عملية ديمقراطية، ويتجاوز المسار المنطقي لأي انتقال جاد يتمثل في استعادة الشرعية، التي أجهضها انقلاب 25 أكتوبر، عبر التوافق على دستور انتقالي جديد وتكليف سلطة مدنية تبأشر تنفيذ مخرجات عملية سياسية شاملة، وتُنهِي فترتها بتنظيم انتخابات عامة.

(تفاصيل ص 4).

### بورتسودان تطيح بقبائدي بارز بالعدل والمساواة من موقعه بورتسودان: (ديسمبر)

أصدر رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس قراراً بقضي بإنهاء تكليف المفوض العام للجهاز الاستعماري للضمان الاجتماعي سيف الدولة سعيد كوكو، وهو أحد أبرز قيادات حركة العدل والمساواة التي يقودها وزير المالية جبريل إبراهيم. ونتم تعيين كوكو في موقعه الحالي بواسطة وزير الرعاية الاجتماعية السابق والقبائدي بركة العدل والمساواة أحمد آدم بخيت، ويترأس مجلس المفوضين عماد عبدالله ويشغل موقع مسؤول الاستثمار بشارة سليمان الذي يشغل في ذات الوقت موقع مسؤول الاستثمارات لحركة العدل والمساواة. وتضم قائمة عضوية مجلس المفوضين القيادي الأمني بالحركة والأخ غير الشقيق لرئيسها الفريق عبدالعزيز نور عشر، فيما يشغل موقع مقرر مجلس المفوضين محمد الحافظ، أما الوزير المختص الحالي فهو معتصم محمد صالح، وجميع المذكورين سابقاً هم قيادات بارزة بحركة العدل والمساواة.

## مساعٍ للبرهان لتجاوز التوتر مع الرياض بسبب مواقفه من العدوان الإيراني على الخليج



جانب من لقاء السلطان هيثم بن طارق والبرهان بمسقط يوم امس الأول الثلاثاء

«اعتداءات»، وهو ما تكرر في صيغة الأخبار المنشورة في وكالة الأنباء الرسمية في تغليتها لزيارة البرهان لكل من جدة ومسقط. في ذات السياق كشفت ذات المصادر الدبلوماسية تفاصيل أجندة زيارة برهان لسلطنة عمان ولقاء سلطاتها السلطان هيثم بن طارق، والتي تعد أول زيارة له منذ ترؤسه المجلس العسكري بعد سقوط النظام في أبريل 2019م، حيث أوفد عضو مجلس السيادة الراحل حسن شيخ إدريس قاضي لداء العزاء إنابة عنه في وفاة السلطان قابوس بن سعيد في يناير 2020م. وركزت مباحثات الزيارة بشكل أساسي على الملف الاقتصادي وتصدير الذهب السوداني عبر سلطنة عمان. وطبقاً لتلك المصادر الدبلوماسية فإن البرهان طلب من مسقط المساعدة في عمليات تصدير الذهب واعتمادها محطة رئيسية لهذه العملية كمسار ناقل بديل عن الخطوط الإثيوبية التي كانت تسمح بنقل الذهب السوداني إلى دبي ومسقط عبر رحلتين في اليوم بسبب الاتهامات لأديس أبابا بالوقوف خلف العمليات العسكرية للدعم السريع بمنطقة النيل الأزرق، حيث تمثلت مطالب البرهان الأساسية في زيادة رحلات الطيران العمانية عبر طيران السلام

كشفت مصادر دبلوماسية مطلعة عن بعض ملفات زيارات قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ومرافقيه لاثنتين من الدول الخليجية هما رأسها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. حيث غلب الملف السياسي والدبلوماسي في زيارته للأولى، فيما تصدر الملف الاقتصادي الثانية، مع وجود أنباء عن تقديمه طلباً لمسقط بفتح قناة تواصل مع الإمارات. وطبقاً لتلك المصادر، التي طلبت حجب أسمائها، فإن زيارة البرهان المفاجئة لجدة يوم الاثنين الماضي، والتي التقى فيها بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، غلب عليها الطابع السياسي والأمني، خاصة بعد الاستياء السعودي من موقف بورتسودان من العدوان الإيراني عليها، والمعلومات الاستخباراتية التي نشرتها منصات سعودية رسمية أشارت إلى وصول خبراء روس وإيرانيين لمناطق سيطرة الحوثيين باليمن عن طريق البحر قادمين من إفريقيا بغرض الإشراف على تشغيل أنظمة صاروخية تهدف لإعاقة الملاحة بالبحر الأحمر، وهي معلومات أشارت لتورط جهات سودانية في بعض مراحل هذه العملية. ونوهت تلك المصادر لتنامي قلق ومخاوف البرهان وسلطة بورتسودان من حدوث تحولات سعودية خاصة بعد إعلان الرياض إلغاء تمويل صفقة أسلحة باكستانية للجيش السوداني بقيمة 1,5 مليار دولار أمريكي، بجانب الأنباء التي كشفت عن لقاءات سعودية مؤخراً مع مجموعات سياسية مدنية يرتبط جزء منها بالتحالف المدني لقوى الثورة (صمود) في أول تواصل رسمي بين الرياض مع تلك الأطراف منذ اندلاع الحرب بالسودان.

وتخشى سلطة بورتسودان من إمكانية حدوث تحول سعودي وتراجع عن الدعم المباشر لهم جراء إحباط الرياض وغضبها من مواقف سلطة بورتسودان المتماهية مع النظام الإيراني بعد الحرب الأخيرة، بما في ذلك الاستمرار في وصف العدوان الإيراني باعتباره

### مصادر تكشف تفاصيل «التفاهات الأمنية» بشرق السودان التي رعتها أسمر مستبدين على تقلبات توجهات أسمر وانتقالها من الصداقة للعداء دون أي مقدمات

كشفت مصدر مطلعة عن تفاصيل «التفاهات الأمنية» التي تم التوقيع عليها مؤخراً بين القوات المسلحة وخمس من الحركات المسلحة في شرق السودان، والمنضوية تحت لواء «التحالف الفيدرالي لقوى شرق السودان» والتي تضم في عضويتها خمس حركات مسلحة، في مقدمتها مؤتمر البجا، بقيادة موسى محمد أحمد، حركة تحرير شرق السودان، بقيادة القائد إبراهيم دنيا، الحركة الوطنية لشرق السودان، بقيادة محمد طاهر سليمان بيتاي، الجبهة الوطنية، بقيادة محمد صالح أكد، وحركة الأسود الحرة، بقيادة محمد عابد. وطبقاً لذات المصادر التي تحدثت لـ(ديسمبر) فإن الورقة الأساسية التي تم التوافق عليها تم طرحها بواسطة الوسيط الإريتري وتحت إشراف مستشار رئيس الوزراء والقبائدي بالحركة الإسلامية مصلح نصار، وأشار ذات المصدر إلى أن الهدف من توقيع هذه «التفاهات الأمنية» هو إخراج الحركات الخمس من موقف الحياذ الذي تبنته منذ بداية الحرب بدمجها داخل صفوف الجيش، أسوة بقوات «الأورطة الشرقية» بقيادة الأمين داوود التي لم تكن طرفاً في هذه التفاهات. وبموجب «التفاهات الأمنية» سمحت القوات المسلحة لعناصر الحركات المنضوية في «التحالف الفيدرالي لقوى شرق السودان» بالانتشار في مناطق واسعة في شرق السودان وتحت إشراف مباشر من ضباط من القوات المسلحة. وطبقاً لذات المصادر فإن الاستخبارات العسكرية تهدف من إبرام هذه التفاهات إلى إبعاد تلك الحركات بشكل تدريجي من دائرة النفوذ الإريتري الذي يرى في الحركة الإسلامية بقيادة علي كرتي تهديداً لاستقرار سلطتهم على المدين المتوسط والبعيد، رغم صيغة التحالف المرحلي الراهنة التي تجمع الطرفين،

### إسلام آباد تعلن إلغاء صفقة سلاح الجيش السوداني

نقلت وكالة (رويترز) ونقلاً عن مصدرين أمنيين باكستانيين ومصدر دبلوماسي يوم الاثنين أن باكستان قررت رسمياً إلغاء صفقة الأسلحة المخصصة للجيش السوداني، والتي تقدر قيمتها بـ1,5 مليار دولار. وجاء القرار الباكستاني بعد إلغاء المملكة العربية السعودية رسمياً لتمويل تلك الصفقة التي أوردت (ديسمبر) تفاصيلها في عددها رقم (37) والصادر بتاريخ 15 يناير 2026م، حيث كشفت الصحيفة يومها تفاصيل تلك الصفقة التي سبق أن جمعتها إسلام آباد في بداية العام 2025م وتم استئنافها مجدداً بعد تدخل سعودي التزمّت خلاله الرياض بتمويل قيمتها التي كانت عند تجميدها في حدود 230 مليون دولار لترتفع إلى 1,5 مليار دولار بعد أن شملت توريد طائرات قتالية ومنظومات رادارات ومسرّرات. (تفاصيل ص 4).



02

ديسمبر

الخميس

23 أبريل 2026م

https://decembernews.com



أخبار

## عقوبات أمريكية على شبكة لتجنيد كولومبيين في صفوف الدعم السريع

## وزير الخزانة الأمريكي ينتقد عدم الالتزام بالهدنة الإنسانية

واشنطن: (ديسمبر)

مواصلة للجهود الساعية لوقف الحرب، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، بتاريخ 17 أبريل الحالي عن فرض عقوبات على خمسة أفراد وكيانات متورطة في تجنيد ونشر عسكريين كولومبيين سابقين في السودان للقتال في صفوف قوات الدعم السريع، وأنهم المكتب هذه الشبكة بالمساهمة في تاجيح الصراع، الذي أدى إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية والمجاعات في العالم.

واعتبرت وزارة الخزانة في بيانها الصحفي أن هذه الحرب أدت إلى زيادة زعزعة استقرار منطقة هشة أصلاً، مما هيا الظروف لتوسع الجماعات الإرهابية، وهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، بما في ذلك سلامة ومصالح الولايات المتحدة. واستندت العقوبات إلى الأمر التنفيذي رقم 14098، المعنون: «فرض عقوبات على بعض الأشخاص الذين يزعمون استقرار السودان ويقوضون هدف الانتقال الديمقراطي».

وأوضح مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) أنه



اسكوت بيسنت، وزير الخزانة الأمريكي

كولومبيا.

وأشارت وزارة الخزانة الأمريكية إلى أن الضابط العسكري الكولومبي المتقاعد، ألفارو أندريس كيجانو بيسيرا (كيخانو)، المدرج على قائمة عقوبات (OFAC) في 9 ديسمبر 2025، يلعب دوراً محورياً في تجنيد ونشر عسكريين كولومبيين سابقين في السودان. كما أسس كيجانو وزوجته، كلوديا فيفيانا أوليفروس،

أجرى تحقيقاً بشأن الأفراد والكيانات المدرجة اليوم، بالشراكة مع إدارة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية، ومكتب العمليات الميدانية، والمركز الوطني للاستهداف، ومكتب ميامي/تامبا الميداني.

ونوه وزير الخزانة سكوت بيسنت إلى أنه «من غير المقبول أن قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لم يلتزموا بهدنة إنسانية لمعالجة المجاعة المدمرة التي خلفتها الحرب الأهلية في السودان. يجب عليهم التحرك فوراً لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية».

وأشار البيان أنه ومنذ عام 2024، سافر مئات الجنود الكولومبيين السابقين إلى السودان لدعم قوات الدعم السريع، حيث خدموا في أدوار قتالية وفنية، وشاركوا في معارك في أنحاء البلاد، بما في ذلك معركة الفاشر. وقد تم تسهيل مشاركتهم عبر شبكات من الأفراد والشركات، يقع معظمها في

المدرجة أيضاً على قائمة العقوبات، «وكالة الخدمات الدولية» (A4SI)، وهي وكالة توظيف مقرها كولومبيا، وقد أدرجها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كذلك. وقامت الوكالة بتجنيد مشغلي طائرات بدون طيار وقناصة ومترجمين.

واعتمدت الوكالة على كيان آخر مدرج على قائمة العقوبات، هو شركة «تالنت بريدج» (Talent Bridge, SA) ومقرها بنما، المعروفة سابقاً باسم Global Staffing SA، للعمل كوسيط بين «وكالة الخدمات الدولية» (A4SI) والشركة التي توظف المقاتلين الكولومبيين، بما في ذلك توقيع العقود وإدارة الأموال، بهدف إخفاء الروابط وتقليل المخاطر القانونية على الوكالة.

أما شركة Fénix Human Resources SAS («فينكس»)، فهي وكالة توظيف مقرها بوغوتا، كولومبيا، تم افتتاحها في فبراير 2025 ككبدل لـ (A4SI) والمدير الإسمي للشركة هو المواطن الكولومبي خوسيه ليباردو كويجانو توريس.

كما يُعد خوسيه أوسكار غارسيا باتي، وهو عقيد سابق في الجيش الكولومبي ومالك شركة التوظيف (GQAB) ومقرها بوغوتا، من أبرز المتورطين، إذ قام بتجنيد عسكريين كولومبيين سابقين للانضمام إلى شركتي (A4SI) وخليفتها «فينكس» للقتال في السودان ضمن قوات الدعم السريع.

كما قام بتجنيد أفراد لا يستوفون معايير اللياقة البدنية، واستمر في التجنيد لصالح (A4SI)، رغم علمه بإرسالها أفراداً إلى السودان للقتال ضمن قوات الدعم السريع. ويشغل المواطن الكولومبي عمر غارسيا باتي منصب المدير والممثل القانوني لشركة (GQAB). وقد تم إدراج «فينكس» بموجب الأمر التنفيذي رقم 14098.

## مجلس نقابة الصحفيين يبحث ترتيبات

## انعقاد الجمعية العمومية

الخرطوم: (ديسمبر)



نقابة الصحفيين السودانيين

في دورات الانعقاد: الحادية عشرة، والثانية عشرة، والثالثة عشرة، وذلك في إطار متابعته الدورية لأداء أجهزة النقابة، وتقييم مسار العمل النقابي خلال الفترة الماضية.

وأوضح البيان أن الاجتماع أجاز تقارير أداء المكتب التنفيذي، مع التأكيد على ضرورة الأخذ بالملاحظات والتوصيات التي قدمها أعضاء المجلس، بما يُسهم في تطوير الأداء المؤسسي، وتعزيز العمل النقابي.

وأعلن المجلس عن قبوله استقالة الزميل عبد الحميد عوض من عضوبته، وتصعيد الزميل حسين سعد لجلس النقابة، وفقاً لأحكام النظام الأساسي للنقابة.

وكشف المجلس في بيان بتاريخ 19 أبريل 2026 عن عقد مجلس نقابة الصحفيين السودانيين اجتماعاته

## الأطباء يدعون لسرعة الرد على طلبات التحقق

## ويحتجون على ارتفاع رسوم التسجيل

الخرطوم: (ديسمبر)

وجهت الدكتورة هبة عمر إبراهيم، رئيس اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، خطاباً لرئيس المجلس الطبي السوداني بتاريخ 31 مارس 2026 بخصوص تعطل مصالح الأطباء بسبب تأخر الرد على طلبات التحقق وارتفاع رسوم التسجيل.

وأشارت الدكتورة هبة إلى خطاب المجلس الصادر بتاريخ 2026/01/18 (دون رقم)، والمتعلق بطلبات التحقق من شهادات الأطباء الصادرة من المجلس، والخلاف حول آلية تحويل رسوم الشهادات إلى الحساب المعتمد (دفعة واحدة أو لكل شهادة على حدة).

خلال الفترة من 2025/12/22 إلى 2026/01/14، موضحة أن الأطباء حملة شهادات المجلس (عموميون، اختصاصيون، واستشاريون) لا علاقة مباشرة لهم بهذا الخلاف، ولا ينبغي أن تتعطل مصالحهم نتيجة له، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها

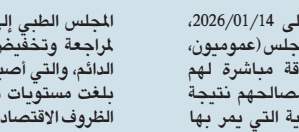


الجمعية الطبية السودانية

السودانيون داخل وخارج البلاد. ودعت رئيس اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان الجهات المعنية للإسراع في الرد على طلبات التحقق المعلقة منذ فترات طويلة، تفادياً لمزيد من الضرر الواقع على الأطباء، علماً بأن بعضهم قد فقد فرص عمل بسبب هذا التأخير.

كما طالبت بمتابعة وتسريع إجراءات إصدار خطابات عدم الممانعة لأطباء الامتياز الراغبين في إكمال فترة التدريب خارج السودان، حيث لوحظ تأخر غير مبرر في إصدار هذه الخطابات دون توضيح الأسباب.

وفي ذات السياق، دعت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان إلى التنسيق مع وزارة المالية الاتحادية لمراجعة وتخفيض رسوم استخراج شهادات التسجيل الدائم، والتي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الأطباء، إذ بلغت مستويات تفوق دخلهم الشهري، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.



المجلس الطبي

المجلس الطبي إلى التنسيق مع وزارة المالية الاتحادية لمراجعة وتخفيض رسوم استخراج شهادات التسجيل الدائم، والتي أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على الأطباء، إذ بلغت مستويات تفوق دخلهم الشهري، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة.

## تقدير وعرفان



في بريد أبناء السودان في الوطن وخارجه، إلى أولئك الذين لم تجمعني بهم لقاءات أو سابق معرفة، ولكن جمعتنا القيم.. إلى من التفوا حول العدالة باعتبارها حقاً أصيلاً لكل إنسان..

إليك جميعاً عظيم امتناني ووافر شكري وتقديري، لوقفتم معي ومساندتم خلال الفترة الطويلة الماضية.

ويعجز اللسان عن الوفاء بحق كل الأصوات والحرّة التي أمنت بعدالة القضية ولم تتردد في نصرتها. لقد كان لتضامنكم الصادق أثر عميق في رفع المعنويات، وتعزيز الثقة بأن الحق لا يُهْزم، وأن العدالة لا بد أن تأخذ مجراها، وأنها منتصرة لا محال.

وهنا لا بد أن أزجي عظيم التقدير والعرفان لهيئة الدفاع بقيادة الأستاذ الهيم/ عماد الدين ميرغني سيد أحمد ورفقائه، من أساطين القانون الذين كانوا خير سند، وسخروا خبراتهم القانونية في ساحات العدالة، وبذلوا من وقتهم وجهدهم الكثير. دمتم ذخراً للعدالة، ويبقى الوطن بخير ما دام فيه من يحرسون العدالة ويذودون في الدفاع عن قيمها.

كما أحنى قلمي لزملاء المهنة الذين أعلنوا دعمهم ومساندتهم، لن توفيهم عبارات الفناء والتقدير حقهم، لقد كانوا كما عهدناهم، ترباقاً في وجه أي عبث بمقدرات البلاد، وبلسماً مداوة جراح الوطن.

وأتوجه بالشكر للشعب السوداني العظيم، أفراداً وجماعات ومكونات سياسية وأهلية وثقافية، لكل الذين لم يترددوا في إعلان مواقفهم وإبراز دعمهم، وحرصوا على المتابعة وتقديم سبل أشكال العون والمساندة والنصح، إني شخصياً أعجز عن التعبير عن مدى اعتزائي بالانتماء إلى هذا الشعب.

ولرفقاء الهم والمسيرة، فهم بعضٌ مني وكلي، أولئك الذين لم يتوانوا للحظة في حمل مشاعر التضامن وأثاروا بها الدروب، رغم مشقتها، وخطورتها، ما وهنت قناعاتهم في حتمية الوصول، ودلّوا الصعاب بالصمود والأمل؛ سنظلون دائماً على العهد، ماضون نحو الغد المأمول بثبات، دون خوف أو وجل.

إن طريق العدالة وسيادة حكم القانون يجب أن يصيح واجباً مقدساً وهماً يتشاركه السودانيون جميعاً. لذلك نرى أن القرار الذي صدر بداية لمسار طويل سئمضي فيه بعزيمة جميعاً. ونقتضي ذلك الالتزام الصارم، من الحكام والمحكومين على حد سواء، بأن العدالة هي أساس الاستقرار وصون الكرامة، وأن أبناء هذا الوطن يستحقون أن يعيشوا في سلام وأمن وطمأنينة، والمساواة الكاملة أمام القانون، وفي الحقوق والواجبات.

وأؤكد أن هذا الدعم سيظل محل تقديري وامتناني، وسيبقى شاهداً على قوة الكفالت والتضامن في مواجهة التحديات والإيمان العميق بأن الفجر قادم؛ فجر البشارات الندية، تنقسم فيها العيش في السودان يضم القاضي والداني كما نحلم.

والقادم أجمل لهذا البلد الذي يستحق كل ما هو جميل وخير وحر.

د.أحمد عبدالله خضر ناصر (شفا)

## النيل الأزرق: دعوات لحمائية النساء والأطفال

بورتسودان: (ديسمبر)

أعربت المجموعة الاستشارية النسائية السودانية عن قلقها العميق إزاء تصاعد الأعمال العدائية في ولاية النيل الأزرق. ونوهت إلى أن اتساع نطاق الشدد، مما فاقم وضعا إنسانياً هشاً بالفعل.

وأشارت المجموعة في بيان صادر بتاريخ 19 أبريل 2026 موجه إلى فريق العمل الإنساني القطري (HCT) إلى أن النساء والفتيات يتأثرن بصورة أوسع ويتحملن أعلى مخاطر الحماية، بما في ذلك التعرض المتزايد للعنف والإساءة أثناء النزوح وفي مواقع الإيواء. ويشمل ذلك ظروفًا غير آمنة للولادة، وزيادة مخاطر الزواج المبكر والقسري، بالإضافة إلى تقييد الوصول إلى خدمات الصحة الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الإنجابية والدعم الطبي المنقذ للحياة.

وأضاف البيان أن الأطفال أيضًا يتأثرون بشكل كبير، حيث يواجهون مخاطر متزايدة من الصدمات النفسية، وسوء التغذية، وانقطاع التعليم نتيجة النزوح وعدم الاستقرار.

وشددت المجموعة الاستشارية على أن النواقص الحادة في الماوى والغذاء والمياه والصرف الصحي والملابس ولوازم النظافة أخذه في التفاهم، ويتفاقم ذلك بفقدان الزراعة ومصادر الدخل بسبب النزوح. وقد أدت هذه الظروف إلى تردّد متزايد في كرامة وسلامة أماكن المعيشة، مع مخاطر حماية متصاعدة



Photo: UNOCHA

للجميع، لا سيما النساء والفتيات.

وأكد البيان أن هناك أيضاً حاجة متزايدة لخدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)، نظراً للمستويات الكبيرة من الصدمة التي تعانيها النساء والأطفال والأسر المتأثرة بالأزمة.

وذكرت المجموعة الاستشارية النسائية السودانية أن المنظمات التي

تقودها نساء ما تزال تشكل العمود الفقري للاستجابة، وتواصل تقديم الدعم الأساسي للنساء والفتيات. ومع ذلك، لا يمكن استمرار عملهن دون تمويل مباشر ومزمّن ومتوقع، وتحسين الوصول، وإدماج هادف في البيات التنسيق الإنساني في ظل احترام القانون الإنساني الدولي وضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات.

وطالب البيان بالوقف الفوري للهجمات على المدنيين وضمان وصول إنساني كامل وسريع وآمن وغير معرقل لجميع الفاعلين الإنسانيين، بما في ذلك مرعات آمنة للنساء والفتيات الباحثات عن الأمان.

كما دعا إلى إعطاء الأولوية للحماية والتدخلات الإنسانية متعددة القطاعات مع وضع النساء والفتيات في المركز، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي (MHPSS)، والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية (SRH)، وضمان تمويل مستدام للمنظمات التي تقودها النساء وغرف الطوارئ النسائية، وإدماجهن الكامل في جميع هياكل التنسيق الإنساني، مع الاعتراف بدورهن الحاسم في تمثيل أصوات واحتياجات النساء.

وأوصت المجموعة الاستشارية بضرورة إنشاء مساحات آمنة عاجلة وملاحي مخصصة للنساء في مواقع النزوح لمنع العنف والاستغلال والإساءة القائمة على النوع الاجتماعي، ولضمان الكرامة والحماية. وتأمين مشاركة هادفة لقيادات النساء من النيل الأزرق في جميع مناقشات وقف إطلاق النار وعمليات السلام التي تؤثر على الولاية.



## لـ(ديسمبر) كلمة

## إلى متى نحتفي بالمجرمين؟

من حق السودانيين والسودانيات أن يصابوا بالصدمة، وأن يطرحوا الكثير من التساؤلات بشأن الاستقبال الحافل الذي حظي به القائد في قوات الدعم السريع، النور قبة.

فالحفاوة والحميمية التي أظهرها قائد الجيش، الفريق عبد الفتاح البرهان، في هذا اللقاء تطلق رصاصة الرحمة على خطابه الرافض لأي تفاوض مع قوات الدعم السريع، بل حتى تخوينه لكل من يتجرأ ويلتقي ببقائاته، كما حدث مع قادة «تقدم» في يناير 2024، بالرغم من أن اللقاء تم بعلمه. فالنور قبة، مثله مثل ابوعاقلة كيكل، الذي استقبل بذات الحفاوة، وغيرهما من قادة المليشيات، يواجه اتهامات بالغة الخطورة تتعلق بالانتهاكات في الخرطوم وولاية الجزيرة، لكن الأسوأ أنه يواجه اتهامات وفققتها المنظمات الدولية بالنور قبة في ارتكاب جرائم حرب في أثناء حصار واجتياح القاشر. وهنا أيضاً يثير صمت أركو مني مناوي وجبريل إبراهيم الكثير من علامات الاستفهام.

البرهان لا يحق له، قانونياً ودستورياً، العفو عن هذه الجرائم، والعقاب عليها لن يسقط بالتقادم بموجب القانون الدولي، وبالتالي كان الأحرى بقيادة الجيش أن تلقي القبض عليه وتقديمه للمحاكمة بدلاً من أن تبحث عن مبررات غير منطقية لتبرير حفاوته بالنور القبة، في الوقت الذي يواجه فيه الآلاف من المواطنين مصيراً مظلماً بسبب اتهامهم بالتعاون مع الدعم السريع، لأنهم فقط قرروا البقاء في منازلهم عند انسحاب الجيش منها وتركهم يواجهون مصيرهم، فمما يجول القادة الذين ارتكبوا الجرائم والانتهاكات بحرية وينعمون بالامتيازات.

وحتى المناصرين للجيش ولاستمرار الحرب، لم يجدوا الشجاعة التي تسمح لهم برفض سلوك قائد الجيش، فلجأوا إلى توجيه انتقادات خجولة دون اللجوء إلى لُب القضية، وهي قضية العدالة. العدالة إحدى شعارات ثورة ديسمبر المجيدة، وقد اكتشفت عبقرية الثوار مبكراً أن العدالة بكل أبعادها هي إحدى الركائز الرئيسية التي سببني عليها السودان المستقبل، وأنه من دون تحقيق العدالة، وخصوصاً في شقها المتعلق بعدم الإفلات من العقاب، لن يكون في مقدور السودانيين بناء دولة المواطنة والحكم المدني الديمقراطي.

إن سياسة «عفا الله عما سلف» التي طُبعت بتاريخ السودان منذ الاستقلال تسببت، مع عوامل أخرى بالطبع، في استمرار الحروب بكل ماسيها وانتهاكات حقوق الإنسان بكل فظائعها، وبالتالي استمرارنا في حلقة مفرغة من الحروب والانقلابات العسكرية، والتي كانت من نتائجها الحرب الحالية والتي لم ينجُ من شرورها شبر واحد من أراضي السودان.

وبفرض هذا الواقع على كل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والداعية لوقف الحرب والناشطين ولجان المقاومة والطوارئ الاستمرار في توثيق الانتهاكات وجمع الشهادات والأدلة التي تسمح بتحديد المجرمين وتقديمهم للمحاكمة، لأن الحرب ستوقف طال الزمن أو قصر، وسيخضع كل من ارتكب جريمة للحساب.

كما ندعو القوى السياسية والمدنية لدعم المبادرة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي من أجل توسيع صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية لتشمل كافة الأراضي السودانية، بدلاً من اقتصارها على إقليم دارفور منفرداً، خصوصاً أن الأجهزة العدلية، سواء في بورتسودان أو نيالا، أصبحت مجبرة لخدمة السلطتين في مناطق نفوذهما.

وكما يقول ابن خلدون: «العدل هو أساس العمران، والظلم مؤذن بخراب العمران».

لا للحرب.

## تصريحات العطا وتواصل صمت الكباشي تؤكد استمرار تداعيات تعديلات قيادة الجيش

الخرطوم: (ديسمبر)

أطلق رئيس أركان القوات المسلحة الفريق أول ركن ياسر العطا خلال أقل من (48) تصريحين حول تعديل نظام القبول بالكلية الحربية ووضع نائب القائد العام السابق الفريق أول ركن شمس الدين الكباشي، والتي جاءت في سياق تقليل ردة الفعل الغاضبة جراء صدور قرار بإعفاء الكباشي وتسميته مساعداً للقائد العام لشؤون التخطيط الاستراتيجي، وهي وظيفة غير موجودة ضمن الهيكل الرسمي. ونقلت صحيفة (الكرامة) عن العطا قوله إنهم سيحدثون تغييراً جذرياً وشاملاً في نظام القبول بالكلية الحربية والمؤسسات النظامية اعتباراً من العام الحالي، حيث سيعتمد النظام الجديد على توزيع فرص الانتساب وفق نسب عادلة لكل ولاية من الولايات بناءً على تعدادها السكاني، مع التشديد على عدم التنازل عن معايير وشروط الكفاءة العسكرية، مؤكداً أن الهدف من هذه الخطوة أن يجد كل سوداني نفسه ممثلاً في الجيش والشرطة والأمن لتحقيق القومية بمشاركة الجميع في حماية الوطن.

وخلال مخاطبته حفلاً نظمته «مكوكبة أبناء النوبة» بالبحارة (48) بمحلية كرري أحتفالاً بتعيينه رئيساً للاركان وترقية العميد كافي طيار إلى رتبة اللواء، فقد العطا أي حديث حول



البرهان وكباشي والعطا -صورة ارشيفية

إلغاء منصب نائب القائد العام، الفريق أول شمس الدين كباشي، مؤكداً أن الكباشي يمثل الرقم الثاني في تراتبية القيادة بعد القائد العام مباشرة.

وشرح العطا خلال حديثه التسلسل القيادي للجيش القائم على «الأقدمية» داخل الكلية الحربية، موضحاً: «القائد العام الفريق أول برهان هو الدفعة (31)، يليه الفريق أول كباشي من الدفعة (32)، ثم أنا في الدفعة (33)، والفريق إبراهيم جابر من الدفعة (34)». وأضاف: «إذا حضر الفريق أول ركن شمس الدين كباشي الآن وأنا رئيس للاركان، سأقوم بتسليمه هذا المايك

## مشاركة دبلوماسية تعمق العزلة

أنطاليا: (ديسمبر)

شارك وزير خارجية سلطة بورتسودان السفير محيي الدين سالم في أعمال مؤتمر أنطاليا الدبلوماسي الخامس للعام 2026م الذي تنظمته وزارة الخارجية التركية تحت شعار «التعامل مع حالات عدم اليقين عند رسم المستقبل» والذي عقد خلال الفترة من 17-19 أبريل 2026م.

وحظي المنتدى المذكور بمشاركة (20) رئيس دولة وحكومة بجانب (15) نائب رئيس دولة أو حكومة بجانب (50) وزيراً ومسؤولين رفيعي المستوى من المنظمات والجهات الدولية الذين شاركوا في أعمال وجلسات المنتدى.

ونشرت وكالة الأنباء الرسمية التابعة لوزارة إعلام سلطة بورتسودان خبراً حول مشاركة وزير خارجيتها محيي الدين سالم في أول أيام المؤتمر، وبأن سالم سيعقد على هامش المنتدى عدداً من اللقاءات الثنائية مع نظرائه، لبحث سبل تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز أطر التعاون المشترك، إلى جانب تبادل وجهات النظر حول مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

عند متابعة أخبار اللقاءات الرسمية التي أجراها سالم خلال أيام المنتدى نجدها أقتصرت حسب ما نشرته وكالة الأنباء الرسمية (سونا) على فعاليات اليوم الأول 17 أبريل والذي عقد خلاله لقاءات مع مبعوثة الاتحاد الأوروبي للقرن الإفريقي السيدة أنيتا ووبر التي أكدت

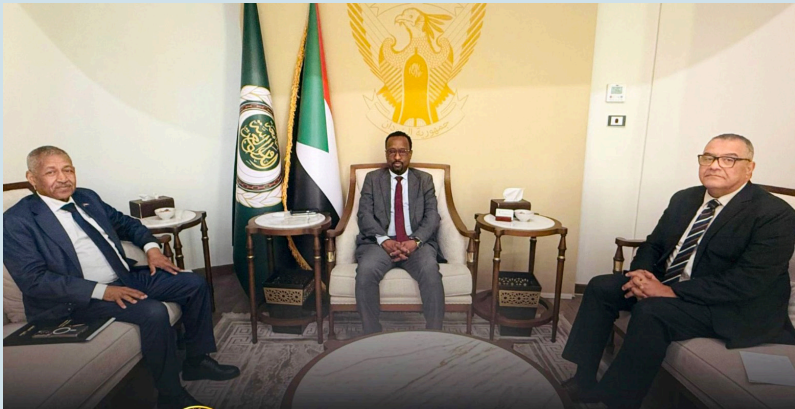


وزير خارجية سلطة بورتسودان مع مبعوثة الاتحاد الأوروبي للقرن الإفريقي

على اهتمام الاتحاد بدعم التوصل لهدنة إنسانية تمهيداً لوقف شامل لإطلاق النار، وأهمية التنسيق بين المبادرات الدولية بما في ذلك مسار الرباعية بما يساهم في تحقيق تقدم ملموس على الأرض.

أما اللقاء الثاني فكان مع وزيرة خارجية جمهورية النمسا، وعبرت خلاله الوزيرة

## ظهور «الإعيسر» مع تزايد إرهابيات إبعاده



الإعيسر خلال زيارته لمقر السفارة السودانية بالقاهرة

تصريحات يهدف من خلالها الرجل لإخفاء آثار غيابه الطويل، رغم إشارتهم لملاحظة أساسية أن المرفق الذي قام بزيارته ممثلاً في السفارة السودانية هو خارج اختصاص سلطات وزارته ويتبع لوزارة الخارجية، متوقعين في ذات الوقت أن تكون هذه الزيارة في حال حدوثها دون تنسيق مع رئاسة وزارة الخارجية سبباً في تصاعد الحرب غير المعلنة بين السفير الحالي الفريق أول ركن عماد عدوي وتيارات ومجموعات تعمل لأطلاحة به من موقعه الحالي، مشيرين في ذات الوقت إلى أن القول الفصل في إعفاء السفير أو استمراره عند قائد الجيش، «إلا أن التيار المتربص بعدي سيعمل على استغلال هذه القضية في إطار صراعهم العنيف ضده».

وفي ذات السياق فإن ذات المراقبين اعتبروا غياب الإعيسر من المشهد مؤخراً يمثل مؤشراً واضحاً على أن أيام الرجل في مقعده الوزاري الذي سعى له ففاله في نوفمبر 2024م تقترب من بلوغ نهايتها في انتظار أول تعديل وزاري جزئي أو كامل يطول كل حكومة سلطة بورتسودان «فمن الواضح أن فرض الإعيسر في البقاء في موقعه الوزاري تتلاشى بشكل واضح وملمس».

لندن/ القاهرة: (ديسمبر)

ظهر وزير الثقافة والإعلام والسياحة بسلطة بورتسودان خالد الإعيسر في العاصمة المصرية القاهرة، بعد أن ظل مختفياً عن الأنظار والمشهد الرسمي لعدة أسابيع دون وجود أي تفسيرات. حيث سافر إلى العاصمة البريطانية لندن ومن ثم وصل إلى القاهرة، وظل مختفياً عن الأنظار ليظهر في اليومين السابقين بزيارته للمقر الجديد للسفارة السودانية بالقاهرة، ثم عاود الظهور مجدداً يوم أمس الأربعاء في عزاء الدرامي الراحل مختار بخيت (الدعيتري) ببيت السودان بالقاهرة. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يبقى فيها الإعيسر خارج البلاد لفترة من الوقت دون وجود تفسيرات أو تبريرات. إذ سبقتها «غيابات سابقة» قضاه في لندن، كان أبرزها الفترة التي تلت إصدار رئيس وزراء حكومة بورتسودان أوائل ديسمبر الماضي قراراً يسمح لمديره مكتب قناة العربية الإعلامية لينأ يعقوب بمزاولة عملها عقب صدور قرار بإيقافها من العمل، بعد بثها تقريراً حول وجود الرئيس المعزول عمر البشير في منطقة مروي وتوفير أطمح حراسة وحماية له وتوفير كل الخدمات الضرورية.

ويخوض الإعيسر، منذ إعادة تعيينه مجدداً في موقعه الوزاري ضمن طاقم حكومة كامل إدريس منتصف يوليو الماضي، صراعات مع مراكز قوة داخل السلطة التي اشترطت لإعادة تعيينه فصل موقع الناطق الرسمي للحكومة من وزير الإعلام، وهو ما دفعه للكتابة والتعليق بصفته الشخصية، رغم توجيهه للمؤسسات الإعلامية التابعة لوزارته وعلى رأسها (وكالة السودان للأنباء) والإذاعة والتلفزيون بإبراز تغريداته باعتبارها أخباراً رسمية.

وأشار مراقبون تحدثوا لـ(ديسمبر) تعليقاً على زيارة الإعيسر لمبنى السفارة السودانية بالقاهرة وإدلائه بتصريحات أعلن من خلالها تكفل وزارته بتسيير رحلة قطار مجانية من مصر للسودان لتسهيل عودة منسوبيها من المبدعين والدراميين والكتاب، بأنها

## الموت يغيب الدرامي مختار بخيت (الدعيتري)

خميس مشيط: (ديسمبر)



غيب الموت الممثل الدرامي مختار محمد بخيت (الدعيتري) بالملكة العربية السعودية يوم الأحد الماضي. وشهدت مقابر خميس مشيط، جنوب المملكة العربية السعودية، تشييع جثمانه بحضور كبير للسودانيين الموجودين بالمنطقة. وكان الفنان الراحل قد وصل إلى المملكة العربية السعودية قادماً من السودان في إطار رحلة علاجية بسبب مشاكل في القلب وتصلب الشرايين، وخلال وجوده بخمس مشيط تعرض لذبحه قلبية استدعت إدخاله المستشفى لإجراء عملية قسطرة، وطمان الراحل عبر فيديو جمهوره ببلوغه تمام الصحة والعافية، قبل أن يتعرض لإنتكاسة صحية تدهور فيها وضعه الصحي صباح الأحد الماضي انتقل بعدها لرحمة الله تعالى. واكتسب الراحل شهرته الدرامية من شخصية «الدعيتري»، صاحب الدكان في وسط حي خرطوم، مقدماً أدباً وثقافة ولغة سودانية لمناطق غرب السودان من خلال تلك الشخصية، والتي بث من خلالها مضماتٍ إنسانية وثقافية وحقق بها قبولاً وطنياً وفعلاً عمق ورشح وحدة السودان تجاوز بها كثيراً من التقاطعات الاجتماعية، وحظي بقبول سوداني متعدد ومتنوع، وبعد اندلاع الحرب دعا لوقفها وتحقيق السلام.

تتقدم أسرة صحيفة (ديسمبر) بالتعزية لكل أهله والدراميين وكل محبيه في هذا الفقد الجلل، وتسال الله تعالى له الرحمة والمغفرة، وأن يلهم أهله وذويه وكل متابعيه الصبر وحسن التعازي. «إنا لله وإنا إليه راجعون».



# تداعيات تعثر صفقة (اسلام اباد) واعتقال ايرانية (لوس انجلس)

تقرير: (القسم السياسي)

ربط مراقبون بين الزيارة المفاجئة لقائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان المفاجئة صباح يوم الاثنين لجدة السعودية ولقاءه مع ولي العهد السعودي الأمير الملكي محمد بن سلمان بطائرات «غير إجابية» في مسار العلاقات بين الرياض وسلطة بورتسودان والتي كانت أوضح درجات التعبير عنها إعلان باكستان عن إلغاء صفقة الأسلحة التي سبق أن التزمت الرياض بتمويلها بقيمة 1,5 مليار دولار بعد إعلان سعودي بوقف تمويل هذه الصفقة.

وكشفت صحيفة (ديسمبر) في عددها رقم (37) الصادر يوم الخميس 15 يناير الماضي أن المفاوضات السودانية الباكستانية التي شارك فيها من الجانب السوداني كل من مدير منظومة الصناعات الدفاعية الفريق أول ميرغني إدريس بمشاركة وفد عسكري رفيع أبرزهم نائب رئيس هيئة الأركان السابق الفريق أول مجدي إبراهيم ومدير الاستخبارات الحالي الفريق محمد علي صبير، وترأس الجانب الباكستاني وزير الإنتاج الدفاعي الباكستاني محمد رضا حاراج.

تتضمن الاتفاق توريد طائرات تدريب تستخدم في التدريبات والهجمات الخفيفة بجانب محركات لطائرات (ميج 21) و 40 مسيرة قتالية مسلحة بصواريخ أرض-جو بجانب 150 مسيرة لجمع المعلومات و50 تكتكة صغيرة الحجم ومثلها تجمع بين الاستطلاع والهجوم بجانب أنظمة دفاع جوي استراتيجي تصل لمدى 200 كيلومتر وأخرى لحماية المنشآت، ومركبات قتالية مضعة.

ولم تدرج معلومات تؤكد شمول الصفقة الباكستانية توفير طائرات مقاتلة باكستانية من نوع (Thunder 17-JF) التي طورتها باكستان وأظهرت قدرات عالية خلال الحرب الباكستانية الهندية الأخيرة.

## التحول السعودي

وتضمن العقد بنوداً تنص على تسليم الطائرات والمركبات وأنظمة الدفاع الجوي في بورتسودان على أن يتم تسليم الطائرات المسيرة في قاعدة وادي سيدنا الجوية بامدرمان.

بلغت قيمة الصفقة 1,5 مليار دولار التزمت الرياض بسدادها وهي استكمال لصفقة سابقة جرت بين البلدين بلغت قيمتها 230 مليون دولار والتي قرر الجانب الباكستاني تجميدها في بداية العام 2025م، قبل أن تقر الرياض لاحقاً تجميد ثم إلغاء الصفقة التي كانت ملتزمة بتمويلها بقيمة 1,5 مليار دولار.

ووضح منذ زيارة وزير الخارجية السعودي في الاسبوع الأول من شهر يناير الماضي أن التفاصيل المرتبطة بهذه الصفقة تجابه انتقادات كبيرة بسبب



ولي العهد السعودي وقائد الجيش في مدينة جدة يوم الاثنين

صلة الجيش بالإسلاميين الذين كانت الخارجية الأمريكية تستعد لتصنيفهم ضمن قوائم الإرهاب بجانب أمر ثاني متصل بعلاقة قيادة الجيش واتصالاته وصلاته بالنظام الإيراني الذي كانت تعتبره واشنطن هدفاً القادماً بالمنطقة وهو ما حدث بعد اندلاع الحرب في آخر فبراير الماضي وهو ما كان يستوجب قطع الإمدادات لأي مجموعات مرتبطة أو متحالفة مع طهران ونظامها. رغم عدم شروع اسلام اباد في تسليم محتويات الصفقة لبورتسودان فإن الرياض لم تعلن وقفها رغم تلك الضغوط إلا أنها بعد اندلاع الحرب بالمنطقة قررت تجميدها قبل أن تطور موقفها لإعلان الوقف الكامل لها، وصحيح أن السعوديين لم يقدموا أي توضيحات حول هذا القرار الجديد لكن السياق العام يوضح أنه مرتبط بامرئين أولهما الضغوط الأمريكية وثانيهما «حباطهما والاستياء من موقف حليفهم ببورتسودان واصراره على الحفاظ على علاقات مع الإيرانيين الذين تعمدوا بشكل واضح الاضرار الواضح بالسعودية واستقرار المنطقة».

## واقعة (لوس انجلس)

بالترزامن مع قرار إلغاء الصفقة الباكستانية أعلن مكتب الادعاء العام الفيدرالي الأمريكي يوم الأحد عن توقيف شاميم مافي وهي مواطنة إيرانية تحمل الإقامة الدائمة بالولايات المتحدة الأمريكية وأتاهما (بالتعاون مع شريك متامر) بالعمل كوسيط رئيسي في صفقات بيع أسلحة إيرانية الصنع إلى وزارة الدفاع السودانية، خلال عامي 2024م و2025م عبر شركتها المسجلة في سلطنة

عمان، وشملت الأدلة رسائل متبادلة على تطبيق (الواتساب) بينها ومسؤولين عسكريين سودانيين أو ممثلينهم، والتي تواجه في حالة أدانته أحكاماً بالسجن لسنوات طويلة تزيد عن العشرة أعوام. وتضمنت التفاصيل الرئيسية للصفقات المرتبطة بالسودان توريد 6 إلى 7 أنظمة طائرات مسيرة من طراز (مهاجر 6) بقيمة 61,6 مليون يورو شملت الأنظمة مع مكوناتها ومحطات التحكم الأرضي 300 قنبلة موجهة وتدريب، وفي هذه الصفقة كان العقد بين وزارتي الدفاع الإيرانية ونظيرتها السودانية وسجلت مافي شركتها كيانع. شملت عقود أخرى توريد أنواع مختلفة من الأسلحة من بينها 500 قنبلة جوية و 55 ألف صمام قنابل ومئات الآلاف من مبادق الكلاشينكوف وملايين الطلقات من بينها صفقة مقترحة بعدد 240 مليون طلقة بقيمة أكثر من 100 مليون دولار. لم يقتصر دور مافي على التواصل مع ممثلين عن وزارة الدفاع السودانية عبر الواتساب وإنما قامت بتنسيق زيارات لوفود سودانية لإيران بما في ذلك تفقد المصانع وورش العمل، وأضيفت لها اتهامات بالتعامل مع العقود وشهادات المستخدم النهائي والمدفوعات بشكل نقدي مباشر أو عبر حسابات في تركيا بجانب المساعدة في تجاوز العقوبات الدولية باستخدام شركات وهمية أو حلول متبادلة.

## التداعيات الناتجة

يبدا أن الآثار الناتجة عن الغاء صفقة (اسلام اباد) التي كان يحول عليها الجيش كثيراً باعتبار أن الحصول عليها كان سيترتب عليها تغيرات في موازين القوة لصالحه خاصة واستعادة سيطرته الكاملة على المجال الجوي هجوماً بالمقاتلات والمسيرات ودفاعاً بالدفاعات الأرضية وفي نفس الوقت فإن انقاف الإيرانية مافي بالولايات المتحدة الأمريكية يعرقل جزء من الخطوط البديلة للحصول على أمدادات والإفلات من العقوبات ولكل منهما تداعيات على المسار العسكري.

إلا أن الأثر الأبرز هو الربط ما بين الاتهامات الموجه لبورتسودان باستمرار الصلات والتعاون مع طهران ولو بالابواب الخلفية رغم الإدعاء بوقف كل اشكال التواصل لكونه يخضع الاتهامات الأساسية لبورتسودان بالتعاون مع طهران وهو ما يمنح مصداقية لقرار التصنيف الأرهابي للحركة الإسلامية وذراعها العسكري البراء من مالك وسخلق جفوة بين قائد الجيش والمجموعات الإقليمية الداعمة له خاصة في منطقة الخليج، ولعل هذا ما جعل مصادر دبلوماسية تلمح لتسبب هذه التصرفات لحرج سلطنة عمان بسبب استغلال أراضيها في صفقات أسلحة غير مشروعة دون عملها وهو ما أثار مخاوف البرهان وسلطته من ردة فعل عمانية تؤثر حتى على إجراءات تصدير الذهب عبر أراضيها ولذلك يتوقع أن يعذبوا عن هذا الأمر بجانب بحثهم في سبل تطوير عمليات تصدير صادر الذهب السوداني عبر الأراضي العمانية.

# رئيس وزراء سلطنة بورتسودان يؤكد تفاصيل خطة (البرهان) الانتخابية

تقرير: (القسم السياسي)

أكد التصريحات المنسوبة لرئيس وزراء سلطنة بورتسودان كامل إدريس في بداية الأسبوع الحالي تفاصيل الخطة السياسية لقائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان التي سبق لصحيفة (ديسمبر) أبرزها وكشف تفاصيلها في صر عددها رقم (49) الصادر يوم الخميس 9 أبريل 2026م ويومها جعلت الصحيفة عنوان عددها الرئيسي «البرهان يبعد رفاقه ويخطط لتنظيم انتخابات صورية لشريعة سلطته».

وأدلى كامل إدريس المذكور فإن الرجل ادلى بتصريح نشرته (الجزيرة نت) أشار فيه لسعيهم إجراء حوار سياسي شامل بحلول نهاية مايو القادم «قبل الوصول لتنظيم انتخابات نزيهة وحررة مراقبة دولياً وإقليمياً ومحلياً»، مبيناً أنهم ستخذون إجراءات لتهيئة مناخ الحوار بتسهيل عودة المعارضين من الخارج مشدداً على أن «العملية السياسية ستكون شاملة» ولن تقصي أحداً .. بمشاركة كل قطاعات الشعب وليس النخب السياسية فحسب»، ويهدف الحوار للخروج بتوافقات عربية حول التحديات المطروحة كالتحديات الأمنية واليات الحكم.

## ذات النتيجة

عند مقارنة هذا التصريح بما أوردته صحيفة (ديسمبر) في عددها رقم (49) والخاص بتفاصيل خطة البرهان بقبول الهدنة الإنسانية مع تعطيل العملية السياسية واستغلال حالة اللا سلم والألا حرب جراء الهدنة وتعطل العملية السياسية لتعديل الوثيقة الدستورية باعتبار نظام رئاسي ثم تنظيم انتخابات عامة في مناطق سيطرة الجيش تنتهي بفوز البرهان برئاسة الجمهورية، نجد أن ذلك التصريح يتفق في مقصده النهائي لما ورد مع ذلك الخبر إذ تتمثل النهايات لكل منهما في عقد انتخابات عامة في البلاد يلترشح فيها البرهان في انتخابات عامة ويشغل موقعه الدستوري بالانتخاب رئيساً للجمهورية.

## رد الدقير

بعد يومين من نشر هذه التصريحات من قبل «الجزيرة نت» كتب رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي بالحزب المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) المهندس عمر الدقير تعليقا على تلك التصريحات أشار فيها لتناقضها الصارخ وانعكاسها عن الواقع، فالحديث عن انتخابات «حرة ونزيهة» يتجاهل تداعيات النزوح واللجوء جراء الحرب وتقتل سلطة بورتسودان في بسط سلطانها على أجزاء واسعة من البلاد، معتبرا الحديث عن إجراء انتخابات في السياق الحالي «تحت ظلال السيوف» غير واقعي ويكشف



كامل لإدريس خلال مخاطبته المصلين عقب صلاة الجمعة 17 إبريل الجاري بمسجد امة الإجابة بشمبات الحلة

فقر في الخيال واستخفاف بالكارثة الإنسانية، وتجاوز لشروط الحد الأدنى لأية عملية ديمقراطية ومساها المنطقي للانتقال الجاد باستعادة الشرعية المجهضة جراء انقلاب 25 أكتوبر بالتوافق على دستور انتقالي جديد وتكليف سلطة مدنية تباشر تنفيذ مخرجات عملية سياسية شاملة، وتنتهي فترتها بتنظيم انتخابات عامة.

واعتبر الدقير تحاّفات إدريس بلغت ذروتها بقوله إن مؤتمر برلين لا يعني السودان في شيء رغم تعهدات المؤتمر المعلوم بتقديم دعم إنساني والتأكيد على أن الحل السياسي هو سبيل إنهاء الأزمة والدعوة لوقف الحرب وحماية المدنيين والمرافق المدنية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، ومحاربة خطاب الكراهية وإطلاق عملية سياسية لمخاطبة جذور الأزمة الوطنية، والمحاسبية على الجرائم والانتهاكات وأردف: «فإذا كانت هذه المخرجات لا تعني السلطة التي يُعبر عنها د. إدريس في شيء، فما الذي يعنيها؟ وما هي أجندة الحوار الذي تدعو إليه؟» وأشار الدقير إلى أن المدخل الصحيح والوحيد للخلاص من الأزمة يبدأ بإقرار الجميع بعدم جدوى الاستمرار في الحرب واعتماد خيار الحل السياسي بمسارته المرتبطة بالهدنة المضيفة لوقف إطلاق النار وإرسال المساعدات لمعالجة الكارثة الإنسانية والعملية السياسية التي تقود التعافي والتوافق واختتم تعليقه قائلاً: «ما عدا ذلك لا يعود كونه زبداً رابياً يذهب جُفاءً ولا ينفع الناس».

## عند مقارنة تصريح كامل

## إدريس بما أوردته صحيفة

## (ديسمبر) الصادرة في 9

## ابريل الماضي نجد تطابقاً

## كاملاً في المقاصد النهائية

## بينهما بتنظيم انتخابات

## يترشح فيها البرهان ويفوز

## فيها برئاسة الجمهورية.

# الاتحاد الأوروبي يدعو لتوسيع ولاية المحكمة الجنائية الدولية وحظر الأسلحة على كامل الأراضي السودانية

بروكسل: (ديسمبر)

دعا الاتحاد الأوروبي، الثلاثاء، إلى توسيع نطاق ولاية المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ليشمل كامل الأراضي السودانية، بعد أن ظل مقتصرأ على دارفور فقط.

واكد الاتحاد الأوروبي في بيان صادر عنه مجدداً التزامه بوحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه، ورفضه القاطع لأي محاولة أحادية الجانب لإقامة حكومة موازية قد تعرض وحدة البلاد للتقسيم. كما أن منع تصاعد النزاع إلى حرب إقليمية شاملة يظل أمراً بالغ الأهمية، مشدداً على أن مؤتمر برلين الذي عُقد في 15 إبريل 2026 أوضح تصميم المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على الأطراف المتحاربة لإنهاء الحرب وحث الأطراف الخارجية للتوقف عن تاجيج الحرب، منوهاً لمساهمة الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي بقيمة 812 مليون يورو من جملة تعهدات مؤتمر برلين الأخير المقدرة بـ1,5 مليار يورو.

وجدد البيان الدعوة لجميع الأطراف للانخراط في مفاوضات تُفضي إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، معلناً استعداده التام لدعم أي مبادرة سلام موحدة وذات مصداقية، بما في ذلك الخيارات الداعمة لآلية مراقبة دولية، مطالباً بتوسيع ولايتي المحكمة الجنائية الدولية وحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة - والتي تقتصر حالياً على دارفور- لتشمل كامل الأراضي السودانية، لقد حان الوقت، بل بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة والمحكمة

الجنائية الدولية والمساءلة الصارمة لجميع الجناة على كل الانتهاكات المرتكبة وضمان عدم الإفلات من العقاب.

وحذر من تزايد الكارثة الإنسانية باستمرار استهداف المدنيين وظروف المجاعة واستمرار النزوح وتقويض استقرار المجتمعات مشدداً على ضرورة وقف الهجمات على المدنيين والمرافق الصحية والعاملين في المجال الإنساني وقوافل الإغاثة والبنية التحتية المدنية وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل آمن ومستدام في جميع أنحاء السودان، معتبراً عرقلة جهود الإغاثة والهجوم على العاملين فيها يعد أمراً غير مقبولاً ويشكل جرائم حرب.

وأكد البيان دعم الاتحاد الأوربي لتطلعات الشعب السوداني للحكم الديمقراطي واتفاق الممثلين المدنيين المشاركين في مؤتمر برلين على دعوة مشتركة لإنهاء الحرب والدفع بعملية سياسية بقودها السودانيون. إن العملية المدنية المستقلة والتشميلية هي وحدها القادرة على استعادة الشرعية للدولة السودانية، مشيراً في ذات الوقت لاستخدامه لجميع الأدوات المتاحة - بما في ذلك الدبلوماسية والتدابير التقيدية - للضغط من أجل تحقيق السلام، بما في ذلك دراسة فرض عقوبات إضافية تستهدف اقتصاد الحرب.

وأردف البيان: «إن صمود وشجاعة الشعب السوداني، ولا سيما غرف الطوارئ وغيرها من مجموعات المساعدة المتبادلة، لا تزال مصدر أمل وتستحق منا أقصى درجات الاحترام. لقد حان الوقت، بل تأخر كثيراً، لوضع حد لهذا النزاع المدمر.»

# توقعات دولية بعودة أكثر من مليوني شخص للخرطوم خلال هذا العام

نيويورك: (ديسمبر)

أعلنت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يوم أمس الأول الثلاثاء عودة ما يقرب من أربعة ملايين نازح إلى مواطنهم الأصلية في جميع أنحاء البلاد، لمواجهة صراعا آخر من أجل البقاء»، وتوقعت عودة أكثر من اثنين مليون شخص للخرطوم خلال هذا العام.

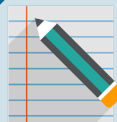
وقالت نائب المدير العام سونغ أه لي في مؤتمر صحفي «إن العودة ركزت بشكل رئيسي في العاصمة الخرطوم وولاية الجزيرة المجاورة». وأضافت: «كنت في الخرطوم والآنس رؤيت أعدادا كبيرة من الناس يعودون إلى مناطق تضررت فيها المنازل والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المياه والصحة والكهرباء، بشكل كبير».

وأضافت: «إن الكثيرون يعودون لأنهم يعتقدون أن الأمن قد تحسن، بينما أصبح العيش في النزوح لا يطاق بالنسبة لآخرين، لا سيما بسبب الضغوط الاقتصادية والظروف المتزايدة صعوبة في البلدان المجاورة»، وأكدت السيدة أن إن «المجتمعات المضيفة في شرق السودان وشماله.. كسلا، القضارف، البحر

الأحمر، الشمالية ونهر النيل، قد تحملت الكثير من هذا العبء، حيث رحبت بالأسر النازحة وهي تواجه بالفعل صعوبات اقتصادية وضغوطا متعلقة بالمناخ. وقد أدى ذلك إلى استنزاف البنية التحتية المتاحة إلى أقصى حد تقريبا».

وأشارت لاستمرار تأخر الاستجابة الإنسانية بسبب نقص الحاد في التمويل وقالت: «من دون استثمار عاجل لاستعادة الخدمات الأساسية وإعادة بناء البنية التحتية وإنعاش سبل العيش، فإن العودة الآمنة والمستدامة في خطر جسيم» طبقاً لقولها.

وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، فإن الحرب الدائرة في السودان أجبرت ما يقرب من 12 مليون شخص على النزوح من المناطق المتضررة بشدة، ولا سيما الجزيرة والخرطوم وأجزاء من سنار وكردفان، واليوم لا يزال ما يقرب من 9 ملايين نازح داخلياً. وعبر أكثر من 4,5 مليون إلى البلدان المجاورة، وفي مقدمتها مصر وجنوب السودان وتشاد. وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أنه من المتوقع أن يعود أكثر من مليوني شخص إضافي إلى الخرطوم وحدها في عام 2026.



## أموال كثيرة، سلام قليل..

## كيف يكشف مؤتمر برلين حدود التعامل الدولي مع الحرب في السودان؟

السلاح، بل هشاشة بنيته الداخلية. ويعزز هذا التقدير المدير التنفيذي للمرصد السوداني للشفافية والسياسات د سليمان بلدو، في حديثه لـ(ديسمبر)، حيث يرى بى أن المسار المدني لا يمكن أن يتحقق فعلياً إلا في سياق عملية سلام شاملة، تبدأ بوقف إطلاق النار كشرط مسبق يقع على عاتق طرفي النزاع وحلفائهما. وبهذا المعنى، يظل أي حديث عن دور مدني مؤثر مرتبطاً بتطورات ميدانية لم تتحقق بعد، لا بضعف الفاعلين المدنيين وحده.

## المال وحده لا يكفي

تعهيدات برلين قد تتخذ ملايين من الجوع، لكنها لا تغتفر سلوك الأطراف المتحاربة. فالمساعدات تعمل على تخفيف الأعراض، لا معالجة الأسباب. في بعض الحالات، قد تؤدي هذه التدفقات إلى نتيجة عكسية: تقليل كلفة الحرب، طالما أن المجتمع الدولي يتخلف بتخفيف أثارها الإنسانية. وبهذا المعنى، لا تعمل المساعدات فقط على إنقاذ الأرواح، بل تصبح جزءاً من معادلة تُبقي الحرب قابلة للاستمرار.

وتحذر أمني الطويل من أن المساعدات الإنسانية، في غياب إطار سياسي واضح، قد تُستخدم لتعزيز مواقع الأطراف المتحاربة بدل تقويضها، بما يجعلها جزءاً من ديناميات استمرار النزاع لا إنهائه.

هذا لا يعني أن المساعدات غير ضرورية—بل العكس—لكنه يوضح حدودها، ويضاف إلى ذلك أن هذا القصور لا يرتبط فقط بحجم التمويل، بل بطبيعة توزيعه. فمُنذ اندلاع الحرب، تحول الجزء الأكبر من الدعم الدولي نحو الإغاثة الطارئة، على حساب برامج التنمية وبناء السلام. أي أن العالم لا يكتفي بإدارة الأزمة، بل يفعل ذلك بطريقة تُؤجل حلها.

## تناقض مستمر

في الوقت الذي يدعو فيه المجتمع الدولي إلى وقف الحرب، تشير الوقائع إلى استمرار تدفق السلاح إلى أطراف النزاع. فقد أصبحت الطائرات المسيّرة مسؤولة عن نسبة كبيرة من وفيات المدنيين في الأشهر الأخيرة، في صراع يتغذى على دعم خارجي متزايد.

هذا التناقض—بين تمويل الإغاثة وترك قنوات التسليح مفتوحة—ليس عرضياً، بل جزء من بنية الاستجابة الدولية نفسها: العالم يعالج نتائج الحرب، لكنه لا يواجه مسبباتها بشكل مباشر. ويظهر هذا التعقيد بشكل أوضح في تعدد الآليات الدولية نفسها. فبينما تتولى (الآلية الرباعية) الدفع نحو وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، تعمل (الآلية الخماسية) على تيسير الحوار السياسي المدني. غير أن بلدو يشير إلى أن هذا المسار يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين الآليتين، إذ إن أي تقدم سياسي يظل معتمداً على نجاح جهود وقف إطلاق النار، التي لم تُفُض حتى الآن إلى نتائج ملموسة رغم استمرار المساعي.

كما يشير بلدو أيضاً إلى أن العوامل الإقليمية الأوسع بما في ذلك التوترات المرتبطة بالحرب في إيران قد تؤثر على مجريات الصراع في السودان، سواء عبر تأثيرها على أسعار الوقود أو على سلاسل إمداد الأسلحة، خصوصاً الطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع، وهو ما قد ينعكس بشكل غير متكافئ على أطراف النزاع.

في المقابل يرى بعض المشاركين أن مؤتمر برلين يعكس تنامي الإجماع الدولي حول خطورة استمرار النزاع.

لكن هذا الإجماع يظل محدود التأثير في غياب أدوات تنفيذ حقيقية. فالمؤتمر، رغم زخمه، لم ينجح في جمع أطراف النزاع أو فرض أي التزامات عليها.

ولا ينفصل ذلك عن تعقيدات داخل بعض هذه المسارات، حيث تتداخل أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين، بما يعكس أحياناً أولويات مختلفة أو اعتبارات إستراتيجية متباينة، وهو ما يحدّ من فعالية الضغط الجماعي المطلوب لدفع الأطراف نحو تسوية.

## خلاصة مفتوحة

عند جمع الصورة، يتضح نمط متكرر: تمويل دولي يمنع الانهيار، مقابل غياب ضغط سياسي كافٍ؛ تدخلات خارجية تغذي الصراع، ومسارات مدنية تتفكّر إلى أدوات التنفّيد.

النتيجة ليست طريقاً نحو السلام، بل نموذجاً لإدارة الحرب. فالسودان لا يعاني من نقص في المؤتمرات أو الأموال، بل من غياب إرادة قادرة على فرض كلفة حقيقية على استمرار النزاع.

ويرى بلدو أن أي تقدم حتى لو اقتصر على وقف إطلاق نار لأسباب إنسانية—قد يخلق مساحةً تتيح للسودانيين التقاط الأنفاس، ومن ثم الدفع باتجاه عدم تجدد القتال والانخراط في مسار سياسي أوسع، مستندين إلى تجارب سابقة أظهروا فيها قدرة على التأثير في مجريات الأحداث.

في النهاية، لا تكمن المشكلة في غياب الحلول، بل في غياب ما يجعل استمرار الحرب خياراً خاسراً.

وحتى يحدث ذلك، ستستمر المؤتمرات. وستستمر الحرب—لا لأنها مستعصية، بل لأنها لم تُجَلَّ كلفة بما يكفي لإنهائها.



ممثلو الدول والمنظمات المشاركة في مؤتمر برلين



ممثلو القوى السياسية والمجتمع المدني في مؤتمر برلين

سياسي أوسع. كما تتصاعد دعوات من منظمات العدالة الانتقالية لإشراك الضحايا والمجتمعات المتأثرة بالحرب في أي عملية سياسية مستقبلية. وترى أمني الطويل أن أحد رهانات برلين هو تحويل الإغاثة إلى مدخل للعملية السياسية، بحيث يصبح الوصول للمساعدات جزءاً من معادلة التفاوض، غير أن هذا الرهان يظل مشروطاً باليات تنفيذ واضحة تربط بين الإغاثة وسلوك الأطراف المسلحة.

رهان بلا أدوات

في محاولة لملاء الفراغ، يبرز المسار المدني كبديل تروّج له العواصم الغربية، بوصفه الطريق الأكثر استدامة نحو السلام. وقد تُرجمت هذه المقاربة في مؤتمر برلين عبر وثائق تدعو إلى إعادة مركزية الفاعلين المدنيين، وربط الإغاثة بمسار سياسي أوسع.

لكن هذا الرهان، رغم وجاهته الأخلاقية، يصطدم بواقع أكثر تعقيداً. فالمجتمع المدني في السودان لم يخرج من الحرب كقوة منظمة قادرة على ملء الفراغ، بل كجسم مُنهك ومجزأ. سنوات العنف والنزوح لم تضعف قدرته التشغيلية فحسب، بل قلصت أيضاً قدرته على صياغة أجندة موحدة.

الأنقسامات عميقة حول قضايا جوهرية—من العدالة الانتقالية إلى إصلاح القطاع الأمني، وصولاً إلى شكل الدولة المستقبلية. وفي ظل هذه الانقسامات، لا يبدو المسار المدني كتلة متماسكة يمكن البناء عليها، بل ساحة خلافات موازية. وبذلك، لا يواجه هذا المسار فقط قوة

لم يعد السؤال في السودان: كيف تُنهى الحرب؟ بل: كيف يُمكن التعامل معها دون أن تنتهي؟. فبعد ثلاث سنوات من القتال، لا تبدو الأزمة مجرد صراع بين طرفين مسلحين، بل حالة يُعاد فيها تعريف ما يُعدّ «استجابة كافية»: هل يكفي منع المجاعة؟ أم أن إنهاء الحرب نفسها لم يعد أولوية قابلة للتحقيق؟.

في هذا السياق، جاء مؤتمر برلين—بتعهيدات تجاوزت 1,5 مليار دولار—كمحاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. لكنه، في الوقت ذاته، كشف حدود هذه المقاربة: المال حاضر، أما السياسة فغائبة.

وترى مديرة البرنامج الأفريقي في مركز الأهرام للدراسات دأمني الطويل في تحليل موسع أن مؤتمر برلين لا يمكن اعتباره نقطة تحول حاسمة، بل فرصة محدودة لإعادة تنظيم الجهود الدولية، وإدماج البعد الإغاثي في صلب العملية السياسية، بشرط توافر توحيد للقوى المدنية، وتنسيق دولي فعال، وإرادة سياسية قادرة على الضغط على الأطراف المتحاربة.

## إدارة لا تسوية

في برلين، اجتمع مانحون ودول ومنظمات دولية لحشد الدعم الإنساني، لكن الغائبين كانوا الأكثر تأثيراً: الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، الطرفان اللذان يملكان مفاتيح الحرب. هذا الغياب لم يكن خللاً تنظيمياً، بل يعكس طبيعة المؤتمر نفسه. فبرلين لم يُصمَّم كمؤتمر سلام، بل كمنصة لإدارة تداعيات الحرب. وحتى في التقييمات القريبة من دوائر صنع القرار، لم يُنظر إليه كخطوة نحو تسوية، بل كتحرّك محدود في سياق أطول، لا يُتوقع أن يسفر حتى عن هدنة إنسانية في المدى القريب. بهذا المعنى، لا يعزّز المؤتمر عن فشل، بل عن إعادة تعريف للطموح: تقليل الخسائر بدل إنهاء الصراع. أي أن الهدف لم يعد إنهاء الحرب، بل جعلها أقل كلفة على من لا يخوضها.

يرى الباحث في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية قفريت كيرتز أنه لا يجب النظر لمؤتمر برلين كمؤتمر سلام تقليدي، محذراً من رفع سقف التوقعات، إذ إن حتى هدنة إنسانية لا تبدو في الأفق في المرحلة الحالية. ويشير كيرتز إلى أن مخرجات المؤتمر نفسها تعكس هذا السقف المحدود، مع صعوبة التوصل حتى إلى بيان مشترك، في ظل استمرار الانقسامات الدولية حول مقاربة النزاع.

ومع دخول الحرب عامها الرابع، شهدت الظروف عودة نسبية للحياة، مع استئناف الأسواق وعودة أعداد من النازحين. هذه المؤشرات قد تبدو إيجابية، لكنها قد تعكس واقعاً مختلفاً: تكثيف السكان مع الحرب بدل انتهائها، والحروب التي يُعايش معها تصبح أكثر قابلية للاستمرار.

## كارثة تتسع

هذا التحول لا يمكن فصله عن حجم الكارثة. فمُنذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، نزح أكثر من 11 مليون شخص، لتنشأ أكبر أزمة نزوح في العالم. ويواجه نحو 28,9 مليون شخص—أي ما يقارب 61,7% من السكان—انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، فيما تشير التقديرات إلى أن قرابة 70% من السودانيين باتوا يعيشون تحت خط الفقر، أي ضعف ما كان عليه الحال قبل الحرب.

الأخطر أن مستويات الدخل تراجعت إلى ما كانت عليه في أوائل التسعينيات، مع انزلاق نحو 7 ملايين شخص إلى الفقر المدقع—بأقل من 4 دولارات يومياً—خلال فترة وجيزة. ما يتغير هنا ليس حجم الكارثة فحسب، بل طبيعتها أيضاً: من أزمة طارئة إلى حالة مزمنة قابلة للاستمرار. في ظل هذه المؤشرات، تبدو التعهيدات بمليارات الدولارات ضرورية، لكنها غير كافية. فالفجوة بين الاحتياجات والاستجابة لا تزال واسعة، ما يعني أن الأزمة تتسع بوتيرة أسرع من القدرة على احتوائها.

## فراغ سياسي

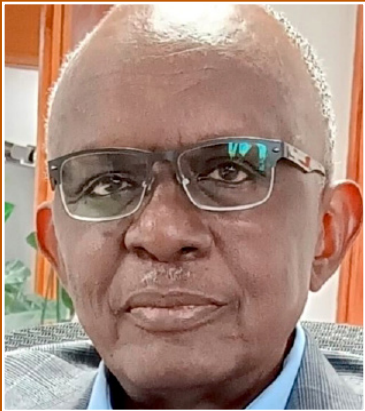
غياب أطراف الحرب يخلق فراغاً لا يمكن تجاهله. فبدون وجود من يقاتلون، لا يمكن فرض وقف إطلاق نار، ولا التوصل إلى تسوية، ولا حتى اختبار نوايا. يقول الباحث الألماني كيرتز: إن أطراف النزاع لم تُدْعَ للمؤتمر لاعتبارات تتعلق بأن التركيز ينصب على وجهات النظر المدنية. ويدعو كيرتز إلى تحول في زاوية النظر من التركيز على القوى المتحاربة إلى الفاعلين المدنيين، مؤكداً حاجة السودان إلى نظام سياسي جديد تقوده قوى مدنية، لا ترتيبات قائمة على موازنة السلاح.

ويحذر من أن إنهاء القتال عبر تقاسم السلطة بين الأطراف المسلحة لن يحقق سلاماً مستداماً، بل قد يقضي إلى حكومة انتقالية هشة قابلة للانفجار، معتبراً أن الفاعلين العسكريين لا يمكنهم بمفردهم القدرة على إنهاء العنف بشكل دائم.

هذا الفراغ لم يمر دون محاولة ملئه. إذ دفع المؤتمر، إلى جانب مبادرات أخرى، نحو تعزيز دور الفاعلين المدنيين، من خلال وثائق تدعو إلى إعادة مركزية المسار المدني وربط العمل الإنساني بحل



د.أمني الطويل



د. سليمان بلدو



قريتز كورتز



# ما بين نظام الملالي الإيراني ونظام حسن الترابي

## أو «الثورة التي أكلت أبهاها»

صبيحة المفاصلة الشهيرة بين الإسلاميين، أي في يوم 13 ديسمبر 1999 استدعت القيادة الإيرانية ملحق السودان العسكري لدى طهران اللواء عصمت عبدالرحمن، يقول عصمت لأحد زملائه «طلب الاستدعاء كان عاجلاً، أصابني الأمر بالارتباك، بسبب أنني منذ هبطت طهران أطلب لقاء قيادة الدولة ولم أفلح وفعلاً ذهبت فوراً. المفاجأة أن اللقاء دار حول سؤال واحد فقط: «لماذا أطحمت مرشد الثورة الإسلامية في السودان؟» كانت إجابة عصمت المرتبك: «لا يوجد مرشد في السودان».

احتار مستفسروه من الجانب الإيراني، طلبوا منه رداً واضحاً عن أسباب الإطاحة بالشيخ حسن الترابي. يقول عصمت، وفقاً لمحدثي، «نقلت الاستدعاء وما دار فيه إلى القيادة في الخرطوم، كان توجيههم أن – اطنش- إلى حين تتوفر إجابة». ومعلوم أن «المرشد» في النظام الإيراني هو مرجعية الثورة والدولة، ويمثل القيادة الدينية الحاسمة في ثورة تقول إنها إسلامية، وله نفوذ سياسي واقتصادي ودبلوماسي من خلاله يؤثر في جميع القرارات. غير أن أصحاب مذكرة العشرة في السودان الذين دفعوا الحركة الإسلامية للمفاصلة لم يكونوا يعلمون أنهم سيتרכون الحركة السودان في العراق مننبئة ومتخبطة بلا مرجعية، ولا قائد حاسم. المفارقة أن في هذه اللحظة من التاريخ لثوريي الإسلام السياسي في إيران والسودان بحسب زعمهما يخوضان حرباً، وإن اختلفت طبيعته لدى كل منها، إلا أن غياب المرجعية الدينية «المرشد» أو وجودها يتجلى بوضوح خلال هذه الحرب، على الرغم من فشل قادة الحركة الإسلامية في إبدال حسن الترابي بـ«مرشد» جديد. حصدت الحركة في ما بعد نتائج هذا الفشل واستمر الحال لأكثر من عشرين سنة، وبسببه تاكلت منسأة الحركة إلى أن سقطت في الحضيض.



تحليل سياسي -

شوقي عبدالعظيم

### أنظمة (فوق السلطة)

لا خلاف على أن هناك تشابها في بنية الدولة التي أنشأها نظام الملالي في إيران أو ما يعرف بـ«ولاية الفقيه» عقب الثورة الإيرانية في 1979، والدولة التي خطط لها الدكتور حسن الترابي في السودان بعد انقلاب 1989 والذي أطلق عليه اسم «ثورة الإنقاذ». أول ملاح التشابه يتجلى في بناء تنظيمات فوق الدولة أو السلطة القائمة بأمرهم. في إيران بسط «الحرس الثوري الإيراني» سيطرته على كل شيء مستنداً إلى مرشد ديني، وتابع حسن الترابي ذات الطريق بتنصيبه الحركة الإسلامية فوق السلطة التي حولها للعسكريين واتباعه في تنظيم حاكم اسمه «المؤتمر الوطني»، والكل يذكر أيام المفاصلة عندما قال قولته التي سار بها الركبان «قلت له اذهب إلى القصر رئيساً وسأذهب إلى السجن حبيساً».

لعبت الحركة الإسلامية دورها بكفاءة أيام الترابي الذي لعب دور المرشد، وإن لم يطلق عليه اللقب وهو الذي عرف عنه كرهه للتقليد والمحاكاة. وإن شئت الدقة نجحت الوصفة في السنوات الخمس الأولى على أفضل تقدير، لأن المتعجلين للسلطة والنفوذ من مدبري مذكرة العشرة سيضعون العصا في الدواليب قبل سنوات من المذكرة والمفاصلة التي أطاحت الشيخ. هناك أوجه شبه أخرى بين دولة الملالي ودولة الترابي من بينها معاداة النظام العالمي وتحديه، وما يحدث اليوم في الخليج الفارسي وإيران واحدة من ثمرات خروج إيران على هذا النظام والتمسك بإنجاح سلاح نووي.

من جهته فإن نظام الحركة الإسلامية في عشرينته الأولى فتح الباب على مصراعيه لكل المغضوب عليهم من النظام العالمي من قيادات وحرركات إسلامية، وتوج ذلك بـ«المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي» في 1991، وسبغ عكس تيار الدول العربية والإسلامية والعالم عندما أيد الرئيس العراقي صدام حسين في حرب الخليج الأولى، ولا يزال هتاف أعضاء الحركة الإسلامية

في شوارع الخرطوم مسموح: «بالكيماوي يا صدام»، وأن السودان كان ملاذاً لأسامة بن لادن والفرنزولي كارلوس الثعلب (رامبريز سانشيز)، وهذا التحدي جر على طهران والخرطوم عقوبات وعزلة دولية كان وقعه أشد على السودانيين.

ومن أهم أوجه التشابه بين النظامين إدارتهما للشأن الداخلي بالعنف والبطش والتضليل، عبر أجهزة أمن تتبع للسلطة الفوقية. في إيران تتلخص مهمة «فيلق القدس»، الذي يتبع للحرس الثوري، في الحفاظ على الثورة بتتبع المعارضين وقمعهم، وإفشال الانتفاضات والغضب الجماهيري مهما كانت دوافعه بالبطش والإرهاب، تعاونه في ذلك قوات «البسيج»، وهي جهاز مكون من مدنيين لهم

ولاء لنظام المرشد الإيراني، وعلى الرغم من أن أفراده يأتون إليه متطوعين، ولكن الحقيقة يحصلون على أموال ونفوذ وبالذات القادة. تطابق جهاز أمن حماية نظام الترابي أو الحركة الإسلامية مع أجهزة أمن نظام المرشد الإيراني. في أول أيام الحكم حققوا الجهاز بجرعة كبيرة من القيادات التنظيمية، وساندوا إدارة جهاز أمن الدولة للقيادات من بينهم نافع علي نافع وبكري حسن صالح ومطرف صديق وصالح عبدالله قوش وعبد الغفار الشريف وقائمة طويلة. قسا هذا الجهاز على المعارضين السودانيين، ففتح لهم ببوت

الأشباح ومات البعض معصوبي الأيدي في زنازينه ومكاتبه وتحت ركلات الضباط الإسلاميين المدنيين. عاون جهاز أمن الدولة جهاز شبيه بـ«البسيج» الإيراني وهو جاهز الأمن الشعبي، وهناك من يقول إن قيادة جهاز الأمن الشعبي الذي أسسته الحركة الإسلامية تلقت تدريبات في إيران على يد البسيج، والأمن الشعبي أيضاً يدين أفراده بالولاء للحركة الإسلامية وهم متغلغلون في المجتمع مهتمون بكشف الناقمين على النظام والمحرضين عليه.

وقد ضرب على الأمن الشعبي طوق من السرية لم تكشف إلا في سنواته الأخيرة عبر الصحفي فتحي الضو في كتابه «خيوط العنكبوت». وفي أجواء السرية والظلام هذه أغدقت أموال ضخمة على هذا الجهاز، وفي الحقيقة فإن الأجهزة الأمنية في كلا النظامين كانت ثقوباً سوداء ابتلعت أموالاً وميزانيات كبيرة دون رقابة أو محاسبة حقيقية.



حسن الترابي وعلي عثمان



البشير والمرشد خاميني والرئيس אחمدي نجاد

### قطع الرأس (الثورة

### تأكل أبهاها)

بينما حافظت الثورة الإيرانية على منصب المرشد ودوره وقديسته، قطع جماعة السودان رأس الحركة الإسلامية، أطاحوا الشيخ والعرب والمرجعية الدينية والفكرية، وانتهى به الحال حبيساً في السجون، وسارت في الناس مقولة مفادها «كل الثورات تأكل بنينها إلا ثورة الإنقاذ في السودان فإنها أكلت أبها». ويقال إن الإسلامي المعروف أحمد عثمان مكي هو من أطلقها. المهم أن جماعة من تلاميذه تحالفوا مع العسكريين الذين نفذوا انقلاب 1989، لينقلبوا مرة أخرى على الشيخ بعد أن باتوا ينظرون إليه كعائق لانفرادهم بالسلطة، وبالذات بعد أن بدات أموال النفط تلوح في الأفق، والتعاون مع أجهزة

الاستخبارات العالمية ييشر بإنهاء الحصار العالمي، وصدرت قرارات (4) رمضان، التي تعرف بمفاصلة الإسلاميين، وكان صراعاً على النفوذ والسلطة والصلاحيات، والعبارة الجوهرية في مذكرة العشرة التي أطلقت شرارة المفاصلة «توحيد القيادة»، وتكفلت الأيام بتفسير العبارة وهي توحيد القيادة في يد الفريق أول عمر البشير. عندها تناسى علي عثمان وغازي صلاح الدين ونافع علي نافع وبقية إخوانهم أن البشير لن يكون مرجعاً للحركة الإسلامية ولا لنظام يروج للسودانيين أنه يحكم بالدين ويرفع شعار «الشريعة قبل القوت».

وكان على النظام الذي استبدل القيادة الدينية الفكرية بضابط جيش،

أن يبدأ في دورة عنف جديدة لتوطيد حكمه، إلا أن البطش طال هذه المرة الشيخ وإخوته في الحركة الإسلامية، وتبين للناس أنها سلطة يتنافسونها وشعارات يرفعونها. أما من رضوا بالبشير بديلاً فكان عليهم أن يتبينوا أن الحركة أصبحت بلا مرجعية، وأنها خطت خطواتها الأولى في طريق للانقسامات والتشقق، وأن لحظة إبعاد المرشد ستطارد جميع موافقها في المستقبل، وأن من استبدلوه سيكون مرجعية في استخدام القوة وتأسيس المليشيات للحفاظ على السلطة، وسيرقص ويهز عصاه فوق رؤوسهم ويستخفهم فيطيعونه.

#### حروب السودان وإيران

تمسكت القيادة في إيران بموقفها من تخصيب اليورانيوم وتحدي القوة الأكثر بطشاً على العالم؛ أمريكا وإسرائيل، وخاضت حرب الـ(12) يوما الأولى، ثم الحرب

الحالية، وتحظى بقدر من التأييد المحلي بعد أن صورت للشعب الإيراني أنها حرب مستندة على العقيدة والثورة الإسلامية، ولعب المرشد الأعلى علي خامنئي دوراً رئيساً في حشد تأييد شعبي ولو كان محدوداً للانخراط في الحرب، وتماسك الجبهة الداخلية، على الرغم من أزمة الحكم والاقتصاد في إيران، وهذا يفسر لحد كبير استهداف خامنئي واغتياله في الأيام الأولى للحرب.

أما الحركة الإسلامية فبعد أن تخلصت من عرابها ومرجعيتها الدينية واستبدلته بضابط جيش، فقد تضعض خطابها الديني التعبوي، وكان عليها أن تخضع لخيارات السلطة والذهاب إلى اتفاقية السلام «نيفاشا» دون التحسب للخطة الكبرى التي ستترتب على ذلك، وهي فصل جنوب السودان. أما حرب دارفور والتي اشتعلت بعد المفاصلة فلم تلغح في تعبئة المواطنين ضد قادتها بالدين وخطاب الجهاد، لجهة أن التناقس على السلطة واعتقال المرجعية الدينية «الترابي» لا يزال مستمراً. باختصار فقد الخطاب تأثيره، لذا هرعت إلى سياسة «فرّق تسد»، ودفعت الصراع إلى «زرقة وعرب» وتسليح هؤلاء ضد أولئك، وإلى خطاب عنصري وعنف ضد المجتمعات.

في حرب 15 أبريل الحالية كان تأثير غياب المرجعية الدينية لأكثر من عشرين سنة جلياً، وعلى الرغم من أن قرائن كثيرة تؤكد أنها حرب الحركة الإسلامية للعودة إلى السلطة، إلا أنها لا تستطيع أن تعلن أنها حربها، كما أنها لا تستطيع أن تنادي في الناس بالجهاد دون مرجعية والحقيقة أنه إلى جانب غياب المرجعية الدينية هناك عوامل أخرى تضع الإسلاميين في موقف صعب، من بينها أن من استبدلوه بالقيادة الدينية وجمعوا السلطات في يده هو من أسس قوات الدعم السريع، وأمرهم في برلمانهم أن يجيزوا قانونها. وأكثر من ذلك كشفت الثورة فساداً غير مسبوق لقيادات الحركة الإسلامية من وزراء وحكامين.

وفق كل هذه المعطيات كان من الصعب تحشيد السودانيين للحرب عبر خطاب ديني جهادي، لذلك روج لها على أنها حرب «الكرامة» وأطلقت فيها حملات عنصرية وخطابات كراهية جهوية للحشد واستمرار الحرب بغية تحقيق هدفها السياسي الصعب وهو إعادة الحركة الإسلامية للسلطة.

### الجيش والحركة تبادل

### سيطرة

بعد أن اكلت «الإنقاذ أبهاها» انكشف صراع على السلطة والنفوذ بين المدنيين في الحركة الإسلامية والعسكريين فيها. لم تكن المنافسة متكافئة بعد أن جمع المدنيون بطوع إرادتهم كل السلطات ووضعوها في يد قائد الجيش البشير، كما أنه يحتكر أجهزة المعلومات والعنف في أي واحد – الاستخبارات العسكرية والأمن.

إزاء هذا الوضع بدأ كثير منهم من الذين مردوا على حب السلطة يتقربون إليه، ليقدمهم في المناصب أو يبقئهم في كراسيهم ونفوذهم. بعد الثورة وخلال الحرب الحالية ظن المدنيون الإسلاميون أن الفرصة باتت مواتية لاستبدال كفة السيطرة، لذا دفعوا بكتائبهم للقتال مع الجيش، وبذل علاقاتهم الدولية والإقليمية

لتسليحه وتسليح كتائبهم، وكونوا قيادة سرية وعلنية لاستنفار الشارع. غير أن النقطة الجوهرية المتمثلة في غياب المرجعية والمرشد الأعلى تجعل ثمار كل ذلك شحيجة إن لم تكن معدومة، لأن الخطاب الذي قدموه للناس في يوم الحرب الأول أنهم مساندون للجيش، بمعنى أن الجيش سينتصر وسيبقى مسيطراً. والأمر الواقعي أن الاختلاف بينهم وقع فعلياً، وتقسموا إلى مجموعات قيادة متخفية في السودان وأخرى في مصر، وثالثة في تركيا. إن غياب المرشد الأعلى سيدفع إلى مزيد من التشظي في اللحظات الحرجة، وهذا ما تحسب له الحرس الثوري الإيراني وغفلت عنه الحركة الإسلامية.

#### خطاب يستند على «الهواء»

عندما تستمع إلى خطاب قادة الكتائب الإسلامية، أو حتى خطاب أمين حسن عمر وإخوانه من قيادات الحركة، تلاحظ أن هناك أمراً مفقوداً ومرجعية ناقصة، والحركات الإسلامية بنیان هيكلها يعتمد على خليفة مسلمين أو أمير مؤمنين أو مرشد أعلى، ولا ينفع أن تعتمد على قيادة جماعية كما أثبتت تجربة الحركة الإسلامية نفسها قبل أن ينفرد بقيادتها حسن الترابي، ومن الواضح أن المرشد الأعلى بين جماعة الحركة الإسلامية في السودان غائب وغيابه سيطول بعد أن تكشف من تجربة ثلاثين عاماً أن القادة الحاليين أكلوا أموال الشعب أكلاً عجيماً وتلطخت أيديهم بدماء الشعب، وحولنهم ثورة الشعب في ديسمبر 2019 إلى «متهم هارب».

#### أخيراً

يجب أن لا يفهم من هذا التحليل إن لم تقم الحركة الإسلامية بالإطاحة بالمرجعية الدينية والفكرية للحركة في ما يعرف بالمفاصلة أن الأمور كانت ستكون بخير للسودان وشعبه. أبداً، يكفي أن الحركة الإسلامية جاءت إلى السلطة لبيل، وقتلت وبطشت وعذبت، والدكتور حسن الترابي أمر ونام فيها، وهذا أمر آخر سنتناوله في مقبل الأيام، بإذن الله.



## الدفاع عن الحقوق والحريات في مواجهة الأنظمة القمعية

# إرث المحامين السودانيين بين حماية الحقوق وسيف الاتهام

فتح ملفات جرائم كبرى، فغالبية المحامين الذين استُهدفوا ينشطون في قضايا حقوق الإنسان والدفاع عن ضحايا الانتهاكات، وهذا يشير إلى أن هذه الخطوة تهدف إلى تجفيف مجموعات المحامين الذين يدعون للمحاسبة والتوثيق والمناصرة.

**آليات الحماية بين النص والتطبيق**  
القانون الوطني السوداني نصوص على الورق فقط

ينص قانون المحاماة السوداني لعام 1983 وتعديلاته على مجموعة من الضمانات للمحامين، أبرزها الحق في ممارسة المهنة بحرية واستقلالية وعدم جواز مساءلتهم إلا من خلال المجلس المختص. كما تُلزم لائحة آداب مهنة المحاماة المحامي بالدفاع عن استقلال السلطة القضائية ورفع منزلتها وحماية دورها.

لكن الواقع المؤلم يؤكد أن هذه النصوص تبقى حبراً على ورق في ظل غياب الإرادة السياسية لحمايتهم. فالقرارات الصادرة ضد المحامين تنم من قبل جهات غير مختصة قانونياً، وغالباً ما يتم حل وتجميد مجالس نقابة المحامين المنتخبة وتعيين مجالس مؤقتة تابعة للسلطة التنفيذية.

**القانون الدولي.. التزامات مُعلّقة**  
على الصعيد الدولي يلتزم السودان بموجب العديد من الصكوك الدولية التي تكفل حماية المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وفي مقدمتها المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين (هافانا 1990)، والتي تؤكد حق كل شخص في طلب المساعدة من محام يدافع عنه، وتلزم الحكومات بتوفير إجراءات فعالة لضمان قدرة المحامين على أداء واجباتهم دون تخويف أو عرقلة أو مضايقة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والذي يضمن حق كل إنسان في الحياة وعدم جرمائه منها تعسفاً (المادة 6)، وحقه في الحرية والأمان وعدم تعرضه للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي (المادة 9).

الإعلان المتعلق والمدافعين عن حقوق الإنسان (1998) الذي يُلزم الدول بـ«احترام المدافعين عن حقوق الإنسان على أساس غير تمييزي، وحمايتهم من أي إجراء تعسفي يهددهم وضمان وصولهم إلى سبل الانتصاف الفعالة في حالة تعرضهم لانتهاكات».

**القانون الدولي الإنساني حماية إضافية في زمن الحرب**  
في سياق النزاعات المسلحة يوفر القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية) حماية خاصة للمدنيين، بمن فيهم المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان. ويفرض القانون على أطراف النزاع التزامات صارمة بحماية المدنيين والمنشآت المدنية بما فيها المؤسسات القضائية.

لكن اللافت أن السودان لم يصادق على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني الملحقين باتفاقيات جنيف، مما يخلق ثغرة قانونية خطيرة في حماية المدنيين والمحامين أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية.

**نحو آليات حماية فعالة ماذا يجب أن يحدث؟**

على الصعيد الوطني إلغاء جميع القرارات الصادرة ضد المحامين، خاصة قرار إيقاف 31 محامياً، وإعادة النظر في التعديلات المقترحة على قانون المحاماة، تفعيل مجلس الشكاوى المستقل وفقاً للقانون، وضمان عدم تدخل السلطة التنفيذية في شؤون النقابة، إطلاق سراح جميع المحامين المعتقلين تعسفاً، وإلغاء جميع الأحكام الصادرة بحقهم وخاصة أحكام الإعدام.

**على الصعيد الدولي**  
تفعيل آليات المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، تقديم شكاوى عاجلة بشأن انتهاكات المحامين في السودان، مطالبة المجتمع الدولي (الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية) بإرسال بعثات تحقيق مستقلة لتوثيق انتهاكات المحامين، إدانة دولية واضحة لاستهداف المحامين والمنشآت القضائية، وربط أي مساعدات إنسانية أو سياسية بالسودان باحترام حقوق المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان. إن إرث المحامين السودانيين ليس مجرد صفحات في كتب التاريخ، بل هو دماء تُسفك وأرواح تُرهب وكرامات تُنتهك في كل يوم. إن استهدافهم اليوم هو استهداف لرسالة العدالة ذاتها، وهو محاولة يائسة لإسكات صوت الحق في بلد أنهكته الحروب والانقلابات.

من القتل والاعتقال إلى التلقيق والتشويه بظل المحامون السودانيون صامدين، حاملين راية الحق رغم كل الصعاب. إن حمايتهم ليست ترفاً حقوقياً بل واجب أخلاقي وقانوني يقع على عاتق المجتمع الدولي بأكمله. فكما قالوا عبر الأزل إذا أردت أن تعرف مدى حضارة أمة فانظر كيف تعامل محاميها وقضااتها. وفي السودان اليوم، تُختبر إنسانية العالم كلها.



نهج منظم لتضييع حقوق المواطنين وطمس وتغيير البيانات ما قد يؤخر تطبيق العدالة مستقبلاً. إنها رسالة واضحة: من يريد أن يحطم إرادة شعب فعليه أولاً أن يحطم أدوات عدالته.

**سلاح جديد: التهم الجزافية والجرائم**

**الموجهة ضد الدولة**  
في تطور خطير يعكس تحولاً في آليات القمع ظهرت ظاهرة جديدة تتمثل في توجيه تهم جزافية للمحامين أثناء تأدية واجبهم المهني والأخلاقي. فلم يعد الأمر مقتصرًا على العنف الجسدي بل تعداه إلى تشويه صورة المحامي قانونياً وأخلاقياً.

**المواد 50 و51 ذريعة لتصفية**

**الحسابات**  
تُستخدم المواد (50 و51) من قانون العقوبات السوداني لعام 1991 والتي تُصنّف كجرائم «تقويض النظام الدستوري وإثارة الحرب ضد الدولة» كذريعة لتوجيه اتهامات تعسفية للمحامين بزعم التعاون مع قوات الدعم السريع. وفي هذا السياق تستغل السلطات هذه المزاعم لتبرير الاستهداف التعسفي للمحامين مدعية أنهم متعاونون، بينما الهدف الحقيقي هو الحد من حرية المحامين وعرقلة دورهم القانوني. واستخدمت نفس هذه المواد في توجيه الاتهام للمحامي منتصر قضية قيادات القوى المدنية والمحامية رحاب مبارك سيد أحمد مؤخراً.

وصل الأمر إلى حد فتح بلاغات ملفقة ضد المحامية نضرة أ بكر إبراهيم بموجب المواد (103 و115) من القانون الجنائي المتعلقة بتهديد الموظف العام والتأثير على سير العدالة، فقط لأنها حضرت قاعة المحكمة مع زملائها.

**إيقاف 31 محامياً بحجة تطهير الساحة**

**الحقوقية**  
في خطوة غير مسبوقة أصدرت نقابة المحامين السودانيين ببورتسودان، وهي نقابة غير شرعية بأمر الثورة وبقرار من لجنة إزالة التمكين، قراراً بسحب تراخيص مزاوله مهنة المحاماة من 31 محامياً ومحامية معظمهم من الداعين للحكم المدني والمطالبين بالتحقيق في الجرائم المرتكبة خلال حكم النظام السابق.

إن هذا القرار يمثل حلقة جديدة في مساع تقودها قيادات في الجيش وتنظيم الإخوان المسلمين لإخلاء الساحة العدلية من الأصوات الحقوقية تمهيداً لتعطيل مسارات العدالة ومنع

في بلد مرّفته الحرب وأدمته الانقلابات ظلّ المحامون السودانيون حراساً للعدالة، وصوتاً لا يسكت في وجه الظلم. فمنذ فجر الاستقلال ارتبطت مهنة المحاماة في السودان بالدفاع عن الحقوق والحريات ومواجهة الأنظمة القمعية أينما كانت. لقد حمل المحامون على عاتقهم رسالة سامية أرست أن القانون هو الضمانة الوحيدة لحماية الضعفاء، وأن الكلمة الحق تصمد حتى أمام الرصاص.

لكن الحرب الدائرة الآن بين الجيش وقوات الدعم السريع حوّلت هذه الرسالة إلى جحيم، حيث بات المحامون في مرمى نيران الطرفين. فبين قتيل وأسير ومعذب تتصاعد موجة جديدة من التهم الجزافية تهدف إلى إسكات الصوت الحقوقي وإفراغ ساحة العدالة.



شيماء تاج السر، المحامية

**إرث نصالي لا ينطفى**

**المحاماة مهنة لا تخضع لسلطان**

في السودان لم تكن مهنة المحاماة مجرد وسيلة لكسب العيش، بل كانت وما تزال رسالة وطنية بامتياز. فمنذ تأسيس نقابة المحامين السودانيين عام 1956 وقف المحامون في صفوف المقدمة دفاعاً عن الحريات العامة وحقوق الإنسان متحذرين كل أشكال القمع والاستبداد. لم تكن المنصة التي يدافعون عنها مجرد قاعات محاكم، بل كانت ساحات مفتوحة للعدالة الاجتماعية والسياسية.

شكل المحامون السودانيون عموداً فقرياً في كل حركات التغيير التي شهدها السودان، بدءاً من مقاومة الديكتاتوريات العسكرية، وصولاً إلى ثورة ديسمبر المجيدة التي أطاحت بنظام عمر البشير. وقد جسّدوا في مسيرتهم الطويلة معادلة صعبة: أن تكون مدافعاً عن الحقوق يعني أن تكون في مواجهة دائمة مع السلطة. لقد آمنوا بأن المحامي هو ضلع من أضلاع النظام القانوني؛ يقوم بمساعدة العدالة عن طريق تقديم المشورة القانونية للأفراد، والتمثيل الإجرائي للمتقاضين، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم أمام المحاكم. لكن هذا الإيمان جعلهم في صراع دائم مع كل من يحاول النيل من تلك الحقوق.

**المحامون في مرمى النيران: إرهاب**

**ممنهج وإسكات للحق**

مع اندلاع الحرب في منتصف أبريل 2023 بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وجد المحامون السودانيون أنفسهم في بؤرة الاستهداف المباشر من قبل طرفي النزاع. لقد حوّلت هذه الحرب البلاد إلى ساحة نزاع دموي. لكن الأسوأ كان تحويل العدالة نفسها إلى سلاح يستهدف من يؤمن بها ويعمل لأجلها.

**القتل والاعتقالات والتعذيب إرهاب يعيد إنتاج نفسه**

لم تسلم أرواح المحامين من لعنة هذه الحرب. فقد أعلنت الجبهة الديمقراطية للمحامين السودانيين عن مقتل عدد من المحامين خلال المعارك منهم سارة عادل سنانة ومحمد بشير عبد القادر، كما تم استهداف ثلاثة من هيئة محامي دارفور بالقتل أيضاً، وهذا على سبيل المثال. كما تم فقدان عدد من المحامين أو ربما إخفاؤهم قسرياً، منهم علي حسين وأزهري عثمان بابكر وخالد أبو الروس. فالقتل لم يكن النهاية بل كانت البداية لموجة عاتية من الاعتقالات التعسفية والإختفاء القسري والتعذيب.

في مشهد مأساوي آخر تعرّض المحامي والناشط الحقوقي عبد الحفيظ أحمد داوود جمعة لخمس عمليات اعتقال تعسفية متكررة على أيدي قوات الدعم السريع خلال عام 2024 وحده، تعرّض خلالها للإخفاء القسري والتعذيب الوحشي الذي شمل الضرب بالعصى وتهديدات بالقتل وحرق جسده بالماء الساخن وحتى انتزاع أظافره.

وصل الأمر إلى حد إصدار أحكام بالإعدام بحق بعض المحامين. ففي 5 أكتوبر 2025 صدر حكم بالإعدام شنقاً بحق المحامي أبوبكر منصور محمد حمزة بتهمة التعاون مع قوات الدعم السريع، رغم أن الأدلة التي قُدمت في محاكمته أثبتت عكس ذلك تماماً. بل إن محامي الدفاع عنه أبوبكر الماحي لم يسلم من الاعتقال هو الآخر. هذه ليست مجرد حالات فردية بل هي نمط واضح من الاستهداف المنهجي الذي يطول كل من يجرؤ على الدفاع عن الحقوق في هذا البلد.

**استهداف المؤسسات العدلية..**

**طمس للعدالة ذاتها**

لم يقتصر الاستهداف على الأشخاص بل تعداه إلى حجر الزاوية في النظام القضائي بأكمله. فقد رصد محامو الطوارئ قصف ونهب وتدمير ثمان من المنشآت العدلية والقضائية الكبرى، من بينها رئاسة السلطة القضائية ومجمع محاكم دار السلام ومحكمة جنابات أمبدة وحتى محكمة أم درمان.

وصفت مجموعة محامي الطوارئ هذا الاستهداف بأنه



رحاب المباركة، المحامية



منتصر عبدالله، المحامي

# الهدنة الإنسانية والطريق إلى سلام عادل ومجتمع مدني متجدد



محمد الشباك

مع اكتمال العام الثالث من الحرب في السودان، عُقد مؤتمر دولي في برلين في 15 أبريل من هذا العام، بعد اجتماعات سابقة في باريس ولندن وعواصم أخرى لم تقض إلى نتائج حاسمة. لقد أكد اجتماع هذا العام على حقيقة مألوفة، وهي أنه يمكن للمجتمع الدولي تسليط الضوء على أزمة السودان، لكن ذلك لا يغني عن اتخاذ خطوات عملية للحد من الضرر الواقع على المدنيين وتهيئة مساحة لمسار سياسي يفضي إلى وقف الحرب.

وفي البيان الختامي، دعا الرعاة المشاركون للمؤتمر — ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي — إلى تضافر الجهود لإنهاء حرب السودان، ومعالجة الأزمة الإنسانية، وإدماج الأصوات السودانية في الحلول السياسية. كما أشار البيان إلى دور الرباعية (Quad) — إحدى مجموعات الوساطة وتضم الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة — في جهود وقف إطلاق النار.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الهدنة الإنسانية تُعد الأساس الذي تقوم عليه خارطة طريق الرباعية نحو السلام، وطالبًا محوريًا للمجتمع المدني السوداني، فقد تعاطى البيان معها وكأنها مسألة ثانوية أمام هدف تأمين الوصول الإنساني. ورغم أن حماية الوصول الإنساني ينبغي أن تُصان كمبدأ وألا تكون مشروطة، فإن إهمال الحاجة إلى هدنة منظمة، محددة المدة، وخاضعة للمراقبة، قد يترك المدنيين عالقين بين التزامات قانونية/نظرية على الورق، وبين واقع العنف على أرض الواقع، حيث إن الهدنة الإنسانية ربما تكون هي الجسر العملي بين الضرورات الإنسانية واستيفاء شروط مسازي وقف الحرب والسلام.

## كيف تعاضل صوت المجتمع المدني السوداني

ما ميّز اجتماع برلين لعام 2026 عن اجتماعي باريس ولندن في عامي 2025 و2024 هو المشاركة الواضحة للمجتمع المدني السوداني الداعي إلى السلام. وقد شاركوا ليس فقط في الجلسات الرسمية، بل أيضًا في الاجتماعات التحضيرية والفعاليات الجانبية، بما يشير إلى اتساع توافقٍ مدني يدفع نحو نتائج ملموسة لا مجرد بيانات.

ففي الأيام التي سبقت اجتماع برلين، تحركت موجة من مجموعات المجتمع المدني المتنوعة للدعوة إلى إنهاء الحرب في السودان. وتشمل هذه المجموعات: «منصة المجتمع المدني الديمقراطي» و«مسارات التوافق المدني السوداني»، وحملة «Cool it Down – Barridouha بُردوها»، و«المجموعة السودانية لمناصرة اللاجئين»، و«مجموعات وقادة النساء السودانيات»، وغيرها.

وتُعدّ الحملات المختلفة ورسائل المناصرة جزءًا من رصيف متنامٍ من أعمال المقاومة المدنية يهدف إلى إبراز الأثر المدمر للحرب على المدنيين، والضغط

من أجل إنهاء الأعمال العدائية، وحثّ الفاعلين الإقليميين والدوليين على إعطاء أولوية للسودان في جهود السلام.

وتبرز «منصة المجتمع المدني الديمقراطي» على وجه الخصوص لما تقدمه من رؤية منظمة وموجهة بالسياسات، وتتمحور مناصرتها حول مطالب واضحة وعملية لهدنة إنسانية اخترلت في اسم الحملة الحياة أولاً. ومضمونها ببساطة بضرورة إرساء هدنة إنسانية تكون مرتكزة إلى مسار سياسي بمشاركة مدنية ذات معنى، مع إعادة الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، وحماية الدورات الزراعية والاقتصادات المحلية. وفي هذا الإطار، فإن تعريف الهدنة الإنسانية في الحماية أولاً ليس مجرد توقّف عن القتال وترتيبات لجوسنية؛ بل هي حماية تتمحور حول الحياة، ضمنت لصلون الأسس الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لسلام مستدام.

ولا يقتصر زخم المجتمع المدني على قضايا مناصرة السلام التقليدية؛ بل يمتد أيضًا إلى مبادرات قطاعية تبدو تقنية في ظاهرها ولكنها ذات تبعات سياسية في جوهرها. ومن الأمثلة اللافتة المبادرة الوطنية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية، التي أطلقت في منتصف مارس.

وقد ظهرت المبادرة في ما وصفه المظنون بأنه لحظة مفصلية في التعليم السوداني، إذ تسعى إلى معالجة محنة نحو 280,000 طالب وطالبة، كثير منهم في دارفور وكردفان، لم يتمكنوا من الجلوس لامتحانات المرحلة الثانوية لثلاث سنوات متتالية بسبب الحرب.

ويذكر بيان المبادرة أن الفتيات يشكلن نحو 65% من المتضررين، ما يجعل الأزمة مرتبطة بالإقصاء القائم على النوع الاجتماعي بقدر ما هي مرتبطة بالإنهيار التعليمي المنهجي. ومن خلال تأطير التعليم باعتباره «المرساة الأخيرة» للوحدة الوطنية، تحذّر المبادرة من أن حرمان جيل كامل من الوصول إلى التعليم قد يكرّس المظالم ذاتها التي تغذي الصراع.

## لماذا تُعدّ الهدنة الإنسانية مهمة في السودان

يسعى الحراك المتنامي للمجتمع المدني في السودان إلى إنهاء العنف واسع النطاق، وحماية المدنيين، وإحياء انتقال ديمقراطي ينسجم مع أهداف ثورة ديسمبر السودانية التي أدت إلى إزاحة الرئيس عمر البشير وإنهاء حكمه الذي دام 30 عامًا. ومنذ اندلاع الحرب الحالية، يعمل الفاعلون المدنيون في بيئة تتزايد عسكرة، تشكلها بقايا النظام السابق وشبكات عنيفة من داعمي ومستفيدي الحرب، وهي ظروف تقيّد عملهم وتضيّق الفضاء المدني وتُصعّب الانخراط المجتمعي السلمي.

إن هدنة إنسانية، مدعومة بتنسيق موثوق وآليات رصد واضحة والتزامات محددة، من شأنها أن تشكل بيئة صالحة ومواتمة لعمل المجتمع المدني والحركات المؤيدة للسلام. كما ستجلب من الإمكان تنظيم العمل والتواصل وتمثيل المجتمعات المتضررة؛ وستساعد أيضًا على استقرار أوضاع إصالح المساعدات الإنسانية وإعادة الخدمات الأساسية.

وقد أظهر المجتمع المدني السوداني بالفعل قدرته على التعبئة حول الحقوق والحماية في سياق يتزايد عسكرة؛ وستتيح الهدنة لهذه القدرة أن

فيما قدم بيان الآلية الخماسية مقاربة تسعى لإعادة ضبط مسار الأزمة عبر الدفع نحو حوار سياسي ملوك للسودانيين، محذراً من الدعايات المتفاقمة للصراع مع دخوله عامه الرابع، بما في ذلك تصاعد العنف، وتزايد مخاطر التفكك، وتعميق الكارثة الإنسانية. وي طرح المؤتمر منصة لتعزيز الانخراط الدولي والضغط لخفض التصعيد، مع إبراز دور القوى المدنية من خلال «الندوة المدنية والسياسية» التي استهدفت بلورة موقف موحد، كخطوة ضمن مسار تدريجي أوسع.

وشدد البيان على أهمية الفضاء المدني في تقليص الاستقطاب وتعزيز التماسك الاجتماعي تمهيداً لحوار سياسي شامل، ويؤكد على ثوابت السيادة ووحدة السودان، ورفض أي ترتيبات موازية قد تقود إلى التفتيت، داعياً الفاعلين الإقليميين والدوليين إلى دعم خفض التصعيد وتهيئة بيئة ملائمة لسلام تفاوضي مستدام.

وقد مثل مؤتمر برلين محطة مهمة في إعادة تجميع الصوت المدني السوداني، حيث أفضى إلى حد أدنى من التوافق بين طيف واسع من القوى المدنية حول مرجعية الحل المدني وضرورة إنهاء الحرب عبر مسار تفاوضي شامل. وقد عكس النداء المشترك فهماً متقدماً لطبيعة الأزمة، التي لا يمكن حلها عسكرياً، بل عبر عملية سياسية ذات ملكية سودانية تقود إلى انتقال ديمقراطي.

كما برز توافق واضح حول وحدة السودان وسيادته، ورفض خطاب الكراهية، وأهمية بناء الثقة بين الفاعلين، وهي عناصر تشكل أرضية مشتركة لم تكن متاحة بهذا الوضوح سابقاً. وعلى مستوى المضامين، اتفقت القوى المدنية على أولويات مركزية، أبرزها: وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، ضمان وصول المساعدات، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، إلى جانب مسألة مرتكبي الانتهاكات.

كذلك تلاقحت الرؤى حول إطلاق عملية سياسية شاملة قائمة على الشمولية والعدالة وسيادة حكم القانون، مع إشراك النساء والشباب والخارجين، بما يعكس وعياً بضرورة توسيع القاعدة الاجتماعية للعملية السياسية. هذا التقاطع في القضايا الإنسانية والسياسية يعكس نضجاً في الخطاب المدني، ويفتح المجال لبناء جبهة أكثر تماسكاً. وعليه، يمكن القول إن مؤتمر برلين نجح في إنتاج قدر من التوافق وتحديد أولويات مشتركة.

تعكس دلالات المؤتمر تحولاً في مقاربة الأزمة، إذ جاء امتداداً لتراكمات سياسية سابقة باتجاه إشراك القوى المدنية في مسارات الحل، وهو ما تجسد في إدماجها ضمن اللقاء التمهيدي في أديس أبابا، الذي أفرز وثيقة النداء المشترك وأدرجها ضمن قرارات مؤتمر برلين.

تشير طبيعة الدعوة لمؤتمر برلين، التي لم تُوجّه إلى أطراف الحرب ولا إلى الحركات والمليشيات المتحالفة معها، إلى اتجاه متزايد نحو إبعاد الفاعلين المسلحين لصالح إعادة الاعتبار للمسار المدني. وتعكس هذه الدينامية ضغطاً واضحاً في اتجاه فك الارتباط بين طرفي الحرب وحلفائهم الذين يوظفون السلاح لتحقيق أجندات سياسية، بما يحذ من تعقيد المشهد ويفتح المجال أمام مسارين متوازيين: تفاوض أكثر مباشرة بين الكوئين العسكريين، وحوار مدني أكثر استقلالاً، بما يعزز فرص الوصول إلى تسوية أكثر استدامة.

## على الرغم من أن الهدنة الإنسانية تُعد الأساس الذي تقوم عليه خارطة طريق الرباعية نحو السلام، وطالبًا محوريًا للمجتمع المدني السوداني، فقد تعاطى البيان معها وكأنها مسألة ثانوية أمام هدف تأمين الوصول الإنساني

تسهم بصورة أكثر مباشرة في خفض التصعيد وفي مسار سلام قابل للحياة. ويمكن لحملات السلام أن تساعد في إعادة توازن «موازين القوى» داخل السودان وخارجه، عبر تعزيز القواعد الاجتماعية المؤيدة للتفاوض على السلام، وفي الوقت نفسه تقييد الجهات التي تعارضه. وعمليًا، بدأت تظهر ديناميات مشابهة. فعلى سبيل المثال، حظيت حملات مثل مبادرة امتحانات الشهادة الثانوية باعتراف مبدئي بحجم المشكلة من طرفي النزاع، وفتحت مساحة للتفاوض. وهذا يبيّن أن المقاومة المدنية يمكنها، في ظل شروط معينة، دفع الأطراف إلى تقديم تنازلات عبر تغيير المشهد الأخلاقي والسياسي. وفي نهاية المطاف، ستمنح الهدنة الإنسانية المجتمع المدني المؤيد للسلام مساحة ومظلة تمكنه من أن يكون فاعلاً. ويشمل ذلك التأثير في الرأي العام، ونهش المعارضين لجهوده، وتمكين المواطنين من المشاركة في القرارات المتعلقة بمستقبل السودان.

## العمل الجماعي ضروري

رغم العقبات الكبيرة، أظهر المجتمع المدني السوداني إبداعاً وقدرة على الصمود على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ومن خلال العمل، تم بناء روابط قوية بين مكوناته، وعملوا على تمكين المجتمعات المحلية، وتعزيز التعاون والإبداع، وتصدّى للسرديات المضللة حول الحرب. وتعتمد قدرة هذه الجهود على الإسهام في السلام على مدى قدرتها على التوسع، والتنسيق عبر المنصات، وردم الفجوة بين المناصرة التي تقومها النخب والانخراط القاعدي، بحيث تتحول دعووات السلام إلى مكاسب محلية ملموسة.

إن الطريق إلى الأمام شاق لكنه عملي. وتظل مناصرة النخب ضرورية للتواصل مع الفاعلين الدوليين وتشكيل نقاشات السياسات؛ وفي الوقت نفسه، يتطلب الأمر انخراطاً مجتمعياً أعمق للحفاظ على الشرعية وتعزيز الضغط.

إن تعزيز الشبكات القاعدية والتنظيم حول الاحتياجات اليومية مثل السلامة والخدمات وسبل العيش والتعليم يمكن أن يجعل جهود السلام ذات صلة بالحياة اليومية. ولا يمكن للمجتمع المدني أن يولد نفوذاً كافياً للتأثير في أطراف القتال وإسناد مسار سلام ذي مصداقية إلا عبر ردم هذه الفجوات. لقد انتهى مؤتمر برلين، لكن رسالة المجتمع المدني السوداني لا تزال واضحة: لن يأتي السلام من تلقاء نفسه أو في لحظة «نضوج»، بل يجب بناؤه بإصرار وبشكل جماعي. وعلى الشركاء الدوليين دعم المبادرات المدنية السودانية مثل «الحياة أولاً» و«المبادرة الوطنية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية»، وإعطاء أولوية لهدنة إنسانية ذات مصداقية وخاضعة للمراقبة بوصفها خطوة أولى منقذة للأرواح يمكن أن توسع الفضاء المدني وتجعل مسارًا سياسيًا شاملاً ممكنًا.

**نشر المقال الأصلي (كيف يمكن لهدنة إنسانية في السودان أن تمهد الطريق لسلام عادل ومجتمع مدني متجدد؟) باللغة الإنجليزية في موقع المندى الاقتصادي العالمي يوم 21 أبريل** <https://www.weforum.org/ar/how-a-humanitarian-truce-in-sudan-could-pave-the-path-to-just-peace-and-a-revived-civil-society>

## مؤتمر برلين ونقطة التحول:

# الحرب تتراجع وفرص السلام تتسع

وفي بعده الأوسع، يعكس المؤتمر توجهاً لإعادة هندسة التوازنات الدولية والإقليمية والمحلية في السودان، عبر تنسيق أدوار الفاعلين الخارجيين، بما يتجاوز إدارة الأزمة إلى محاولة ضبط تداعياتها على الأمن الإقليمي. فالسودان، بموقعه الاستراتيجي وارتباطه بأمّن البحر الأحمر وعمقه الإفريقي، يمثل ساحة لتقاطع المصالح الجيوسياسية، ما يجعل استقراره مسألة تتجاوز البعد الإنساني إلى اعتبارات تتعلق بإدارة الموارد واحتواء التهديدات العابرة للحدود وإعادة ترتيب النفوذ في مرحلة ما بعد الحرب.

لم يقتصر ما بعد المؤتمر على تجديد الالتزامات، بل اتجه نحو وضع مبادئ ومؤشرات عملية لتنسيق المبادرات، بما يقلل التداخل ويعزز التعامل بين المسارات الدولية والإقليمية، بما في ذلك أدوار المجموعة الخماسية والآلية الرباعية، إلى جانب المملكة المتحدة والنرويج والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلاً عن الدول الإقليمية مثل مصر والسعودية والإمارات. وتشمل هذه المؤشرات توحيد الرسائل السياسية، وتعزيز البات الوساطة المشتركة، وربط الحوافر بالضغط، في محاولة لتحويل الزخم الدبلوماسي إلى مسار منسق يفرّض خفض التصعيد

ويميهد لعملية سياسية.

كما يبرز النداء المشترك كقاعدة يمكن البناء عليها لإطلاق مبادرة وطنية سودانية، أقرب إلى إعلان مبادئ يحدد أولويات وقف الحرب وإعادة بناء الدولة. وتكمن أهميته في قدرته على توحيد الرؤية المدنية وتقليل الاستقطاب، بما يعزز فرص تحويل النقاهات الدولية إلى مسار سوداني خالص. فقد شهدت المرحلة التي تلت المؤتمر حراكاً دبلوماسياً متسارعاً يعكس انتقال الأزمة إلى مرحلة الضغوط المصرية. فقد برزت تحركات المبعوث الأمريكي مسعد بولس عبر جولاته في تركيا ومصر، بالتوازي مع زيارة القائد العام للجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان إلى السعودية، بما يشير إلى تنشيط الدور السعودي. كما تتقاطع تسريبات عن قبول أطراف النزاع بالورقة الأمريكية الأخيرة، مع مواقف سعودية ومصرية داعية إلى وقف الحرب.

وفي واشنطن، تتصاعد الضغوط عبر تحركات في الكونغرس لتصنيف قوات الدعم السريع منظمة إرهابية، إلى جانب إثارة ملف الأسلحة الكيميائية المرتبط بالجيش، بما يعكس توظيفا متزايداً لأدوات الضغط القانونية والسياسية لإعادة تشكيل موازين الصراع ودفع الأطراف نحو التفاوض. ختاماً، لم يعد المشهد السوداني كما كان قبل مؤتمر برلين؛ إذ تشير المؤشرات الدبلوماسية والسياسية والميدانية إلى تحول نوعي في مسار الأزمة، يتجاوز منطق إدارة الصراع إلى محاولة فرض معادلة تُفضي إلى إنهائه. فتصاعد الضغوط الدولية، وثنامي التنسيق بين الفاعلين الإقليميين، وتقدّم الخطاب المدني نحو قدر أعلى من التماسك، جميعها عناصر تُضعف منطق الحرب وتعيد ترجيح كفة التسوية. صحيح أن الطريق لا يزال معقوفاً بالتعقيدات، لكن الثابت أن كلفة استمرار النزاع باتت أعلى من احتمالاته، وأن نافذة السلام، التي ظلت موصدة طويلاً، تبدو اليوم أكثر انفتاحاً من أي وقت مضى.

## وضع مؤتمر برلين، بحسب بيانه الختامي، أولوية إنسانية واضحة، باعتبار الأزمة السودانية من أخطر الأزمات عالمياً، مع التشديد على ضمان وصول المساعدات بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع المناطق، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني



محمد الأمين عبد النبي

في ظل حرب ممتدة أعادت تشكيل ملامح الدولة والمجتمع في السودان، تكثفت الجهود الدولية والإقليمية بحثاً عن مخرج سياسي يضع حداً للإنهيار المتسارع. وفي هذا السياق، جاء مؤتمر برلين (15 أبريل 2026) في الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب، كحلقة مفصلية ضمن مسار تراكمي؛ إذ لم يقتصر على توصيف الأزمة أو حشد الدعم الإنساني، بل سعى إلى إعادة ترتيب أولويات التدخلات العاجلة وفتح نافذة لتقاطع المسارات السياسية والدبلوماسية مع الحراك المدني السوداني.

في الوقت ذاته، تبدو القوى المدنية السودانية أكثر وعياً بكلفة التشريد ومخاطره على أي مشروع للانتقال، وهو ما انعكس في «النداء المشترك» كخطوة متقدمة نحو بلورة إعلان مبادئ جامع، يستند إلى مخرجات مؤتمر القوى المدنية والسياسية في القاهرة، ويطورها باتجاه صياغة رؤية أكثر تماسكاً.

ومع تصاعد تعقيدات الصراع وتشابكاته الإقليمية، يطرح المؤتمر سؤالاً جوهرياً: هل يمكن لهذا الزخم الدولي والمدني أن يتحول إلى مسار عملي لوقف الحرب؛ وهل نحن أمام معادلة جديدة تجمع بين الضغط الدولي والفاعلية المدنية لصياغة مستقبل السودان، بعيداً عن دورات الاستقطاب التي أعاقَت سابقاً فرص الحلول المستدامة؟

تشكل الوثائق الرئيسية الصادرة عن المؤتمر المتمثلة في «النداء المشترك»، و«بيان اللجنة الخماسية»، و«البيان الختامي» حزمة متكاملة لإعادة ضبط بوصلة التعامل مع الأزمة السودانية. فالنداء المشترك يعيد الاعتبار للمسار المدني بوصفه مرجعية أخلاقية وسياسية، بينما يوفر بيان الخماسية غطاءً دولياً وشرعية إقليمية لقطع الطريق أمام سلطة الأمر الواقع وهياكل الحكم الموازية. أما البيان الختامي، فيدمج البعد الإنساني العاجل بالحل السياسي الشامل، محولاً هذه التفاهات إلى إطار ناظم يربط استقرار الإقليم بوحدة الدولة السودانية واستعادة مسارها المدني الديمقراطي.

وضع مؤتمر برلين، بحسب بيانه الختامي، أولوية إنسانية واضحة، باعتبار الأزمة السودانية من أخطر الأزمات عالمياً، مع التشديد على ضمان وصول المساعدات بشكل آمن ودون عوائق إلى جميع المناطق، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. كما جدد الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني، ووقف أي دعم خارجي يطلو أمد النزاع، مع إدانة الانتهاكات الجسيمة، بما فيها العنف الجنسي والهجمات ذات الطابع الإنثني، والتأكيد على ضرورة التحقيق والمساءلة.

سياسياً، أكد المؤتمر أن الحل المستدام يمر عبر عملية سياسية سودانية بقيادة مدنية، مدعومة إقليمياً ودولياً، تمهيداً لمرحلة انتقالية بعد وقف إطلاق النار. كما شدد على تنسيق الجهود ودعم دور المبعوث الأممي. وتعهد المانحون بتقديم نحو 1,5 مليار يورو لدعم الاستجابة الإنسانية داخل السودان والدول المجاورة، مع التركيز على تمكين المنظمات المحلية، وضمان استمرار الانخراط الدولي لمنع تحول الأزمة إلى «أزمة منسية».



## خطاب الكراهية في السودان:

## كيف تُصنع الهاوية بالكلمات؟

متكررة، وأن التفاوت بولد احتقاناً، والاحتقان يتحول إلى صراع. لذلك فإن الحل يرتبط بإعادة التوازن، الاعتراف بالتنوع، توزيع الفرص بعدل، بناء مؤسسات قوية، هذه عناصر أساسية للاستقرار.

وهذه المهمة تزداد إلحاحاً في بلاد كبلادنا المازومة، لأن التحدي لا يقتصر على إنهاء الحرب، فهو يتجاوز حدود المعقول ويمتد إلى إعادة تعريف المواطنة، وتصور يقوم على الحقوق المتساوية، لا على الانتماءات الضيقة، وهذا التحول يتطلب مراجعة عميقة واجتثاثاً لكافة أطر الاستعلاء التي تستولد الاستعداد.

والوعي يمثل نقطة البداية، ويبدأ بمراجعة الأفكار السائدة، وتفكيك الصور النمطية، وإدراك أن ما يبدو بديهياً قد يكون نتاج تاريخ من التحيز، وهذه الخطوة تفتح المجال لتغيير أوسع.

وهنا تلعب اللغة دوراً محورياً حاسماً، فالكلمات تصنع المعاني، وتؤثر في السلوك، وعندما تُستخدم لوصف جماعة بطريقة سلبية متكررة فإنها تساهم في تشكيل نظرة المجتمع لها، تغيير اللغة خطوة أساسية في تغيير الواقع.

وتكون وقتئذٍ المسؤولية مشتركة: الإعلام، التعليم، النخب، رجال الدين وقادة المجتمع المدني، يشاركون في تشكيل الوعي، بإعادة النظر في الرسائل اليومية التي يمكن أن تحدث فرقاً، وتقديم صور أكثر توازناً، تحقق الاعتراف بالتنوع، والابتعاد عن التعميم.

لذلك لا يمكن بناء مجتمع مستقر دون أساس أخلاقي واضح، هذا الأساس يقوم على الاعتراف المتبادل بادية الفرد وحقوقه المتساوية، وكل إنسان يُرى كقيمة قائمة بذاتها. وحين يغيب هذا المبدأ أو يُغيب تبدأ القيم الأخرى في التآكل.

في العمق الأبعد من كل ذلك يظهر سؤال أخطر من السياسة نفسها: كيف يتحول مجتمع كامل إلى حالة تقبل فيها الفكرة قبل الفعل، واللغة قبل السلوك، والتصنيف قبل العدالة؟ هنا لا يعود الأمر متعلقاً بخطاب سياسي أو رأي فردي، وإنما ببنية إدراك جماعي تُعاد صياغتها يومياً دون وعي مباشر.

هذه المجتمعات لا تنزلق نحو الكراهية دفعة واحدة، وإنما تنزلق عبر الاعتقاد، وما كان يُعد صادمًا في لحظة ما يصبح مألوفًا في لحظة لاحقة، ثم يتحول المألوف إلى قاعدة غير مكتوبة (غرف) وعادات وتقاليده. وفي هذه المسافة البطيئة تتغير الأخلاق دون إعلان، ويتبدل معيار الإنسان دون قرار رسمي، وأخطر ما في هذا التحول أنه يحدث داخل اللغة اليومية، داخل التعليقات، داخل توصيفات تبدو بسيطة لكنها تحمل شحنة ثقيلة

من الإقصاء.

وحين تتراكم هذه الشحنات، يتغير معنى الآخر؛ فلا يعود الآخر شخصاً، يظهر فكرة جاهزة: تهديد محتمل، عبء اجتماعي، جسم زائد عن الحاجة. هذا التحول الذهني يسبق دائماً كل أشكال العنف الكبرى، لأنه يزرع الحاجر الأول: حاجر التعاطف.

في هذه المرحلة، لا يكون المطلوب إقناع الناس بالكراهية، لأن الكراهية تكون قد تشكلت بالفعل بصورة ناعمة، والمطلوب فقط هو توجيهها. وهنا يصبح الخطاب السياسي أو الإعلامي أو الاجتماعي قادراً على إعادة توزيع هذا المخزون العاطفي بسهولة.

ويمكن فهم هذه الحالة باعتبارها انهياراً في التعدد الإنساني، ذلك المفهوم الذي يجعل من الاختلاف مصدر ثراء لا مصدر تهديد. وحين يُستبدل التعدد بالتصنيف يفقد المجتمع قدرته على رؤية الإنسان خارج القوالب، وهنا تبدأ الكارثة الأخلاقية الحقيقية.

في هذه اللحظة تحديداً، يصبح الدفاع عن الإنسان دفاعاً عن المجتمع نفسه، لا عن فئة بعينها، لأن أي نظام اجتماعي يقبل تقسيم أفرادها إلى درجات إنسانية هو نظام يحمل في داخله قابلية التفكك، حتى إن بدا مستقرًا في الظاهر.

السودان ونخبه وساسته ورجال ونساء مجتمعه المدني وإدراكه الأهلية اليوم أمام هذا الامتحان العميق؛ امتحان لا يتعلق فقط بإدارة الصراع، ولكن بإعادة تعريف معنى الانتماء نفسه. فهل الانتماء حق إنساني شامل؟ أم امتياز يُمنح ويُسحب وفق التصورات الضيقة والانتماءات الأيديولوجية والانحيازات الإثنية والاصطفافات المنطقية؟ الإجابة عن هذا السؤال لا تحدد شكل الدولة فقط، بل تحدد شكل المستقبل كله.

ومن هنا تأتي خطورة خطاب الكراهية. لأنه يعيد تشكيل الخريطة الأخلاقية والإثنوغرافية للمجتمع، ويجعل ما هو استثناءً يبدو قاعدة، وما هو ظلم يبدو حماية. وما هو إقصاء يبدو ضرورة. في هذه المفارقة تبدأ الهاوية التي تُصنع بالكلمات.



من صيحات ولعنات تلاحق نازحي بعض المناطق ووصفهم باقذع الأوصاف وحرمانهم من حقوق المواطنة المتساوية.

إن الأفكار التي تدعم هذا السلوك ليست حديثة، لأن ربط القيمة الإنسانية بالملاحم أو الأصل الجغرافي فكرة قديمة فقدت أساسها العلمي وتعدت مستوياتها العملية، والدراسات الحديثة تؤكد أن الفروق بين البشر لا تبرر أي تصنيف أخلاقي أو حضاري، التنوع جزء من طبيعة الإنسان، لا علامة نقص.

رغم ذلك تستمر هذه الأفكار المتخلفة، والسبب لا يتعلق بالعلم، يتعلق بوظيفتها داخل المجتمع، إذ إنها تمنح البعض شعوراً بالتفوق، وتخلق إحساساً بالتمايز، تبرر الامتيازات القائمة، وهذه الوظيفة تجعلها قادرة على البقاء حتى في مواجهة الحقائق.

المشكلة أن هذا النمط من التفكير يضعف المجتمع. فحين تُبنى العلاقات على الشك، تتآكل الثقة، كل

اختلاف يُقرأ كتهديد، وكل تنوع يُنظر إليه بحذر، وفي هذه البيئة يصبح التعايش هشاً، وتتحول أي أزمة إلى احتمال صراع.

هذا يظهر في طريقة التعامل مع الفقر والنزوح، لأن الأحياء التي تنشأ نتيجة ظروف قاسية تُعامل أحياناً كتشوه في المشهد، والتركيز ينصب على الشكل الخارجي، على تنظيم المكان، مع تجاهل الأسباب التي أدت إلى وجود هذه الأحياء، والنتيجة أن المشكلة تُنقل من مكان إلى آخر دون حل.

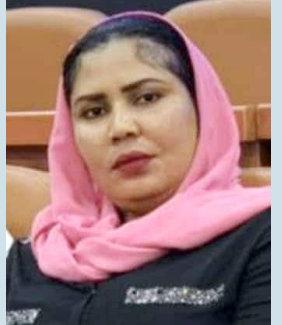
التعامل مع النتائج دون معالجة الجذور يخلق دائرة مغلقة، الفقر يستمر، النزوح يتكرر، التهميش يتعمق، السياسات تتحول إلى ردود فعل مؤقتة، لا إلى حلول حقيقية.

حينئذٍ يصبح التخطيط وسيلة لإخفاء الأزمة. الدولة التي تجد نفسها داخل هذا التناقض، دورها يفترض ضمان الحقوق، حين تتأثر بالتصورات الاجتماعية تفقد هذا الدور، فيها المواطن لا يُعامل وفق القانون فقط، ولكنه يُعامل وفق صورته في الخيال العام، وهنا يختل ميزان العدالة.

السؤال الذي يفرض نفسه الآن: ما الذي يجمع الناس داخل وطن واحد؟ إذا كان الرابط قائماً على المساواة، فإن أي خطاب يقسم الناس إلى درجات يهدد هذا الرابط، وإذا كان قائماً على الامتياز فإن الاستقرار يصبح مؤقتاً.

التجارب التاريخية تشير إلى أن المجتمعات التي تعتمد على الإقصاء تواجه أزمات

ما يمر به السودان بتوهم البعض اليوم أنه صراع على السلطة أو نزاع مسلح تقليدي، ولكنه لحظة كشف تاريخي تعزّي ما تراكم في بنية المجتمع من تصورات مشوهة عن الذات والآخر. لأنه في أزمنة الاستقرار تعيش الأوهام بهدوء، وفي أزمنة الانهيار تدفع إلى السطح فجأة، فتتحول من همسات خافتة إلى خطابات علنية، هنا تُختبر الدولة، ويُختبر الضمير الجمعي: كيف يرى الناس بعضهم، من يُعدّ أهلاً



صفاء الزين

للوطن، ومن يُدفع خارجه رمزياً قبل أن يُدفع فعلياً. التاريخ يوضح أن العنف لا يبدأ بالسلاح، إنما يبدأ بإعادة توصيف البشر، حين يُعاد تقديم جماعة بوصفها عبثاً أو تهديداً، يصبح من السهل تبرير إقصائها، هذه الآلية تكررت في تجارب كثيرة، الكوارث الكبرى لم تولد من لحظة انفجار مفاجئ، جاءت نتيجة تراكم طويل من اللغة التي مهّدت لها، الكلمات التي تبدو بسيطة اليوم تتحول في سياق آخر إلى أساس نفسي لجرائم الغد.

يقول الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو: "حيث توجد سلطة، يوجد إنتاج للحقيقة"، هذه العبارة تكشف جانباً عميقاً من المشكلة، فالخطاب لا يعكس الواقع فقط، ولكنه يساهم في تشكيله، وحين تسيطر لغة معينة على المجال العام، فإنها تعيد تعريف ما يُعتبر طبيعياً وما يُعتبر شاذاً، من يستحق التعاطف، ومن يُنظر إليه كخطر، هنا تصبح الكراهية جزءاً من "الحقيقة" المتداولة.

في بلادنا نجد أن هذه العملية لها جذور ممتدة، لسنوات طويلة تشكلت فيها صورة غير متكافئة عن مكونات المجتمع داخل الإعلام والتعليم والخطاب العام والفلكلور، لأن بعض الفئات ارتبطت في الخيال بالمركز والشرعية، بينما جرى ربط فئات أخرى بالهامش أو الفوضى أو الاضطراب وحتى العبودية وقابلية الاسترقاق. هذه الصور لم تنبئ داخل اللغة، ولكنها تسربت إلى السياسات، وإلى توزيع الفرص، وإلى طريقة تعامل المؤسسات مع المواطنين؛ وهذا ما نشهد ثمراته اليوم من ظلم تنموي وتهميش ووصمات.

لذلك عندما ينشأ الفرد داخل هذا السياق، يتعلم دون وعي أن هناك ترتيباً غير ملعن بين الناس، هذا الترتيب لا يحتاج إلى نص قانوني، يظهر في التفاصيل اليومية: من يُسمع صوته، من يُؤخذ على محمل الجد، من يُمنح الثقة، من يُحاط بالشك، هكذا تتحول الفكرة إلى ممارسة، وتتحول الممارسة إلى واقع مستقر، ويصبح الاحتمال تنميطة.

خطاب الكراهية لا يظهر في صورته الصريحة منذ البداية، إلا أنه يتحرك عبر مستويات خفية، يبدأ بتلميح خفيف، بإشارة، بتصنيف بسيط، وربما حتى بمزحة ونكتة من نكات الجماعات المسرحية السمجة. ومع التكرار تكتسب هذه الإشارات قوة، تتحول إلى قناعات راسخة، بعدها يصبح من الممكن اتخاذ خطوات أكثر حدة دون مقاومة كبيرة، هذه العملية التدريجية تمنح الخطاب خطورته.

الصور النمطية تلعب دوراً مركزياً في هذا السياق، حين تُختزل جماعة كاملة في صفات محددة، ويتم نزع فرديتها، والإنسان لا يُرى كتجربة خاصة، ولكنه يُرى كامتداد لصورة جاهزة، هذه الصورة تختصره، تحاصره، تحدد مسبقاً كيف يجب أن يفهم، في هذه اللحظة يصبح من السهل التعامل معه على أساس هذه الصورة، لا على أساس إنسانيته.

هذه الآلية لا تتوقف عند مستوى الوعي، وإنما تتعداها وتمتد إلى السياسات المعتدية، فتتآثر التفاوت في الخدمات، ضعف التمثيل، محدودية الفرص، وكلها تجد مبرراً ضمنياً داخل هذه الرؤية، والمجتمع لا يرى هذه الفوارق كظلم، وإنما يراها كامر طبيعي، وهكذا يُعاد إنتاج التمييز دون صدام مباشر.

في لحظات الأزمات، تتكشف هذه التراكمات، النزوح، الفقر، الانهيار الاقتصادي، كلها تضغط على المجتمع وتكشف بنيته العميقة. حين يصل النازح إلى منطقة جديدة، لا يُنظر إليه دائماً كإنسان فقد كل شيء، يُنظر إليه أحياناً كعنصر غريب، هذا التحول في النظرة يعكس تاريخاً طويلاً من التصورات، وهو ما نشهده اليوم





رأي

الخميس

23 أبريل 2026 م

ديسمبر 10  
حريّة.. سلام.. وعدالة

https://decembernews.com

# 6 أبريل: حين حاصرت المؤامرات حلم التغيير

لثورة. ويتجلى هذا الانحراف في أفعالهم وأقوالهم، ويبرز بشكل خاص في نشاطهم على منصات التواصل الاجتماعي، حيث يحاولون تضليل الرأي العام وتشويه صورة الحراك المدني الثوري.

ومن أبرز الأمثلة، أحد هؤلاء الذين تم تعيينهم مؤخراً مستشاراً للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لقائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، وهو التحول الذي يطرح تساؤلات جدية حول الدور الذي لعبته بعض الشخصيات في إضعاف الجبهة المدنية للثورة ودعم أجندة المؤسسة العسكرية. وما يزيد الطين بلة هو الادعاء الكاذب بأن الانحياز للجيش يمثل التمسك بالمؤسسة الوطنية، على الرغم من أن الواقع يكشف بأن المؤسسة العسكرية السودانية لا تمثل إرادة وطنية حقيقية، فهي تخضع بالكامل لقيادات النظام السابق التي مكنت عناصرها داخل المؤسسة العسكرية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في التسريبات المسجلة لعدد من أبرز قادة النظام السابق، مثل عثمان محمد يوسف كبر، الذي شغل سابقاً والياً لولاية شمال دارفور ونائباً للرئيس المعزول عمر البشير، والقيادي الإسلامي الدكتور أمين حسن عمر، ما يشكل دليلاً إضافياً على استمرار نفوذ النظام السابق داخل المؤسسة العسكرية. لا سيما أن الواقع نفسه يكفي لإثبات هذا التغلغل وتأثيره دون الحاجة إلى تصريحاتهم. ولم يتوقف الاختراق عند حدود مؤسسات الدولة أو مكتب رئيس الوزراء، بل امتد ليطول لجان المقاومة، العمود الفقري للحراك الثوري. ففي محاولة لإضعاف القوى الثورية وتقسيمها عملت الاستخبارات العسكرية على اختراق بعض هذه اللجان، من بينها مجموعة "غاضبون بلا حدود"، مستغلة حالة الإحباط بين الشباب. وقد أدى ذلك إلى فصل أعضاء مثل محمد آدم "توباك" بتهمة التخريب، فيما تشير الاتهامات إلى أن بعض المجموعات قد أُشئت أو وُجّهت بواسطة الاستخبارات العسكرية لضرب الحراك الثوري من الداخل، مما يعكس إستراتيجية منهجية لتفكيك الثورة وتقويض تأثيرها على الأرض.

## صمود الثورة ودروس المستقبل

على الرغم من كل التامر والاختراقات، نجحت الثورة السودانية في الصمود وكشفت العديد من المخططات التي حاولت تفكيكها من الداخل. إلا أن الثمن الذي دفعه الشعب السوداني والثوار مقابل هذا التامر كان باهظاً للغاية، وهو تذكير مؤلم بعمق التحديات التي واجهت مسار التغيير.

إن دروس هذه التجربة المرة واضحة ولا تحتاج إلى فلسفة، وعلينا أن نعي أن المعركة ضد فلول النظام البائد وعملائهم تتطلب بقلّة مستمرة، وانضباطاً تنظيمياً، ووعياً أمنياً عالياً، لضمان حماية الثورة وصون أهدافها في الحرية والسلام والعدالة، وتحقيق التحول الديمقراطي الحقيقي. وعلى قوى الثورة والتغيير، من أحزاب وتنظيمات داعمة للتحول الديمقراطي، أن تقوم بتنظيف صفوفها من العملاء، خاصة أن بناء جبهة مدنية ثورية متماسكة ونقية يمثل الضمان الوحيد لعدم تكرار أخطاء الماضي، ولتحقيق أهداف الثورة في إقامة دولة مدنية ديمقراطية حقيقية. «فلا يلدغ المؤمن من الجحر مرتين»، وما يتطلبه ذلك هو مراجعة شاملة لآليات التنظيمية والأمنية، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل كل مكونات الثورة والتغيير، لضمان صمودها وحماية مسار التغيير من أي محاولات اختراق أو تامر.



## اختراق قوى الثورة.. عملاء مدفوعون يضرّبون من الداخل

لعل أخطر ما واجهته الثورة هو الاختراق العميق الذي مارسه فلول النظام البائد عبر أجهزتهم الأمنية وعناصرهم المزروعة داخل تنظيمات الثورة، مستخدمينهم كأدوات لتفكيك الحراك من الداخل، وكانت هذه الاختراقات بمثابة القشة التي قصمت ظهر قوى الثورة، وأضعفت جبهتها الداخلية بشكل ملموس، ومن أبرز الأمثلة على ذلك عدد من الموظفين في مكتب رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك. كما شمل الاختراق عناصر في لجنة إزالة التمكين، أبرزهم ضابط شرطة سابق وثار حوله اتهامات بالفساد وخيانة الأمانة، وقد أفادت بعض المصادر بأنه أحد مصادر أجهزة أمن النظام البائد، وساهم في تشويه سمعة اللجنة عبر بث تقارير عن شبهات فساد داخلها. كل هؤلاء إلى جانب آخرين، شكلوا شبكة اختراق أمنية عميقة استهدفت قلب أجهزة ومؤسسات الثورة وحاولت تفكيكها من الداخل وإضعاف قدرتها على مواجهة المؤامرات الخارجية، مما هدد مسار الثورة واستقرار أهدافها النبيلة.

وكشفت أحداث حرب 15 أبريل عن الوجه الزائف لعدد من الذين كانوا يدعون الانحياز للثورة والدفاع عن أهدافها، بمن فيهم الأشخاص الذين ذكروا سابقاً. فقد لم يقتصر دورهم على الانحياز لأحد طرفي الحرب «الجيش»، بل تعداه إلى عداء صريح لكل القوى المدنية وكل ما يمت بصلّة إلى ثورة ديسمبر، عداء سافر يعكس حقداً دفيناً وكراميه عميقة



هذا الأفق المضيء لم يكن معبداً، بل خُفّ بطبقات كثيفة من التحديات ومؤامرات محكمة حيكت في الظلام من قبل فلول النظام البائد، وازدواجية مريبة في مواقف القيادات العسكرية التي ترفع شعارات الثورة نهاراً، وتنسج خيوط التآمر عليها ليلاً



محمد عبدالله إبراهيم  
ناشط مدني ومدافع  
عن حقوق الإنسان

في السادس من أبريل، يوم اعتصام القيادة العامة أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة، سطر الثوار واحدة من أعظم لحظات الوعي الجمعي في تاريخ السودان الحديث، لتغدو تلك اللحظة علامة فارقة في مسار ثورة ديسمبر المجيدة، ومعبرة بجلاء عن توق الشعب إلى الحرية والسلام والعدالة. غير أن هذا الأفق المضيء لم يكن معبداً، بل خُفّ بطبقات كثيفة من التحديات ومؤامرات محكمة حيكت في الظلام من قبل فلول النظام البائد، وازدواجية مريبة في مواقف القيادات العسكرية التي ترفع شعارات الثورة نهاراً، وتنسج خيوط التامر

عليها ليلاً. إلى جانب هشاشة بنيوية داخل قوى التغيير سمحت باختراقات أمنية عميقة استهدفت قلب الحراك الثوري، ساعية إلى تفكيكه من الداخل وتقويض وحدته وصلابته. فمُنذ اللحظات الأولى لانتصار الثورة، لم تتوقف محاولات فلول النظام البائد لإجهاضها واستعادة نفوذهم القديم. فقد انخرطوا في نسج مؤامرات خفية، مستغلين كل مناسبة لإثارة الفوضى، وتقويض مؤسسات الدولة الانتقالية، وزعزعة الثقة بين مكونات الثورة. وقامت إستراتيجيتهم على تغذية الانقسامات، واستثمار نقاط الضعف الداخلية، واستخدام أدواتهم الخفية لضرب الثورة من داخلها. وما يبرز خطورة هذه المؤامرات أن آثارها لم تظل افتراضية أو نظرية، بل تجسدت في أحداث ونصرفات كشفت عن عمق التغلغل الذي كان يتمتع به النظام السابق، ليس فقط في مفاصل الدولة، بل أيضاً داخل قلب قوى الثورة نفسها، مستهدفاً وحدتها وصلابتها.

## براغماتية البرهان.. الوجه العسكري للنفاق والانقلاب على الثورة

بعد المجلس العسكري، الذي يمثل في جوهره استمراراً للجنة الأمنية لنظام المؤتمر الوطني، بقيادة عبد الفتاح البرهان، أحد أبرز المكونات المثيرة للجدل في مسار الثورة، خصوصاً بعد رفض الثوار لعوض ابن عوف. فقد بدا البرهان في البداية كداعم للثورة والثوار، حاملاً شعارات التغيير وتطلعات الشعب، إلا أن أفعاله سرعان ما كشفت عن براغماتية سياسية مموهة ونفاق بيّن، وكان في خطاباته يوجي بالالتزام بمطالب الشعب والثورة، بينما في خلف الكواليس ينسج المؤامرات بالتنسيق مع فلول النظام البائد لإجهاض الثورة وضمان استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية للنظام على حساب الثورة والتحول الديمقراطي والتغيير الحقيقي. وقد كشفت التطورات اللاحقة وصولاً إلى انقلاب 25 أكتوبر، أن أجندة البرهان لم تكن سوى استمرار لهيمنة النظام البائد على المؤسسة العسكرية، مع تقويض أي مسار نحو التغيير. لقد كان النفاق السياسي والمؤامرات التي قادها البرهان أداة مركزية لضرب الثورة من الداخل وإضعاف مشروعها المدني الديمقراطي.

## تسوية السودان:

# «صمود» والحركة الإسلامية



المهندس الطيب أبو كروك

في ظل التحولات المفصلية التي يشهدها المشهد السوداني، وبينما يغرق الفضاء السياسي في قراءات متباينة لمآلات الحرب، يبدو أننا نقف أمام لحظة الحقيقة. ففي الأفق المتقلل بغبار المعارك ودموع النّزوح، يلوح شبح «تسوية» قادمة من خلف كواليس العاصمة الألمانية؛ تسوية ليست مجرد جبر على ورق، بل هي محاولة دولية لترميم وطن تشققت جدرانه تحت وطأة البارود. ومع إعلان رئيس الوزراء كامل إدريس عن «بادرة الانفراج» لعودة الطيور

المهاجرة من قادة المعارضة، يبدو أن سلطة بورتسودان بدأت تدرك أن الانكفاء على الذات في عالم لا يرحم الضعفاء هو انتحار بطيء، فشرعت تفتح النوافذ لرياح «التوافق» لعلها تطرد رائحة الموت التي جثمت على الصدور طويلاً. هنا، ينهض تحالف القوى المدنية «صمود» كطائر الفينيق من تحت رماد الحرب، منسلحاً باعتراف دولي وصورة ذهنية رُسمت بعناية في الرواق الأوروبي. «صمود» اليوم ليس مجرد كيان سياسي، بل هو المشروع البديل الذي تقدمه القوى الدولية كقارب نجاة، يطرح رؤية تتجاوز صوت الرصاص إلى فضاءات المدنية والديمقراطية. ورغم الأسوار العالية التي بناها الجنرالات حول كراسي الحكم، إلا أن ضغط «الخماسية الدولية» بات يطرق الأبواب بعنف، منادياً

«صمود» اليوم ليس مجرد كيان سياسي، بل هو المشروع البديل الذي تقدمه القوى الدولية كقارب نجاة، يطرح رؤية تتجاوز صوت الرصاص إلى فضاءات المدنية والديمقراطية.

بضرورة الجلوس على طاولة الحوار قبل أن يبتلع الثقب الأسود ما تبقى من خارطة السودان. ولكن، في زوايا الظل، يرتجف كيان الحركة الإسلامية؛ ذلك التنظيم الذي حكم قبضته على مفاصل الروح والجسد في السودان لأكثر من ثلاثة عقود، يرى اليوم في هذه التسوية «مقصلة» سياسية أعدت بعناية. ليس الخوف هنا مجرد خسارة منصب، بل هو دُعر وجودي من مستقبل يلفه الضباب، خاصة وهي تترقب بعين الوجل تصنيفها «إرهابية» في سجلات واشنطن، مما يجعلها مطاردة في الداخل ومعزولة في الخارج. الحركة الإسلامية تنظر إلى تحالف «صمود» ليس كخصم سياسي، بل كعدو لدود يحمل معول الهدم لاجتماعات جذورها الأيديولوجية، مما يجعلها تشعر بأن هذه التسوية ليست سوى «مبايعة جنائزية» لإرثها السياسي.

هذا القلق التنظيمي يتقاطع مع نظرة شعبية سودانية باتت ترى في بريق الشعارات القديمة زيفاً كبيراً؛ فالشارع الذي أنهكته المجاعة والتشرد، ينظر للحركة الإسلامية كمتهم أول في مأساة الحرب وشرارتها، مما يجعل الحاضرة الشعبية التي كانت تتغنى بها بالأمس، مجرد أطلال تنوح عليها الرياح. إننا اليوم أمام مشهد تراجيدي؛ حيث



تتصارع إرادة «العودة» التي يمثلها تحالف صمود، مع غريزة «البقاء» المتوحشة التي تستमित بها القوى المتوحشة. فهل تنجح «برلين» في كبح جماح الصراع، أم أن الإلغام التي زرعتها الأيديولوجيا في طريق التسوية أعرق من أن تقتلعها دبلوماسية العواصم؟ وحدها الأيام القادمة ستحمل الجواب؛ إما ميلاد سودان جديد من رحم المعاناة، أو انزلاق آخر في غياهب النية.



# شرق السودان بين مطرقة «الترتيبات الأمنية» والبالية وسندان الارتداد لما قبل الدولة



محمد صالح عابد، الأسود الحرة



موسى محمد أحمد، مؤتمر البجا



دقلل وترك

يمثل الراهن الجيو-سيادي في شرق السودان، والمتجسد في إعادة انتشار الحركات الخمس المسلحة «التحالف الفيدرالي لقوى شرق السودان» تحت غطاء «الترتيبات الأمنية» الحقل التشريحي الأخير لمعاينة صيرورة التفكك البنوي في بنية الدولة السودانية. تلك الدولة التي ولدت كـ«جهاز غريب» صممه العقل الاستعماري لإدارة الموارد، لا لإدارة التنوع، فتتحول هذه الحركات في واقعها الراهن إلى أدوات قسرية ضمن إستراتيجية «الإضعاف



وليد عبور

المدار» التي يمارسها تحالف البرهان والإسلاميين بغرض تمزيق الكتلة التاريخية الناشئة للشرق التي بدأت تتبلور مؤخراً، بما يؤدي لتحويل الغبن الاجتماعي المتراكم منذ صدامات عام 2019 «صنيعة الدولة العميقة» إلى طاقة تدمير ذاتي تجعل من المكونات الإثنية والقبلية خزانات قتالية تتنافس على فئات السلطة والاعتراف بالهيمنة المركزية، بدلاً من الانخراط في مشروع تأسيسي ينهي هيمنة «العقل الاستعماري» المركزي.

ويتجلى ذلك بوضوح في ممارسات المركز التاريخي، الذي يعمل بوغي منهجي على ضرب أي فرصة لبروز «وحدانية في التمثيل» عبر التلاعب بالتناقضات الاجتماعية والسياسية؛ فالهيكल السلطوي لم يستهدف يوماً الاعتراف بمطالب الشرق بقدر استهدافه تفكيك صوته وتشطيت ملامح تشكيله، لضمان بقاءه في حالة استجداء دائم لشرعية المركز. وقد جرى استخدام الرموز التقليدية والقيادات التاريخية كـ«قفل» إستراتيجي إبان قطع طريق الانتقال المدني الديمقراطي والتأسيس الثاني للبلاد، مما أسهم في إنجاح انقلاب 25 أكتوبر 2021.

ورغم إدراك العقل المركزي بأن بين هذه الرموز التقليدية، ومعهم آخرون، و«الحركات الخمس» ثورات مشحونة تطفو على السطح، إلا أنه ما يزال يمارس التفكيك المنهجي، ويسعى حثيثاً عبر إطلاق يد الحركات الخمس لتكون بمثابة «بدائل خشنة» دون الآخرين من حركات مسلحة أخرى في الإقليم تتبع لواجهات سياسية وزعماء تقليديين، وذلك لكسر أي محاولة لتوحيد التمثيل وتشكل كتلة صلبة، مما يحول الإقليم إلى غابة من البنادق المتصارعة التي يستثمر فيها المركز لضمان بقاءه حكماً وحيداً وسط سخطا الهامش المقتت.

إن هذا التشابك البنوي يفرض معايينة دقيقة لكيفية انتقال «عدوى المركزية» من الخرطوم إلى الأطراف، إذ تعيد «الحركات الخمس» إنتاج ذات الخلل الشنيع الذي عانت منه الدولة السودانية عبر احتكار «شرعية العنف» وتوظيفها لتحقيق مكاسب فئوية ونخبوية ضيقة تجعل من إنسان الهامش مجرد وقود لمعارك الوكالة التي يديرها المركز المذعور، وهو المركز الذي يدرك تماماً أن قوته لم تعد نابعة من مؤسساته المتهالكة، بالعكس نبعت من قدرته الماكرة على «تفكيك القوى الحيوية» للأقاليم ومنعها من تشكيل جبهة وطنية عريضة قادرة على فرض العقد الاجتماعي الجديد، وبذلك تتحول منطقة شرق السودان بموارثها ومواردها إلى رهينة لتوازنات أمنية هشة ومؤقتة تهدف لإطالة عمر الطغمة الحاكمة في بورتسودان عبر خلق عداوات بينية مستدامة بين المكونات الإثنية التي كانت تاريخياً تعيش في حالة من التعايش الذي مزقته سياسات «فَرْق تَسُدْ» في نسختها الإسلامية والعسكرية الحديثة.

ويفسر ذلك العلاقة الجدلية المعقدة مع الجار الإريتري أساساً أفريقي بمنهجه وعقله الاستخباراتي الذي فتح أراضيه ومعسكراته للتدريب والإمداد. فيجد المركز السوداني المازوم نفسه مضطراً لممارسة لعبة «الاحتواء المزدوج» عبر استقطاب هذه الحركات، لا رغبة في التأسيس ولكن بقصد

تمزيق ارتباطها العضوي بأسمر، وتدجين طموحها السياسي داخل ردهات البيروقراطية العسكرية التي تبتلع الروح الثورية والسياسية المختلفة عن القوالب التاريخية، وتحولها إلى وظائف إدارية خاضعة لإرادة المركز المتلاعب بمصائر الأطراف؛ حيث برز بند الترتيبات الأمنية بصيغة «تفاهات أمر واقع»، وليس كبند دمج

اجتماعي عريض» إلى «مليشيا وظيفية» تنتهي صلاحيتها بانتهاء الغرض العسكري منها. إنَّ التوقيع على ترتيبات أمنية تتسم بالغموض والفوقية وتنحصر مكاسبها في «الرتب» و«المخصصات»، يكرس صورة «النخبة الانتهازية» التي تستثمر في «الغبن التاريخي» للشرق لتحقيق صعود شخصي داخل ذات البنية الإقصائية. ويولد هذا النمط من الاتفاقيات شعوراً بالخيانة لدى القواعد التي لا تزال تعيش وطأة التهميش والفقر. فالجماهير التي ناصرت هذه الحركات لم تستهدف تغيير وجوه النخبة في المركز بنخبة جديدة من الهامش، وقد استهدفت تغيير «قواعد اللعبة» برمتها. وحين تكتشف هذه الجماهير أن الحركات قد ذابت في «بنية المركز» وأصبحت جزءاً من أدواته، دون تغيير في جوهر السياسات، فإنها ترد فوراً نحو «الانتماءات الأولية» الصرفة، بما يترك القيادات في حالة «عُزَي سياسي» تام أمام المركز الذي سيستغني عنهم بمجرد أن يكتشف فقدانهم السيطرة على الأرض والحشد الجماهيري.

كما أنَّ الدفاع عن طرف في الحرب، وتجاوز شعارات «الموقف المستقل ومبادئ حق الحياة ورفض الحروب»، يسلب هذه الحركات صفتها كـ«طرف ثالث» كان يمكن أن يمثل «الكتلة التاريخية» الضامنة للتحول، وبدلاً من ذلك فإن انخراطها كـ«ظهير عسكري» يجعلها تتحمل وزر الفشل البنوي للدولة القديمة، ويسقط عنها لغة «المظلومية» التي كانت تمنحها التعاطف القومي والدولي. فالمركز في بورتسودان لا يبحث عن «شركاء في التأسيس» بقدر بحثه عن «جنود للوكالة»، واستجابة الحركات لهذا المطلب تعني قبولها بـ«الانتحار الوظيفي»، إذ إنها بفعلها هذا تدمر «رأس مالها الرمزي»، وتتحول من قوى تحمل رؤية تغييرية إلى قوى تحرس «المركز المتهالك» وتطيل عمر أزمته.

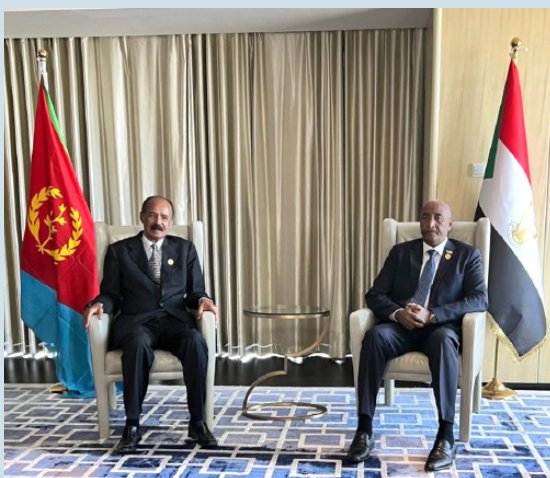
وبناءً على ما تقدم، وللمخروج من هذا المازق التاريخي، فإن الأمر يقتضي بالضرورة استبدال مفهوم «الترتيبات الأمنية الفوقية» القائمة على المحاصصة في الرتب والمناصب بمفهوم «الأمن التشاركي المستدام»، وهو المفهوم الذي يجعل من دمج المقاتلين جزءاً عضوياً من عملية إصلاح شاملة وجذرية للمؤسسة العسكرية القومية تضمن خروجها التام والنهائي من العملية السياسية والاقتصادية كشرط أساسي لا يقبل المساومة. وبدون هذا الارتباط العضوي بين الدمج والإصلاح الهيكلي للدولة تظل أي ترتيبات أمنية مجرد «هدنة

مسلحة» تمنح النخب وقتاً إضافياً لإعادة ترتيب صفوفها واستدراج مزيد من المقاتلين القبليين إلى حظيرة التبعية المركزية. لذا يتحتم على القوى الحيوية في الشرق فك الارتباط مع بنية التدجين المركزية عبر استرداد «وحدانية التمثيل» في كتلة تاريخية عريضة تتجاوز الفوارق الإثنية نحو ميثاق سيادي كامل للإقليم يرفض التجيير العسكري أو الوكالة الاستخباراتية، وصولاً إلى فرض إرادة «التأسيس الثاني» التي تجعل من المواطنة التشاركية حائط الصد الأخير ضد محاولات التفكيك المنهجي التي يبرع فيها المركز التاريخي المذعور، الذي لم تتغير أدواته القمعية منذ رحيل المستعمر الأجنبي وحلول «المستعمر المحلي» مكانه، بكل ما يحمله من فشل مزمن أورد البلاد موارد الهلاك والتمزق.

هامش:

\* التحالف الفيدرالي لقوى شرق السودان: هو مظلة سياسية عسكرية نشأت كاستجابة لواقع التهميش البنوي، وتتشكل من خمسة فصائل رئيسية تمثل تداخلات الخارطة الاجتماعية في الإقليم:

مؤتمر البجا: بقيادة موسى محمد أحمد  
حركة تحرير شرق السودان: بقيادة إبراهيم دنيا.  
الحركة الوطنية لشرق السودان: بقيادة محمد طاهر سليمان بيتاي.  
الجبهة الوطنية: بقيادة محمد صالح أكد.  
حركة الأسود الحرة: بقيادة محمد عابد.



البرهان الفوري

المركز السوداني المازوم يجد نفسه مضطراً لممارسة لعبة «الاحتواء المزدوج» عبر استقطاب هذه الحركات، لا رغبة في التأسيس ولكن بقصد تمزيق ارتباطها العضوي بأسمر وتدجين طموحها السياسي داخل ردهات البيروقراطية العسكرية

بالكامل في الجيش السوداني حتى الآن. وقضت تلك التفاهات في منتصف مارس 2026 بعودة هذه القوات من الأراضي الإريتريّة بعد إكمال تدريب ثلاث دفعات للدخول إلى شرق السودان عقب عطلة عيد الفطر.

وتشير مصادر ميدانية وإعلامية إلى بدء هذه الحركات بالفعل في نشر وحدات في مناطق إستراتيجية بولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف، مع تسليم قائمة بمطالبها للحكومة في بورتسودان بشأن

الدمج، مما يؤكد أن الترتيبات الأمنية الحالية لا تعني «الاندماج الفوري» بقدر ما تعني الاعتراف بمناطق نفوذ لهذه القوات، وهذا هو الفخ الذي يُرسم لها من قِبَل «الدولة العميقة»، بحيث إنها دمجت فعلياً ولزماً عليها أن تكون وقوداً للحرب المستعرة.

إنَّ هذا الانتقال، من مربع «الرؤية المغايرة» ونقد بنية المركز، إلى مربع الانحياز الكامل لأحد طرفي الحرب يمثل في جوهره «انقطاعاً بنوياً» في العقد الذي يربط القواعد بقياداتها. فقد كانت هذه القواعد تستمد دافعيتها من خطاب «التغيير» و«تفكيك الهيمنة المركزية»، فإذا تحولت هذه الحركات إلى مجرد «وحدات إلحاقية» في جهاز الدولة القديم فقدت مبرر وجودها الأخلاقي والسياسي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى حالة من «الاغتراب الاجتماعي» تجعل من المقاتل والقاعدة الشعبية يشعرون بأن تضحياتهم قد جرى تجييرها في سوق المساومات النخبوية، مما يقلص السند الجماهيري ويحول الحركة من «تيار



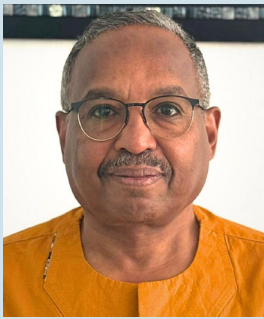
قوات الأورطة الشرقية



محمد طاهر سليمان بيتاي، الحركة الوطنية لشرق السودان

## المعادلة الاخلاقية لطرفي الحرب

## الدعامة والكيزان: عملة واحدة ذات وجهين



د.العبيد أحمد العبيد

في خضم الجدل السوداني المحتدم حول طبيعة الصراع الدائر اليوم، يبرز سؤال محوري لا يمكن تجاوزه: هل هناك بالفعل ما يُعرف بـ«المعادلة الأخلاقية» (moral equivalency) بين طرفي الحرب؟ أم أن أحدهما يمثل شرعية مزعومة تقف في مواجهة تمرد متفقت؟ هذا السؤال ليس مجرد تمرين نظري، بل هو مفتاح لفهم طبيعة الأزمة السودانية نفسها، ولتحديد سبل الخروج منها. بالأمس كان النور أحمد آدم القبة أحد قادة الدعم السريع وأثناء حدوث الإبادة الجماعية في الفasher، واليوم يستقبله البرهان استقبال الأبطال، لينضم لكيكل كأحد أبطال «الجيش السودو كيزاني».

وقد كنت قد أشرت في مقالٍ سابق في هذه الصحيفة (بتاريخ 14 أغسطس 2025 وتحت عنوان «حكومتان والمسروق واحد») إلى أن ما نشهده اليوم ليس سوى إعادة إنتاج لمأساة قديمة، في مشهد عبثي تتنازع فيه سلطتان تدّعيان الشرعية، بينما الحقيقة أن هناك «حكومتين والمسروق واحد». وقلت حينها أيضًا إننا أمام «محاولة فاشلة لتجميل وجه القبح السياسي والباس مجرمي الحرب ثوب الشرعية المدنية». هذه ليست مجرد عبارات إنشائية، بل تشخيص دقيق لطبيعة الصراع، وهي نفسها التي تؤسس لما أطره اليوم: أن الدعامة والكيزان ليسا سوى وجهين لعملة واحدة.

## ردا على خطاب «لا معادلة أخلاقية»

في هذا السياق، تبرز مواقف بعض المسؤولين — وعلى رأسهم أمجد فريد الطيب، مستشار البرهان للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية وابن أخ رئيس الوزراء كامل ادريس — الذين يسعون في جولاتهم في الولايات المتحدة إلى نفي أي معادلة أخلاقية بين الطرفين، بل وصف هذا الطرح بأنه «بلا أساس» أو «مضلّل»، في إطار محاولة إعادة تقديم الصراع كمعركة بين شرعية وفوضى. أود التأكيد هنا بأن النقد هنا موجه إلى أمجد فريد بصفته الوظيفية وليست الشخصية. أشار المستشار فريد في تغريدة على منصة X بعد لقائه بأحد المسؤولين الأمريكيين إلى أنه: «شدنا في الاجتماعين على أنه من غير المقبول، بل ومن غير المنطقي، المساواة بين جيش وطني يزود عن شعبه ويسعى إلى حماية حكم القانون، وبين ما تقوم به ميليشيا فاشية تستبجح الدماء والأعراض وتمارس الترويع المنهجي وتستعمل انتهاكات حقوق الإنسان سلاحاً لتركييع المجتمعات وإذلال الناس». ليس هناك ما يؤكد اتفاق هذا المسؤول الأمريكي مع ما جاء في كلام المستشار فريد. في لقائه الأخير بقناة الجزيرة وصف المستشار فريد الشخص

المسؤول عن ملف السودان في الحكومة الأمريكية مسعد بولس بالكتاب، وأشار إلى الإشكالية الحقيقية والخطر الحقيقي الذي يكمن في وجود الدعم السريع في الأماكن المحتاجة للمعونات الإنسانية. مستشار البرهان يصف مستشار دونالد ترامب بالكذاب وذلك ضمن المساعي «الدبلوماسية» لإقناع العالم بموقف حكومة برهان وعدم مساواتها «بتمرد الدعم السريع»!!! هل هذا ما آلت إليه الدبلوماسية السودانية؟ وماذا لدى الدولة سفير وسفارة في واشنطن؟ وماذا ولماذا؟

تزامنت تصريحات فريد مع صدور آخر تقرير (17 أبريل الحالي) للانتهاكات من هيومن رايتس ووتش بعنوان «السودان: على قادة العالم التحرك لمنع الانتهاكات». أطلق التقرير والذي نادى بحماية المدنيين ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات بمنااسبة مؤتمر برلين والذكرى الثالثة لانطلاق الحرب اللعينة. لم يدّع أيّ من طرفي الحرب إلى مؤتمر برلين لأن الطرفين ناقصو الشرعية وكبار مسؤوليهم عليهم عقوبات دولية لم تفرق بين الجيش والدعم السريع، وهذا ما ظل يؤرق حكومة البرهان والكيزان.

غير أن هذا الخطاب الذي ينادي بعدم المساواة بين طرفي (أو بالأحرى مجرمي) الحرب، رغم لغته شبه الدبلوماسية، يعيد إنتاج نفس الإشكالية التي حذرت منها سابقاً: تحويل الصراع إلى ثنائية زائفة، تُخفي أكثر مما تكشف. تغاضي خطابه عن سيطرة الكيزان (الذين تعتبرهم أمريكا داعمين للإرهاب) على الجيش ووصفه بالوطني، وكأن الوطن لم يلفظ الكيزان ولم يكتو بنيرانهم خلال فترة زمنية تجاوزت الثلاثين عاماً. وهنا أكرر، بل وأعيد التأكيد، على ما كتبتّه من قبل: «الأسباب الأخلاقية التي تقود لإدانة البرهان والكيزان هي نفسها التي تقودنا إلى لفظ حميدتي وجنجويده».

إن وصف فكرة المعادلة الأخلاقية بأنها «بلا أساس» لا يعكس قراءة موضوعية للواقع، بل هو موقف سياسي ميكيفيللي يهدف إلى منح أحد أطراف الحرب غطاءً أخلاقياً لا يستحقه ويشرعن للعمل مع هذا الطرف. شخصياً لا أرى فرقاً كبيراً بين من يؤيد مشروع حميدتي أو مشروع البرهان. كلاهما مسؤول عن الحرب وإياديها مضرجة بدماء وأرواح وتشرد أهل السودان.

## الإطار النظري: المعادلة الأخلاقية

لطالما استُخدم مفهوم «المعادلة الأخلاقية» بوصفه مغالطة تحليلية تُساوي بين أطراف غير متكافئة، وتطمس الفروقات الجوهرية في السياق أو النية أو المسؤولية. وفي كثير من الحالات، يكون هذا التحذير في محله، إذ يُستخدم المفهوم أحياناً لتبسيط صراعات معقدة أو لتبرير انتهاكات عبر الإدعاء بأن «الجميع متساوون في الخطأ». غير أن الحالة السودانية الراهنة تفرض تحدياً حقيقياً لهذا الفهم التقليدي، وتدفعنا إلى إعادة النظر في حدود هذا المفهوم وإمكاناته التحليلية.

فالحرب الدائرة في السودان لا يمكن اختزالها

بسهولة في ثنائية «شرعي» مقابل «متمرد»، أو «دولة» مقابل «ميليشيا»، كما تحاول بعض السرديات السياسية أن تفعل. صحيح أن هناك فروقات في النشأة المؤسسية والادعاءات القانونية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلا أن التركيز الحصري على هذه الفروقات يغفل عنصراً حاسماً في أي تقييم أخلاقي: وهو طبيعة الأفعال والنتائج المترتبة عليها. فعلى الأرض، تتقاطع الممارسات وتتشابه الأنماط، من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى استهداف المدنيين، إلى التدمير الواسع للبنية التحتية، بما يجعل معاناة السكان المدنيين نتيجة مشتركة لأفعال الطرفين، لا استثناءً مرتبطاً بأحدهما دون الآخر.

إن الإصرار على نفي أي إمكانية لوجود درجة من المعادلة الأخلاقية في هذا السياق لا يخدم، في كثير من الأحيان، سوى إعادة إنتاج خطاب تبريري يُعفي أحد الأطراف من المساءلة، ويُبقي النقاش أسيراً لثنائيات

سياسية لا تعكس تعقيد الواقع. وقد حذّرت في مقالٍ سابق من أن «دعم النخبة لأيّ من طرفي الحرب أصبح جزءاً من المشكلة، وليس طريقاً للحل». وذلك لأن فكرة أن يغير المتقف موقفه وينحاز إلى جلاده أمر شائع في التاريخ السياسي، ودائماً خلف تبدل المواقف عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية وربما قانونية. وأحياناً تفلح السلطة العسكرية في ابتزاز المعارضين السياسيين، وبالتالي نجد المتقف ينادي بمبادئ خلاف ما يؤمن به وخلافاً لثقافته التراكمية. ومن المؤكد عملية الابتزاز والترغيب مشهودة بشكل ملحوظ في ظل الحرب.

وفي المقابل، فإن الإقرار بوجود أساس — ولو جزئي — لمعادلة أخلاقية لا يعني القول بتماثل كامل بين الأطراف، ولا إنكار الفروقات التاريخية أو المؤسسية بينها، بل يعني تبني معيار أكثر صرامة وعدالة في الحكم: معيار يقوم على تقييم السلوك والنتائج، لا على الشعارات أو الادعاءات. سلوك الطرفين إجرامي بامتياز ونتائج هذا السلوك كارثية وجسيمة.

## من أين جاءت هذه الحرب؟

لفهم هذه المعادلة، لا بد من العودة إلى الجذور. فقوات الدعم السريع لم تنشأ في فراغ، بل هي نتاج مباشر لنظام الإنقاذ بقيادة عمر البشير. وقد أشرت سابقاً إلى أن «قوات الدعم السريع نشأت من رحم النظام الإسلامي، وشاركت في جرائمه منذ البداية».

وفي المقابل، فإن ما يُعرف اليوم بـ«حكومة بورتسودان» لا يمكن فصلها عن نفس الإرث؛ إذ تقودها بقايا النظام السابق الذين «عبثوا بالبلاد والعباد لثلاثين عاماً». بل إن الطرفين تعاونا سابقاً في قمع الثورة، وفي الانقلاب، وفي حماية مصالحهم المشتركة، وهو ما يجعل الفصل الأخلاقي بينهما أمراً غير مقنع.

## اقتصاد الحرب: الذهب والنهب المنظم

أشرت سابقاً إلى «إثرائهم غير المشروع من الذهب والموارد الطبيعية»، وهو ما يؤكد أن الطرفين لم يكونا مجرد أطراف متحاربة، بل شركاء في اقتصاد النهب. هذا النمط من الاستغلال حوّل الدولة إلى غنيمة، حيث تُستخدم الموارد لتمويل الحرب بدلاً من خدمة الشعب. بل وبرزت تقارير رسمية وموثقة تثبت بأنه حتى خلال هذه الحرب وحين يتعلق الأمر بالاشترك في نهب موارد السودان، فإن الجيش الذي يتحكم فيه الكيزان ظل يتعاون بشكل وثيق مع الجنجويد، وخير مثال لذلك كان الاتفاق الثلاثي الذي أبرماه مع حكومة جنوب السودان لترتيب حماية موارد البترول في حقل هجليج عام 2025.

## سجل الجرائم: لا فرق في النتيجة

إذا كان هناك مجال تتجلى فيه المعادلة الأخلاقية بوضوح، فهو سجل الانتهاكات: ● الإبادة الجماعية في دارفور وتجددها ● استخدام الأسلحة المحرمة دولياً ● القتل خارج نطاق القانون ● التعذيب والإخفاء القسري ● الاغتصاب والعنف الجنسي ● تجنيد الأطفال ● التهجير القسري ● وكما قلت سابقاً: «قائمة جرائم الحرب طويلة وستشمل من يزعمون تمثيل الشعب».

## الشرعية الخييفة: حكم بالنديقية

«الشرعية» لا تُنتزع بالقوة، بل تُمنح من الشعب». ومع ذلك، يصر الطرفان على تقديم نفسيهما كسلطة شرعية غلي الرغم من



اشتراكمها سوياً في الانقلاب على سلطة الشعب. انزلاق المتقف في حضن أيّ من الجنرالين يجعله (١) بوقاً لهم وبعده (١) عن النطق السليم والمصلحة الوطنية. وقد وصفت ذلك بأنه «سوق نخاسة سياسي»، حيث تُوزع السلطة كخنيمة. لذا وفي معيار استخدام القوة العسكرية من أجل الاستيلاء على السلطة أو الحفاظ عليها، يتساوى بالفعل منهج الجيش الذي يتحكم فيه الكيزان مع الجنجويد. مع العلم بأن هذا التساوي لم يبدأ في الحرب، بل بدأ منذ تعاونهما خلال وبعد سقوط نظام عمر البشير، ثم استمر إلى ما بعد انقلابهما المشترك على الحكومة الانتقالية وتقويضهما المشترك للوثيقة الدستورية التي تم توقيعها في أغسطس من عام 2019.

## النخبة: من حامل

## للمشروع إلى جزء من

## الأزمة

«أصبح دعم النخبة لأي من طرفي الحرب جزءاً من المشكلة». هذه الجملة لم تكن توصيفاً عابراً، بل تحذيراً مبكراً من الانزلاق الأخلاقي الذي نراه اليوم. ببساطة فإن تصريحات فريد تشكل امتداداً للدعم النخبوي الذي لا يبنى على مبادئ أخلاقية واضحة، بل على نوع من المكيافيلية المتعلقة بنبوء المناصب العليا بأي ثمن ممكن. فلقد كان فريد بالأمس موظفاً صغيراً (بالدولار) في مكتب حمدوك، وهو اليوم مستشار للبرهان والكيزان بتبنيه وترويجه لمثل هذا الخطاب.

## الانزلاق الأخلاقي:

## عندما يصبح التبرير مشاركة في الجريمة

إن أخطر ما في هذه المرحلة ليس فقط الجرائم التي تُرتكب على الأرض، بل الخطاب الذي يبررها. فالدفاع عن أي من طرفي الحرب، أو العمل في خدمة رواياتهم السياسية، لا يمكن النظر إليه كخيار سياسي محايد، بل هو في جوهره شكل من أشكال الانزلاق الأخلاقي والإفلاس القيمي. حين يقف المتقف أو السياسي أو الناشط ليبرر القتل، أو يُخفف من وطأة الجرائم، أو ليصنع سردية تُضفي شرعية على أحد الأطراف، فإنه لا يختلف — من حيث الأثر — عمن يرتكب الجريمة نفسها. لأن الجريمة لا تستمر فقط بالسلاح، بل تستمر أيضاً بالكلمة التي تبررها، وبالصمت الذي يغطيها.

إن العمل لصالح أي من هذه الأطراف، سواء كان ذلك عبر الدبلوماسية، أو الإعلام، أو التحليل السياسي، دون الاعتراف الصريح بجرائمها، هو انخراط مباشر في منظومة العنف. وهو ما يجعل من هذا السلوك ليس مجرد خطأ سياسي، بل سقوطاً أخلاقياً كاملاً.

وقد قلت سابقاً إن «النخبة تحولت إلى أدوات في يد أمراء الحرب»، لكن ما نراه اليوم يتجاوز ذلك: إنه حالة من الإفلاس الأخلاقي، حيث يتم استبدال المبادئ بالمصالح، والعدالة بالاصطفاف، والحقيقة بالرواية والفلكة السياسية.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التأكيد على أن الحيايد الزائف، أو التبرير الانتقائي، أو الدفاع عن «الشّر الأقل»، كلها أشكال من المشاركة في الجريمة. لأن الضحية لا تفرق بين رصاصة أطلقتها هذا الطرف أو ذاك، بل ترى فقط النتيجة: موت، نزوح، وانهايار.

## نقد موقف أمجد فريد: أين المشكلة؟

المشكلة في خطاب أمجد فريد ليست فقط في رفضه لفكرة المعادلة الأخلاقية، بل في ما يترتب على هذا الرفض:

1. إضفاء شرعية انتقائية
2. تجاهل سجل الانتهاكات
3. إعادة إنتاج خطاب التبرير

وهذا الخطاب، في نهاية المطاف، لا يخدم السلام، بل يطيل أمد الحرب إذ إن ضحايا الإبادة الجماعية أو الكيماوي أو القتل بدم بارد هن(م) من بنات وأبناء السودانين، والحقيقة المجردة هي أن على رأس القتلة البرهان وحميدتي. لن نتمكن من تغيير هذا الواقع إلا إذا كذبنا على أنفسنا واعتبرناها أعلم من أهل الوجيعة وأذى من جل السودانيين والسودانيات.

## الخلاصة: لا خيار بين مجرمي الحرب

«الطرفان وجهان لعملة واحدة». هذه ليست مبالغة، بل خلاصة تجربة وقراءة. ولا يمكن بناء مستقبل السودان على أساس الاختيار بينهما.

## نحو مستقبل مختلف

كما قلت سابقاً: «فلنستعد لإرثنا المسروق، لا باختيار أحد اللصين، بل برفضهما معاً». ببساطة لا يمكن المفاضلة بين الدعامة والكيزان إذ إن الاثنین ينطلقان من سرديّة أخلاقية فاسدة، مبعثها ومنبتها واحد. السودان لا يحتاج إلى انتصار أحد، بل إلى نهاية هذه الثنائية الدموية والإجرامية والفاسدة. حربة..سلام..وعدالة.



# هل تحول الجيش السوداني من «قوة دفاع» استعمارية إلى «طائفة» حاكمة؟



عملية التسليم والتسليم بين الفريق محمد عثمان الحسين والفريق ياسر العطا

تأثير انقلاب مايو على البلاد ظل عميقاً، إذ إنه كان العلامة الفارقة والواضحة في تمهيد الطريق للعنف في عمليات التغير الحديثة، مع استثناء حركة الإنيانيا في جنوب السودان. صار التسابق لخطب وُدّ الجيش، أو استقطاب ضباط من داخل المؤسسة العسكرية، هو أقصر الطرق للوصول إلى كرسي السلطة أو البقاء فيها، وكان هذا هو الثابت والمسعى غير الخفي داخل أروقة السياسة تتبارى فيها الأحزاب والتنظيمات، وكان العمل على التغيير السلمي هو المتغير «المؤقت»، ولكن ظلت المؤسسة العسكرية هي مطبخ لانقلابات كثيرة، إلا أن أطولها بقاءً في سدة الحكم هو انقلاب الإنقاذ، حيث تحالفت فيه المؤسسة العسكرية السودانية مع الحركة الإسلامية وقامت بانقلاب 30 يونيو 1989، الذي كان في قيادته العميد عمر حسن أحمد البشير.

## التحالف الإسلامي-العسكري

بدأ هذا التحالف كترتيب وتمرين عملي بين الجيش والمدنيين الإسلاميين، واستمر لعقد كامل من الزمان بين العام 1989 وحتى العام 1999، قبل أن يتفكك في صراع على السلطة، لا سيما بعد أن نجحت المؤسسة العسكرية في غرس مخابلها داخل تنظيم الحركة الإسلامية واستغلال صراعات أعضائها الداخلية واستقطاب كوادر التنظيم إلى صفها.

وكانت فكرة انقلاب الإنقاذ والتخطيط له من تنظيم الإخوان المسلمين قد بدأ منذ العام 1977 بعد ما عرف آنذاك بالمصالحة الوطنية مع نظام مايو، وبدخول بعض الإسلاميين للمؤسسة العسكرية كمجندين بالكلية الحربية، أو استقطاب عدد من الضباط من القيادات الوسيطة والاستثمار فيهم فكرياً، عبر إبتعائهم للدراسات في جامعات ومعاهد عليا في ظاهرها ودورات استقطاب حزبي في جوهرها.

ونجاح انقلاب يونيو 1989 بسطت الجبهة الإسلامية سيطرتها على كل مفاتيح السلطة ومنابر ومقاعد إدارتها في فترة وجيزة جداً، استبعدت فيها في البدء لـجس المناوئين للتنظيم الإسلامي داخل أروقة الخدمة المدنية والعسكرية فقط- بل كل من هم ليسوا أعضاء التنظيم، فشيدت بداية التسعينيات من القرن الماضي أكبر عملية تشريد في تاريخ السودان الحديث لشاغلي المناصب العليا، الوسيطة وحتى الدنيا، وشملت مجموعات كبيرة من ضباط وصف الضباط من المؤسسة العسكرية تحت شعار «الصالح العام».

واستمرت حملة التنظيم الإسلامي لاستلام زمام الأمور من داخل المؤسسة العسكرية عبر كوادره العسكرية الذين تدربوا داخل أقسام وأجنحة المؤسسة العسكرية التي استوعبتهم تحت مسمى «التمكين».

## إخضاع الحزب للعسكر

بدأ التوتر يظهر على سطح التحالف في أواخر التسعينيات عندما سعى أنصار الترابي -المدنيون- إلى تقليص صلاحيات البشير وإخضاع المؤسسة العسكرية لسيطرة الكاملة للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) الذي كان الترابي أميناً عاماً له. لكن في العام 1999، أقدمت المؤسسة العسكرية تحت قيادة البشير على خطوة استباقية سريعة في شكل انقلاب داخل حكومة الإنقاذ نفسها، حيث تم حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ وإقالة الترابي من موقعه كأمين عام للحزب الحاكم وتشريد أتباعه من مواقعهم.

بعد هذه الخطوة، دانت السيطرة على السلطة كاملة للمؤسسة العسكرية بضباطها الإسلاميين بقيادة البشير، وصار المؤتمر الوطني تنظيماً يتبع للمؤسسة العسكرية، وتدرجياً تم وضع مشروع الترابي الأيديولوجي في أدراج مناضد التنظيم لصالح مجموعة براغماتية هدفها الأساسي الحفاظ على السلطة، فصار أكبر تنظيم سياسي حديث في تاريخ السودان ضحية لمغامرة تحالفه مع المؤسسة العسكرية. فأضحى التحالف «زواج مصلحة» وفر لمجموعة من الضباط الغطاء السياسي والتنظيمي، بينما خرجت الحركة الإسلامية من الحكم مفككة لعدة تنظيمات تجمعها المحن وتفرقها السلطة والغنائم. لقد أسهم الإرث الاستعماري في تشكيل جيش سوداني منغلق، يخدم مصالحه أولاً، ويعادي الاحتكام لكل ما هو مدني، مما جعله اللاعب الأساسي في السياسة السودانية عبر سلسلة من الانقلابات، وقادته للتحالف غير المتكافئ مع جهات خارجية ودول جوار جعلت وضع السودان أقرب إلى التابع منه إلى الشريك. لذا كان وما يزال من الضرورة خضوع القوة العسكرية للرقابة المدنية لضمان عدم تحول الجيش إلى دولة داخل الدولة، أو لاعب لا يحترف غير السياسة.

**\* جورج كليمنصو (1841م – 1929م)، رئيس وزراء فرنسا في فترة الحرب العالمية الأولى.**

والرتب الرفيعة كحراً على البريطانيين في البدء، ومن ثم الت إلى أبناء تلك النخب بعد أن تدرجوا في الرتب وفي خدمة المستعمر مقابل بعض الامتيازات.

## دور محوري للكلية الحربية

في نفس عام إنشاء قوة دفاع السودان تم إعادة النظر في الكلية الحربية في العام 1925، واعتمد الاختيار لها على أسس تعليمية -لاحقاً وحتى الآن صارت المرحلة الثانوية- مع الخضوع لامتحانات تنافسية (مما ساهم في التبرير لاحقاً لعدم إلحاق أبناء المناطق المهمشة بها).

وضعت الإدارة البريطانية مناهج تدريبية -كما أسلفت- درست فيها تاريخ السودان الحديث بالأخص تجربة ضباط حركة 1924، وفورت كل المعينات التي تحول دون تكرارها. فكان الاجتهاد في خلق شخصية عسكرية تدبّن بالولاء للإدارة الاستعمارية، أو بالأحرى لأي شيء أو أي جهة إلا محيطها الاجتماعي، وعزلها عنه تماماً منعاً لتكرار تجربة اللواء الأبيض.

وركزت على مناهج التدريب النفسي والاجتماعي، بالإضافة للتدريب الذي ينزع الفردانية ويخضعها للجماعة للتراتبية العسكرية -والتي هي مفهومة ومتبعة في معظم تدريبات وتثقيف الجيوش حول العالم-، لكن في جيش السودان تمت إضافة احتقار واضطهاد كل ما هو مدني أو من خارج المؤسسة العسكرية، مما أسهم في رقد السودان ومنذ بدء إنشاء قوة دفاع السودان بمجموعات تنسم بالانغلاق الفكري والاجتماعي، حيث تؤمن بامتلاكها الحقيقة المطلقة والامتيازات الحصرية. مجموعات تعمل على عزل أعضائها عن المؤثرات الخارجية ومحيطها الاجتماعي عبر قوانين صارمة، أو ضوابط عسكرية موحدة، وتفرض ولاء مطلقاً للمؤسسة العسكرية (التي كان ولاءها للإمبراطورية البريطانية)، أو لجهة غير السودان والسودانيين آنذاك وحتى الآن.

## عداء مطلق للمدنيين

أما تجاه الآخرين (المدنيين) السودانيين، ففتبتنى هذه المجموعات سياسات إقصاء واضطهاد تشمل رفض التعايش تحت أو حتى مع قيادة مدنية، وتجريم الراضين للحكم العسكري وحرمانهم من الحقوق الأساسية، وغالباً ما تبرر سلوكها هذا بمخاوف وهمية تخلقها على شاكلة «الخيانة» العمالة للخارج». أما العسكريون الذين انحازوا للمجموعات التي تطالب بالتغيير، فثُلجق بهم تهمة التلوث بسلوك المدنيين. على أي حال كل ذلك ساهم في صناعة الأنظمة الشمولية للعسكر، وجعلت لهم اليد العليا في إدارة شؤون البلاد؛ إدارة كان فيها استبعاد ووصف المدني بالغياء، الخيانة وعدم الولاء للوطن حاضراً في كل صراعات المؤسسة العسكرية ضد محاولات الشعب السوداني، أو حتى محاولات بعض التنظيمات السياسية المخالفة معها إضافة مساحة مدنية بسيطة على شكل الحكم وإدارة البلاد، حتى وإن كان ليس ديمقراطياً، كما حدث في فترة الإنقاذ، والرج بمفكرها وعرايها الترابي في السجن عدة مرات. خرج الإنجليز من السودان طوعاً دون مقاومة عنيفة تاركين مؤسسة منغلقة ولا تعلم أنها منغلقة، فصارت الانقلابات على الحكم المدني هي السائدة.

## من المؤسسة للطائفة

وبالعودة لأطول تجربتي حكم عسكري في السودان (مايو 1969، والإنقاذ في 30 يونيو 1989) يظهر دور المؤسسة العسكرية كمجموعة منغلقة أكثر قرباً للطائفة (cult) منها لمؤسسة تعمل على حماية وطن زمن الحروب والكوارث وخدمة شعبه.

تجربة حكم مايو (جعفر نميري) التي قام بها الضباط الأحرار (تحالف بين ضباط من المؤسسة العسكرية مع أحزاب من اليسار السوداني)، تحالف يبدو أنه كان تكتيكياً للعسكر قصير الأمد، تحول في أقل من عامين إلى مواجهة عنيفة ودائمة انتهت بإعدام عدد من ضباط الجيش وعدد من قادة الحزب الشيوعي السوداني، إلى جانب سجن وتشريد ومطاردة آخرين، كما تركت بصمات واضحة وأثراً سلبية لم يتعاف منها الحزب الشيوعي حتى يومنا هذا.

## خضع الاختيار على مبادئ

## «العرق/الجهة» للمحاربين

## وكذلك على الفروقات

## الاجتماعية/ الثقافية

## المستندة على شكل النمط

## الاقتصادي رعوي/زراعي،

## إذ لم يكن الهدف هو إنشاء

## جيش وطني، بل كان بناء قوة

## تخدم مصالح الاستعمار

## البريطاني وبسط سيطرته

## بتكلفة منخفضة وولاء مطلق

أسئلة مشروعة ومشترعة تبحث عن إجابة:

هل تمت صناعة الجيش على مقاس الاستعمار؟

من اللواء الأبيض إلى الإنقاذ: كيف أنتج الإرث العرقي جيشاً منغلماً وسياسة انقلابات؟

هل كانت انقلابات المؤسسة العسكرية السودانية: «زواج مصلحة» مع المدنيين وانقلابات على الشركاء؟

لماذا صار الجيش دولة داخل الدولة؟

«الحرب أخطر من أن تُترك للجنرالات وحدهم». جورج كليمنصو\*



عبد الباقي مختار (بقّة)

بسقوط المهديدة وصعود الحكم الإنجليزي المصري صارت أدوات الحكم والتسلط في ومن المركز تحت حماية جيش يتكون من الإنجليز والمصريين وبعض السودانين، الذين رافقوا حملة كتشنر أثناء مسيرتها ومعاركها على طول نهر النيل. إذ حدث انضمام وتجنيد واستيعاب مجموعات من السودانين في تشكيلات مقاتلة لمواصلة بسط السيطرة على دارفور -التي كانت مستقلة عن الحكم الـنجليزي المصري حتى العام 1916- وساعدت الإنجليز على بسط السيطرة والتمدد في بقية ما سيبود عليه السودان بحدوده التي سيطرتهَا الإنجليز في العام 1956 وحتى العام 2011.

شاركت تلك التشكيلات المقاتلة، ذات التكوين الحديث آنذاك، في الحرب العالمية الأولى في شمال أفريقيا وأيضاً شرقها. ومن ضمن تلك التكوينات المقاتلة برزت مجموعة ضباط شاركوا في حركة اللواء الأبيض وقادوا أول ثورة مسلحة ضد حكم المستعمر من داخل العاصمة «الركن» في العام 1924، والتي كان من قادتها العسكريين (علي عبد اللطيف، عبدالفضيل الماظ). ظلت تلك الحركة من أبرز المحطات التاريخية التي جسدت وحدة الهدف بين العسكريين والمدنيين السودانين كشئ إيجابي، إلا أنها كانت جرس إنذار مبكر للاستعمار البريطاني، ونقطة تحول في خطته في كيفية بناء جيش سوداني يدين له بمطلق الولاء، مما سيؤثر في مستقبل السودان السياسي وتطوره.

في العام 1925، وبعد هزيمة حركة اللواء الأبيض واستشهاد مجموعة كبيرة من ضباطها ونفي بعض قادتها داخل وخارج البلاد والرج بهم في السجون، قام المستعمر بفصل هذه الوحدات والتشكيلات العسكرية التي كانت تتشكل من وحدات مصرية - سودانية رسمياً، ليتم تشكيل «قوة دفاع السودان» تحت قيادة ضباط بريطانيين، كهمة رسمية لتصبح النواة الأولى للجيش الرسمي والنظامي الذي سترته الدولة السودانية فيما بعد من الاستعمار.

إلا أن تلك النواة لم تكن تشبه تجاربها التي انتهجتها في تكوينات جيوشها المنتشرة في أنحاء المعمورة، إذ إنها -إدارة المستعمر- وبعد تحليل عميق لما قام به ضباط وعساكر ثورة 1924 وتحليل آخر لحاوات سابقة لقيام الثورة المهديدة واغتيال غوردون باشا وفهماً لشخصية النخب من الشمال النيلي، خرجت الإدارة الاستعمارية البريطانية بنظام معين ودقيق لكيفية تكوين واختيار أفراد «قوة دفاع السودان»، في القاعدة إلى الهرم الذي تجلس عليه، مروراً بالقيادات الوسيطة. فخضع الاختيار على مبادئ «العرق/الجهة» للمحاربين، وكذلك على الفروقات الاجتماعية/ الثقافية المستندة على شكل النمط الاقتصادي رعوي/زراعي، إذ لم يكن الهدف هو إنشاء جيش وطني، بل كان بناء قوة تخدم مصالح الاستعمار البريطاني وبسط سيطرته بتكلفة منخفضة وولاء مطلق.

وقد اتبعت الإدارة الاستعمارية ومن بعدها قادة الجيش بعد الاستقلال (مع تغيرات طفيفة) هذه المبادئ كإلية للاختيار من «المجنّد» المستجد إلى «العسكري المحترف»، والتي ما تزال متبعة تقريباً. وحتى سياسة السودنة التي شملت كل قطاعات الخدمة المدنية وأهمها مناهج التعليم، وتمت من قبل السودانين بمراجعة ممنهجة لما يخدم الاستقلال الحقيقي، إلا أن ما في الجيش ترك للجيش منفرداً. وحتى الآن ولا أظن أن هناك من يعلم من غير العسكريين- ماذا يدرس طالب الكلية الحربية، مما جعلها أقرب للطائفة (cult).

عموماً اتبع ضباط وقادة الجيش، منذ الاستعمار وما بعده، عدة مبادئ لاختيار الجنود واستبعاد التكوينات غير السودانية:

أولاً: وهو الأهم، والذي سيؤثر بشكل كبير وسليبي على مسيرة تكوين الجيش إلى يومنا هذا، بل وعلى وحدة الوطن ونسيجه الاجتماعي، كان تفضيل الإدارة الاستعمارية - وسار عليه وعلى نفس المنوال تقريباً قادة الجيش بعد الاستقلال مع تغيرات خجولة هنا وهناك- كانت الأولوية لقبائل الشمال النيلي مثل الجعليين، الشايقية وبعض قاطني المناطق الحضرية في المركز.. إلخ، مع بعض الاستثناءات في المناصب القيادية، وكان التركيز في البداية على أبناء النخب المتعلمة من الشمال النيلي لشغل المناصب القيادية، ولضمان توافق مصالحهم مع الاستعمار.

ثانياً: صُممت بعض الوحدات لتعكس الولاءات المحلية، وهو ما عزز الروح الجهوية وعقّق الانقسامات الإقليمية ومنع تكوين هوية وطنية واحدة ستفضي لاحقاً إلى نمط بناء الميليشيات الجهوية والقبلية، خاصة من العناصر المحاربة في غرب السودان وأطرافه الأخرى، وقد استخدمت فيها الإدارة الاستعمارية نظرة إثنية تم استدعاؤها من تاريخ حملة محمد علي باشا، ومن تجربة المهدي حين قاد ثورته ضد الحكم التركي من الغرب السوداني إلى الخرطوم، نظرة ترى أن سكان غرب السودان، مثل النوبة، قبائل الرحل والرعاة هي القبائل المحاربة بطبيعتها وتكوينها، فكان الاستقطاب بينهم بإعداد ضخمة كجنود، مع استبعادهم من الرتب الوسيطة والعليا. وبالطبع ظلت القيادة العليا

## ورشة في عنتبي لتعزيز دور الشباب في تحالف "صمود"

عنتبي: (ديسمبر)

افتتحت في مدينة عنتبي الأوغندية فعاليات ورشة عمل تهدف إلى بناء وتعزيز دور الشباب داخل تحالف "صمود"، بمشاركة واسعة من المجموعات الشبابية المنضوية تحت مظلة التحالف.

وتناقش الورشة سبل تمكين الشباب داخل التحالف، وخلق آليات فعالة للتشبيك والتواصل مع مجموعات شبابية أخرى، بما يسهم في دعم جهود إيقاف الحرب وإحلال السلام في السودان. ويأتي تنظيم هذه الورشة في إطار إدراك



متزايد لأهمية دور الشباب كقوة فاعلة في التغيير، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها السودان نتيجة النزاع المستمر.

## تحركات مدنية ومبادرات سلام

### في الداخل والخارج وسط استمرار الحرب

## جلسة في كمبالا تبحث الوساطات الدولية وتطرح منبراً سودانياً بديلاً للسلام

كمبالا: (ديسمبر)

نظمت المبادرة السودانية لوقف الحرب وبناء السلام جلسة النقاش الخالصة حول الورقة النقدية بعنوان "الوساطات الدولية في حرب السودان والمسارات البديلة"، وذلك في العاصمة الأوغندية كمبالا، ضمن سلسلة من اللقاءات الهادفة إلى تعزيز فرص الوصول إلى حل سلمي للصراع. وشهدت الجلسة مشاركة فاعلين وفاعلات من مختلف مجموعات المجتمع المدني، إلى جانب ممثلين عن تحالفات سياسية، في محاولة لتوسيع قاعدة النقاش حول مستقبل الوساطات الدولية ودورها في إنهاء الحرب.

وناقش المشاركون مخرجات الورقة النقدية، إضافة إلى آليات العمل على تشكيل منبر سوداني للوساطة، يكون قادرًا على لعب دور فعال في تقريب وجهات النظر والمساهمة في الوصول إلى السلام. وقدم المجتمعون وجهات نظر متعددة، أكدت المبادرة أنها ستعمل على بلورتها ضمن عملية تطوير البحث وإعداد أوراق سياسات لاحقة.

وتأتي هذه الجلسة امتدادًا لسلسلة من اللقاءات التي ابتدتها المبادرة، حيث سبقتها جلسات نقاش في كل من بورتسودان والقاهرة، ناقشت



أيضًا مخرجات البحث ذاته، على أن تتواصل هذه الحوارات خلال الأيام المقبلة، في إطار سعي مستمر لإيجاد حلول سودانية للصراع الدائر.

## جلسة حوارية في معسكر كيرياندونقو لتعزيز التماسك المجتمعي بين اللاجئين

بيالي: (ديسمبر)

في إطار جهود تعزيز ثقافة الحوار، نظم المنتدى الحواري جلسة نقاشية في معسكر كيرياندونقو للاجئين بمدينة بيالي في أوغندا، بمشاركة قيادة المعسكر وعدد من ممثلي المجتمع.

وناقشت الجلسة قضايا حيوية تمس حياة اللاجئين، من بينها التحديات اليومية، وسبل تحسين الظروف المعيشية، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة داخل المعسكر. كما ركزت النقاشات على أهمية الحوار كوسيلة أساسية لتحقيق التماسك المجتمعي وتقليل التوترات، خاصة في البيئات المتأثرة بالنزاعات.

وشهدت الجلسة تفاعلًا إيجابيًا من المشاركين، حيث تم تبادل الآراء والخبرات في أجواء اتسمت بالاحترام والانفتاح، ما يعكس الحاجة المتزايدة لمثل هذه المبادرات. وأكد المنتدى الحواري التزامه بمواصلة هذه الأنشطة، والعمل مع الشركاء المحليين والدوليين لدعم المجتمعات وتعزيز السلام عبر الحوار.

## منظمات المجتمع المدني بين الغياب والتأثير:

### نقاش حول دورها في صناعة السلام

كمبالا: (ديسمبر)

في سياق متصل، نظم التحالف السوداني للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان جلسة نقاش تناولت مشاركة المجتمع المدني في عمليات السلام وفرض النزاعات، بمشاركة عدد من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان. وخلال الجلسة، قدم المدافع عن حقوق الإنسان د. شمس الدين ضو البيت ورقة تناولت دور منظمات المجتمع المدني في السودان، مستعرضًا خلفية نشأتها وأبرز إنجازاتها، خاصة في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق النزاع مثل جبال النوبة ودارفور والنيل الأزرق.

وأشار إلى أن هذه المنظمات لعبت دورًا مهمًا في الحد من الإفلات من العقاب، من خلال توثيق الانتهاكات والمساهمة في إيصال مرتكبيها إلى المحاكم الدولية، فضلًا عن دورها في تدريب كوادر حقوقية، والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية، ونشر مفاهيم حقوق الإنسان.

ورغم هذه الإنجازات، لفت شمس الدين إلى غياب واضح لمنظمات المجتمع المدني عن عمليات السلام والتفاوض، أو حتى بناء حركة سلام فعالة، رغم استمرار الحروب الأهلية في السودان لما يقارب 70 عامًا. واعتبر أن هذا الغياب يمثل تحديًا كبيرًا، يستدعي إعادة التفكير في أدوار هذه المنظمات.

ودعا إلى ضرورة تعزيز دور المجتمع المدني في صناعة السلام، عبر تبني مقاربات شاملة



شمس الدين ضو البيت

تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على توطيق مفاهيم حقوق الإنسان داخل المنظمات، بدلًا من الاكتفاء بتعزيزها شكليًا.

كما شدد على أهمية بناء شراكات مع منظمات السلام القاعدية وشبكات النساء والشباب، ودمج مفاهيم السلام وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية، إلى جانب محاربة خطاب الكراهية، وتنظيم جلسات حوار مجتمعي، وتفعيل دراسات الإنذار المبكر لرصد التوترات قبل تحولها إلى نزاعات مسلحة.

## افتتاح دار العمل الإنساني في بيالي: منصة جديدة لدعم المجتمعات الالاجئة

بيالي: (ديسمبر)

استعرض ممثل دار العمل الإنساني أهداف الدار ودورها في خدمة المجتمع، فيما تحدث ممثلون عن الشرطة ومفوضية اللاجئين (UNHCR) ولجان الأحياء (RWC1 وRWC2 وRWC3)، إضافة إلى كلمة لمسؤول RWC السابق.

وشارك أيضًا ممثل منظمة مركز نجوم الغد، والكومندر مسؤول المستوطنة، ومسؤول مكتب المقاطعة، مؤكدين جميعًا أهمية التعاون المشترك لتعزيز العمل الإنساني وتحقيق الاستقرار.

واختتمت الفعالية بأغان وطنية لاقى تفاعلًا واسعًا، قبل عقد اجتماع تقييمي شدد على أهمية الالتزام الجماعي، ودعا الجهات غير الموقعة إلى الانضمام إلى ميثاق الدار. ومن المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في توفير منصة جامعة للمبادرات المجتمعية، ودعم العمل الإنساني في المنطقة.

شهدت مدينة بيالي الأوغندية افتتاح دار العمل الإنساني في فعالية مجتمعية واسعة، شاركت فيها قيادات رسمية ومجتمعية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والفرق التطوعية، في خطوة تهدف إلى تعزيز العمل الإنساني داخل المجتمعات المتأثرة بالنزوح.

وبدأت مراسم الافتتاح بقص الشريط إبدًا بانطلاق عمل الدار، بحضور الكومندر مسؤول مستوطنة كيرياندونقو، وسط أجواء احتفالية عكست أهمية الحدث. وتخللت الفعالية فقرات متنوعة، شملت عروضًا للأطفال، وفقرات مسرحية وغنائية، أظهرت روح التفاعل المجتمعي ومواهب المشاركين.

كما تضمن البرنامج كلمات رسمية متعددة، حيث



## «منصة رؤية»: التعليم كمدخل

### للسلام من منظور نسوي

كمبالا: (ديسمبر)

في الذكرى الثالثة لاندلاع حرب 15 أبريل، تم تدشين "منصة رؤية" في العاصمة الأوغندية كمبالا، كمبادرة تهدف إلى تعزيز وعي النساء، ودعم التعليم كأداة رئيسية للتغيير الاجتماعي.

وجاءت الندوة المصاحبة للتدشين تحت عنوان "التعليم كمدخل للتغيير الاجتماعي واستدامة السلام من منظور نسوي"، حيث ناقش المشاركون دور النظم التعليمية في إعادة إنتاج أو تفكيك أشكال التمييز داخل المجتمعات. وسلطت النقاشات الضوء على أهمية تبني مقاربات تعليمية شاملة تراعي التنوع، بما يعزز فرص بناء سلام مستدام قائم على العدالة الاجتماعية.

وتأمل الجهات المنظمة أن تمثل هذه



المبادرة خطوة حادة نحو توسيع مساحات العمل المشترك، وتعزيز الحوار البناء، ودعم الجهود الرامية لتحقيق مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة.

## «قوام» تختتم جولتها الأوروبية من باريس بدعوات لتعزيز دعم المدنيين

باريس: (ديسمبر)



اختتم وفد القوى المدنية لإقليم دارفور "قوام" لقاءاته الرسمية في العاصمة الفرنسية باريس، ضمن جولة أوروبية شملت اجتماعات تشاورية نظمتها منظمة بروميديشن منذ العاشر من أبريل الجاري.

وتوجت الجولة بجلسة حوارية رفيعة المستوى مع وزير أوروبا

والشؤون الخارجية الفرنسي، جان نوبل بارو، بمشاركة واسعة من ممثلي المجتمع المدني السوداني. وركزت المباحثات على آليات الدعم الدولي للمدنيين في السودان، حيث تم التأكيد على ضرورة فتح ممرات إنسانية آمنة ومستدامة لإيصال المساعدات إلى مناطق دارفور وكردفان وغيرها، خاصة في ظل خطر المجاعة الذي يهدد الملايين. كما شدد الوفد على أهمية تعزيز آليات المساءلة الدولية، وتوثيق الانتهاكات، ووضع حد لسياسات الإفلات

من العقاب، مع التأكيد على ضرورة إدراج قضايا العدالة الانتقالية في أي تسوية سياسية مستقبلية. وأكدت "قوام" أهمية إشراك النساء والشباب في عمليات السلام، معتبرة أنهم يمثلون الضمانة الأساسية لتحقيق تحول ديمقراطي حقيقي. وثمنت القوى المدنية الدور الفرنسي في تسليط الضوء على الأزمة السودانية، معتبرة أن أنضراط وزير الخارجية في الحوار مع جهات مدنية يعكس التزامًا دوليًا بدعم تطاعات الشعب السوداني.

## المجلس الأعلى للجامعات:

## لا وجود لجامعات سودانية معتمدة بمصر



القاهرة: (ديسمبر)

أكد المجلس الأعلى للجامعات المصري، أنه لا توجد أي فروع لجامعات سودانية معتمدة داخل جمهورية مصر العربية، وذلك رداً على أخبار يتم تداولها حول وجود فروع لجامعات سودانية بمصر، وأوضح أن ما يوجد سابقاً لا يتجاوز مكاتب تمثيلية لخدمة الطلاب السودانيين، ولأن عادت معظم الجامعات لمزاولة نشاطها من داخل السودان.

تتم بعد حصول الطالب على الدرجة والانتهاء من الدراسة والعودة إلى مصر.

وبعد اندلاع الحرب في السودان قامت بعض الجامعات السودانية بوضع معالجات بالتنسيق مع جامعات ومراكز مصرية لإكمال الفصول الدراسية خاصة للخريجين والمقبلين على امتحانات التخرج، نظراً لوجود أعداد كبيرة من الطلاب الذين لجأوا مع أسرهم إلى مصر.

وبالتزامن مع قرب انطلاق موسم التنسيق للقبول بالجامعات المصرية وبدء الجامعات بالخارج في الترويج لاستقطاب وجذب الطلاب، وفي ظل وجود عدد من الطلاب المصريين الراغبين للدراسة بالخارج ضمن مرحلة التعليم الجامعي، أصدر المجلس الأعلى للجامعات عدداً من الضوابط المرتبطة بمعادلة الشهادات والدراسة بالخارج، وأوضح أن معادلة الدرجات العلمية الأجنبية

## المفوضية السامية توقف الدعم النقدي للاجئين بمصر



القاهرة: (ديسمبر)

حذرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن برنامجها للمساعدات النقدية في مصر مهدد بالتوقف الكامل لشهر أبريل ما لم يتوفر تمويل إضافي بشكل عاجل، الأمر الذي سيؤثر على ما لا يقل عن 20,000 أسرة لاجئة – معظمها تعيلها نساء.

وذكرت المفوضية أنها اضطرت بالفعل إلى وقف المساعدات النقدية عن أكثر من نصف هذه الأسر منذ بداية العام، حيث لم تتلق سوى 2% فقط من الميزانية المطلوبة لهذا البرنامج لعام 2026.

وكان عدد من اللاجئين السودانيين بمصر التقنهم (ديسمبر) اشتكوا من توقف المساعدات الإنسانية النقدية عبر تطبيق «فوري» الإلكتروني وسط تساؤلات عن أسباب توقف هذا الدعم المفاجئ. وقالت المفوضية: «إن الأسر الأكثر تضرراً ستكون تلك التي فرت من الحرب في السودان، والتي تدخل اليوم عامها الرابع وتواصل التسبب في أكبر أزمة نزوح في العالم».

وأكدت المفوضية أنه بالنسبة للعديد من الأسر اللاجئة، تمثل المساعدات النقدية خط الدفاع الأخير لتجنب وقوعها في

## إطلاق مشروع «العدالة المرتجاة» بالقاهرة

الأيام الفائتة منذ انطلاقها في الثامن من أبريل، بإشراف كل من الأساتذة علي تونجا، مديتر فضل موسى، انتصار العقلي، أحمد طران، حيث تستهدف هذه الورش قطاعات المجتمع المدني والمرأة والشباب والقيادات المجتمعية والأهلية.

من جانبه، أشار الصادق علي حسن إلى أن الورقة الحوارية تم إرسالها إلى عدد واسع من الأطراف السودانية، خاصة الفئات المتأثرة بالحرب، موضحاً أنه تم تلقي ملاحظات ومقترحات مكتوبة من جهات فاعلة، من بينها حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، مؤكداً أن هذه المساهمات والملاحظات ستسهم في صياغة تصور إطراري متكامل يُطرح لاحقاً للنقاش العام.

وأضاف أن المرحلة المقبلة ستشهد توسيع دائرة الحوار لتشمل قطاعات متعددة من المجتمع السوداني، بما في ذلك التنظيمات المدنية والأهلية والقوى السياسية والحركات المسلحة، إلى جانب تنظيمات المتقاعدين من القوات النظامية الأخرى.



القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت هيئة محامي دارفور والمجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات، انطلاق أولى الورش الحوارية لمشروع «العدالة المرتجاة»، بمقر مركز عافر للحوار والتنمية بالقاهرة، بمشاركة نخبة من الخبراء والباحثين في قضايا العدالة الانتقالية.

وقدمت رئيسة مجلس أمناء مركز عافر للحوار والتنمية، دكتورة أماني الطويل، في الجلسة الافتتاحية ورقة رئيسية بالشراكة مع الصادق علي حسن، رئيس المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات، حيث أكدت أن هذه الورقة تأتي كإطار أولي للنقاش، بهدف إطلاق حوار قاعدي شامل بين مختلف الأطراف السودانية

المعنية. وأوضحت الطويل أن مشروع العدالة المرتجاة يسعى إلى بلورة نموذج سوداني يستند إلى رؤى وتصورات المتأثرين بالانتهاكات، مع الاستفادة من التجارب الدولية الشبيهة في مجال العدالة الانتقالية.

وتواصلت فعاليات المشروع عبر سلسلة من الورش المتخصصة خلال



## الجنيه السوداني يعاود تراجع أمام المصري

القاهرة: (ديسمبر)

عاود الجنيه السوداني تراجع أمام الجنيه المصري خلال تداولات هذا الأسبوع، حيث بلغ سعر الصرف نحو 78,5 جنيهاً سودانياً. واشتكى متعاملون من انخفاض قيمة سعر تحويل الجنيه السوداني مقابل المصري بعد أن سجل تحسناً ملحوظاً في الفترة القليلة الماضية.

ويأتي هذا التدهور مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات مؤخراً مع استمرار الحرب الأمريكية الإيرانية وتداعياتها، الأمر الذي ألقى بأعباء اقتصادية كبيرة على الأسر المقيمة في مصر.

## منصة اللاجئين بمصر تشيد باستضافة امتحانات الثانوية السودانية

دون خوف من التوقيف، وتسهيل إجراءات التقنن، وتسريع منح الإقامة، وتجاوز العقبات البيروقراطية التي تضع الطلاب وغيرهم من المقيمين الأجانب في وضع عدم انتظام قسري أجبروا عليه، فضلاً عن ضمان عدم توقيف أو ترحيل الطلاب خلال فترة الامتحانات، بما يكفل لهم أداءها في بيئة آمنة ومستقرة، مع مراعاة الأوضاع الاستثنائية للطلاب السودانيين في مصر، باعتبارهم من الفئات الأكثر تأثراً بالنزاع وانقطاع العملية التعليمية، وتعزيز التنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتسهيل إجراءات استخراج تصاريح الإقامة وتجديد الوثائق وتوفير الحماية اللازمة.

وأعربت «منصة اللاجئين» في وقت سابق عن قلقها البالغ إزاء ما ورد في تقارير حقوقية بوقوع حالات احتجاز لعدد من الطلاب السودانيين من المرحلة الثانوية، مع صدور قرارات بترحيل بعضهم إلى بلادهم، رغم حملهم إقامات سارية.

وناشدت منصة اللاجئين في مصر (RPE) السلطات المصرية بوقف كافة حملات التفتيش والاحتجاز التي تستهدف السودانيين فوراً وحتى انتهاء امتحانات الشهادة الثانوية في أواخر أبريل 2026، وإصدار بطاقات تعريفية للطلاب المسجلين لامتحانات معترف بها، تضمن لهم حرية الحركة والتنقل بين مزار السكن ولجان الامتحانات

القاهرة: (ديسمبر)

أشادت منصة اللاجئين في مصر بجهود السلطات المصرية في تسهيل استضافة امتحانات الشهادة الثانوية السودانية داخل المدارس الحكومية المصرية، وناشدت المنصة في الوقت ذاته السلطات المصرية بوقف حملات القبض والاستيقاف والاحتجاز التي تطال ملتزمي اللجوء، في وقت بالغ الحساسية يتزامن مع انعقاد امتحانات الشهادة الثانوية السودانية.

وجلس نحو 38 ألف طالب وطالبة سودانيين في المدارس المصرية موزعين على مراكز المراكز بالقاهرة والإسكندرية وأسوان.



## فيلم «خرطوم» بمعهد جوته بالقاهرة



لحمة الفيلم، عدة حكايات وأحلام مزجت بين الوثائقية والروائية، في وحدة عضوية تعبر عن فلسفة الفيلم، (الثورة مستمرة)، أي (النور ما يندفن)، كما حلم ود الرضي، بالثورة (وسنة الإسلام السلام).

وما أجمل رقصة الكمبلا ورقصات النصف في حمد النيل، والجمال يلف، والعصارة تعصر، جمال الشيل، وجمال الشيل ما يشيلو الويكة..

الفيلم موزون، بين الحزن والحلم، وشجاعة الإشارة لمشعلي الحرب، وقبح سنواتها.

حضرت الفيلم مع أمونة وإكرام، وحضور جميل، وفرجة شيقة، أثارت لا محال الكثير في القلوب.

كما بدأ الفيلم في وقته (انضباط يلذ للنفس)، عند السادسة مساءً، (الساعة وطن)، تذكر بزغردة الفتيان، لعرس الثورة، وبدء المقاومة السلمية، لنظام دموعي، وإماتلا الشوارع بالنار، أحرار، ونكمل المشوار (وكان لهذا الفيلم نصيب في إكمال المشوار).

منذ بدايته الرمزية، والجمال والعصارة، (جمال الشيل)، ومعه العصارة، وهي تلف وتعاقد التحدي، بلا بأس، جذب الفيلم الحضور، لمدينة الخرطوم التي عاشت سنين قاسية، حزينة، وتجسد ذلك في عدة شخص، هم أبطال الحكاية، من مربي طيور وأطفال جمع القارورات الفارغة وبائعة شاي، وشباب حالم، الكل سعيد بمهنته (حتى الأطفال وركوب الكارو وجمع القارورات)، لعب وعمل (كان الفيلم يهمس حتى هذه المهنة والظلم لن يعثروا عليها لاحقاً)، بعد اشتعال الحرب، والتي غيرت كل شيء، حتى ألعاب الأطفال.

يحتشد الفيلم بتظاهرات الثورة، جمال وجسارة فوق التصور، بعيد للنفس الق الثورة وحلم الشعب، ما أجمل أحداث الثورة حقاً، كم تحرك الأفلام النفوس، وتحرض الأحلام، للانعتاق، أتذكر فيلم (أريد حلاً) وفيلم (انتبهوا أيها السادة)، وفيلم (أراقص الأوبرا)، وكلها أفلام رمت حجراً في بركة الفكر الراكدة، أو في جب العواطف الساكنة، فحركات الكثير المثير، أي (تريد حلاً)، لكل شيء. كما يحتشد بالموت والدمار، وكيف هانت حياة الناس، والقتل، وشدني منظر الأب يودع ابنه، خوفاً من قبيلة تهدم الدار، منظر مررت بمثله، تماماً، لولا مقادير الله، تدخلت وهرب الوداع القاسي.

من أجمل المناظر البنت والولد ، وأغنية وري، وسמעה في أذن الشاب والأخرى في أذن الفتاة، والحافلة تتنقل في شوارع الخرطوم، لا أظن هناك عينا لم تدمع، (جمالاً هذه المرة).

فيلم شيق تصوير جميل، ومخرجون أذكيا، Brahim Snoopy Ahmed ورفاقه، مفعمين. بالتجريب، والصور والاقتياسات، (في تناغم عضوي خلاق)، التي حشدت بفراسة بين ثنائيا الفيلم، أحلام الأطفال، والأسد والشاب والموتر والرجل والحمامة، وقهوة بايعة الشاي وأركان النقاش الفكري حولها.



القاهرة: (ديسمبر)

بالتزامن مع الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب بالسودان، شهد معهد جوته بالقاهرة الأسبوع الماضي عرض فيلم «خرطوم» لفترة يومين بمعدل عرضين في اليوم، وهو عمل حائز على عدة جوائز عالمية وغرّض في محافل دولية مختلفة.

يوثق الفيلم لحياة السودانيين قبل الحرب وبعدها، ويحكي قصص سكان العاصمة الخرطوم وتأثير النزاع على حياتهم وتراثهم الثقافي، ويسلط الضوء على الأزمة الإنسانية للمدنيين في السودان وتقديمها للعالم عبر السينما. ويعتبر فيلم «خرطوم» أول فيلم سوداني يعرض للمرة الأولى في مهرجان «صندانس السينمائي» بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو من إخراج عدد من المخرجين السودانيين: راوية الحاج، أنس سعيد، فيل كوكس، إبراهيم سنوبي وتيمية أحمد.

على صفحة على منصة فيسبوك، كتب عبد الغني كرم الله بعد مشاهدته للفيلم:

**فيلم «خرطوم»**

في البدء، تحس بأن كل الحضور لم يشعروا بالوقت، ولا أظن أن هناك مدحاً لفيلم أجمل من ذلك، "أن تعيش الفيلم"، وربما هي حالة النزوح واللجوء الجمعي، جعلت أبطال الفيلم، وكل الحضور، في جوف سفينة اللجوء، التائهة في بحر مصير مجهول، أي كانت وأنت في كرسي المشاهدة، تنفرج على نفسك في الشاشة، ويمسك ما يمسّهم، من حيرة وحزن وخوف دفين، وحلم.

ظلت العيون مشغولة برصد مجريات الفيلم الوثائقي، والقصصي، بدمع حزن ونبل وحلم (بريك كيف تلتقي)، طوال مدة العرض، التي فاقت الساعة وربع.



## مسألة

دكتور مرتضى الغالي

### نجاح باهر وسقوط جديد لأنصار الحرب..!

مؤتمر برلين كان باهر النجاح قياساً إلى الظروف المحيطة..! وقد بلغ أقصى ما يمكن أن يبلغه مؤتمر بهذه الصفة في هذا الظرف العالمي الذي لا يسمح بالكثير؛ من حيث الاهتمام العالمي، أو من حيث الإسهام والمشاركة، ومن حيث الدعم المالي والمعنوي وسط هذا المناخ المضطرب والرمال المتحركة.. وتداعيات منظومة الاقتصاد العالمي وانهاب الحروب الساخنة والباردة..! لقد كان التقاء الفاعلين العالميين واسعاً؛ وقد انضمت في هذا المؤتمر كيانات ودول ومؤسسات عالية التأثير مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي وإيقاد ودول الرباعية والآلية الخماسية، ودول أخرى من مقاس الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.. وكبرى الوكالات والمنظمات العالمية في المجال الإنساني والإغاثي.. وقد خرجت من هذا اللقاء تعهدات بالعمل على وقف الحرب، والتأكيد على دور القوى السياسية والمدنية والحل السوداني، ورفض التدخلات الخارجية السالمة.. وتنشيط مجهودات إحيال العون للمتضررين.. علاوة على الاكتتاب لتوفير مليار ونصف المليار دولار للدعم الإنساني..! هذا عمل كبير، مهما كان القصور في تجميع هذا الأموال.. وإذا توفر (10%) فقط منها فذلك (خير وبركة).. وأفضل من الجعجة الفارغة، ومن خطابات البرهان و«توجيهات» كامل إدريس، وبوستات المهابيل والقونات، وعبارات أدعياء الحرب، وأحاديث الزعأنف الذين ليس لهم في (التور ولا في الطحين)..! ولم يكن غريباً أن يخرج للتظاهر ضد هذا المؤتمر بعض السودانيين العطالي (ومقاولي الأنفار) في مدن الغرب.. فقد اعتادت سلطة بورتسودان والكيزان تأجيرهم لتخريب كل نشاط بالخارج تقوم به القوى السياسية المدنية المناهضة للحرب.. وظن هؤلاء ومن يعثوا بهم (ودفعوا مصاريقهم) أنهم يستطيعون تعطيل مؤتمر احتشد له كل العالم تقريباً.. وخاطبه الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش شخصياً)..! هذا المؤتمر يهدف أساساً إلى تقديم الدعم الإنساني والإغاثي والطبي للسودانيين.. ومع ذلك يخرجون مهاجمته من أجل حفنة من الدولارات ويرفضون إغانة أهلهم الذي تركوهم وراءهم بالسودان.. هؤلاء (الزليطنية) هم لاجئون ومطاريدي في أمريكا وأوروبا بسبب الحرب.. والآن جاءوا يتظاهرون من أجل مواصلة الحرب.. ففي أي عتبه من الجنون أو الوضاعة يمكن أن نضع هذه الشراذم؟! وهناك عجيبة أخرى.. فبينما أعلنت حكومة بورتسودان أن مؤتمر برلين مؤامرة ضد (السيادة الوطنية) اشترك فيه فعلياً وبموافقة البرهان وحكومته مندوبون، منهم ممثل حاكم دارفور مناوي؛ ومنهم أردول والجاكومي.. بل إن وزير مالية البرهان «جيريل إبراهيم» أعلن (ترجيحه بالمليار ونصف المليار دولار)، بينما أعلن رئيسه كامل إدريس أن حكومته غير معنية بمُخرجات المؤتمر..! ليست هذه الأموال من بين المخرجات؟! الله لا كسبكم..!



### الفنانة فدوى فريد تزور معسكر قروم بجوبا وتنظم يوماً ترفيهياً للاجئين السودانيين

جوبا: (ديسمبر)

قدمت الفنانة فدوى فريد مبادرة إنسانية لدعم اللاجئين السودانيين بمعسكر قروم بجوبا، وذلك بتنظيم يوم ترفيهي قدمت خلاله مساعدات إنسانية تتمثل في ملابس ومواد غذائية للاجئين السودانيين بهذا بمعسكر قروم، بتنظيم رائع من منظمة (أبنوسة للأمل) التي أنشأتها الفنانة فدوى فريد، وتهدف إلى غرس الأمل في اللاجئين السودانيين الذين تأثروا بالحرب التي اندلعت في الخامس عشر من أبريل 2023 في السودان.. وتقول الفنانة فدوى فريد أن الحرب كانت صعبة جداً على الشعب السوداني الذي تشرد بسببها وأصبح لاحقاً في دول الجوار، وقالت إن ما تقوم بها عبر منظماتها هي عمل واجب يمكن أن يقوم به أي شخص تجاه أهله لمساعدتهم وإخراجهم من الأجواء الكئيبة.. وأشارت إلى أنها أنشأت منظمة (أبنوسة للأمل) لتقوم بهذا الدور من خلال تنظيم الحفلات الخيرية لجمع التبرعات والدعومات العينية والمادية لتقدم للاجئين، مشيدة باستجابة عدد من الشركات والشخصيات وتقديمها الدعم للاجئين.. وأبانت أن منظمته تقوم بإيصال هذه التبرعات للاجئين إلى جانب تنظيم يوم ترفيهي لهم، وقالت إن المنظمة نجحت في هذا المجال، وقامت بتوزيع الملابس والمواد الغذائية على اللاجئين في معسكر قروم بجوبا، وتقدمت بالشكر لكل الشركات والشخصيات التي ساهمت بالإضافة إلى الفريق العمل معها في المنظمة وعلى رأسهم نوال وجوري من جانيه أشاد رئيس معسكر قروم للاجئين خليل علي عبدالله بمبادرة الفنانة فدوى فريد.. وقال في تصريح خاص لـ(ديسمبر) إن ما قامت به الفنانة عمل عظيم ومقدر، وعكس شعور الناس وفرحتهم الشديدة بهذا اليوم، مشيراً إلى أن مثل هذه الزيارات والوفقات تساعد في إخراج اللاجئين من الحالات النفسية السيئة التي سببتها لهم الحرب، وأعرى عن أمه في أن يقدم كل السودانيين الموجودين في جوبا ويقوموا بزيارة المعسكر ويتأسوا مع اللاجئين في يوم سوداني خالص، مبيناً أنه ليس بالضرورة تقديم مساعدات عينية، فحضورهم وحده يكفي في مساعدة اللاجئين على الخروج من الحالة النفسية التي سببتها لهم الحرب.. ونشير (ديسمبر) إلى أن معسكر قروم للاجئين يقع على بُعد (26) كيلومتر في الاتجاه الغربي من وسط مدينة جوبا في ولاية الاستوائية الوسطى، ويضم حسب إحصائية مفوضية شؤون اللاجئين حوالي (12200) لاجئ سوداني.



### (ديسمبر).. التحدي والاستجابة

الوطني الذي لا غنى عنه في مثل هذه الظروف. ثم ازداد التحرك، وظهرت فضائيات خارج السودان، وانتشرت المنصات الإلكترونية ومواقع البودكاست والبلت المباشر. لم يعن هذا أن الحقيقة لم تعد ضحية للحرب، بل استمر وضعها كضحية في ظل الإغراق الإعلامي لأبواق الحرب من كل الأطراف، والتي حولت كثيراً من هذه المنصات والأجهزة، بفعل التمويل الرخيص، إلى أبواق هدفها الدعاية الحربية والتعتيم على الحقائق، وممارسة التشهير بالخصوم المقترضين. هنا ظهرت الحاجة إلى مبادرات جديدة، من بينها هذه الصحيفة، تقف ضد الحرب وتعمل من أجل السلام. وهي هنا إعلام موقف، لا يدعي الحياء بين الحرب والسلام، لكنها تعتبر عن مواقفها بمهنية وموضوعية، بعيداً عن لغة السباب والشتم والدعاية الرخيصة، ودون الانزلاق إلى مستويات الشخصية والتهميد والابتزاز. لا تنفرد صحيفة (ديسمبر)، وهي تحتفل بعامها الأول، بهذا الموقف، بل تعتنز بمبادرات أخرى سبقتها أو تلتها، تنتهج المبادئ نفسها من المهنية والموضوعية، وتحاول مناقشة القضايا والأحداث بمنهج الحوار والجدال المبني على المنطق والإقناع، على أمل أن تقود بلادنا إلى مرحلة تقتنع فيها الناس بأنه لا جدوى من الحرب، وأنه من الممكن مناقشة الخلافات والاختلافات بغير البندقية. هذا ما نتعهد عليه المبادرون بإنشاء هذه الصحيفة منذ يومهم الأول، وإن كنا نكتب بأسمائنا وعرفنا الناس، فإن هناك كثيراً من الجنود المجهولين الذين يقومون بمعظم العمل الشاق حتى تصدر الصحيفة كل أسبوع. فلهم التحية، وسياتي يوم يعرف فيه الناس حجم تضحياتهم وإخلاصهم في هذا العمل.

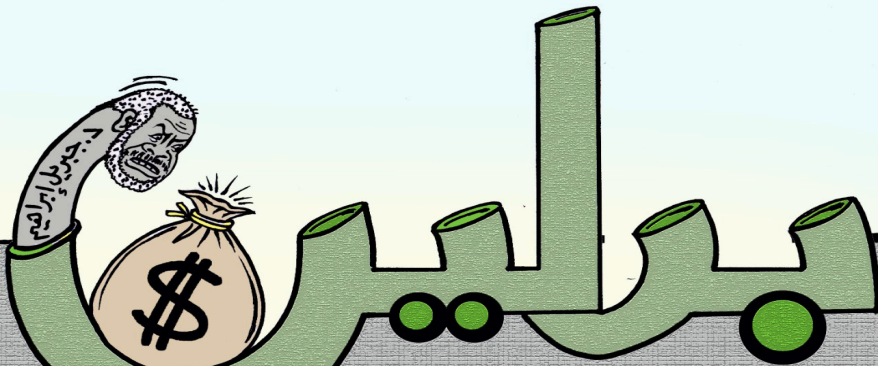


## أفق بعيد

فيصل محمد صالح

يقولون إن أول ضحايا الحرب هي الحقيقة، لأن سرديات الحرب لا تكتفيها الأقدام والضمان، بل تكتفيها البندقية، أو تملئها على من يكتنون. ولهذا فمن الطبيعي أن تكون الصحافة الحرة من أوائل ضحايا الحرب. في الحرب الحالية في بلادنا، لم تكن الصحافة ضحية الحرب بهذا المعنى الفلسفي فقط، بل بالمعنى الحقيقي الواقعي أيضاً. فبسبب العقلية المركزية التي تسيطر علينا، فإن حوالي 90% من أجهزة الإعلام السودانية موجودة في مساحة لا تتجاوز 5 كيلومترات مربعة، هي مساحة وسط الخرطوم التي تضم مؤسسات الدولة كافة: القصر، ومجلس الوزراء، والوزارات، والقيادة العامة، ورئاسة الشرطة والأمن... إلخ. وكان الاستثناء الوحيد هو وجود الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في أم درمان، لكن من المعروف أيضاً أنها تظل هدفاً لأي محاولة انقلاب أو سيطرة على السلطة بأي صورة كانت. وهكذا، بعد ساعات قليلة من بدء الحرب، كانت بلادنا تعيش هذه المحنة بلا إعلام وطني، وصرنا ن تعتمد على أجهزة الإعلام العربية والأجنبية لمعرفة ما يحدث بالباطن. واستمر هذا الوضع لفترة طويلة، حتى استطاعت الصحف والمنصات الإلكترونية أن تسد بعض النقص، وتحاول تعويض غياب الإعلام

عدد دفعلا 23-4-2026

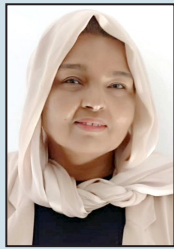


## الخوف وراء تشويه المدنية

إلى شفافة، منافسة، رقابة، وضرائب، أي تقليص النفوذ القائم. ولهذا لا يُواجه هذا التحول دائماً برفض مباشر، بل بمحاولة إضعاف الثقة به، عبر تقديمه كتهديد محتمل لاستقرار الاقتصاد. الخوف من المساءلة وحماية المصالح يحتاجان إلى قصة تُقنع الناس، أو تُربكهم. هنا يبدأ تشويه المدنية بشكل منهجي. تُسمى الشفافية فوضى، وتُصور الحرية وكأنها انقسام، ويُقدم قبول الآخر كضعف. ثم تُربط المدنية بالخطر: تدهور أمني، اختراق خارجي، انهيار خدمات. يكون ذلك بانتقاء وقائع وتحريفها أو قصها وتضخيمها لنشر التشويه والابتهايم. عبر تجارب دول متعددة، يظهر تفوق الأداء المدني الديمقراطي على حكم الفرد أو العسكر، خصوصاً في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والثقافة والفنون.

لا يعود التفوق هنا إلى أنه نموذج مثالي، بقدر ما يعود إلى آلية مختلفة في إدارة السلطة، تقوم على المساءلة وإمكانية التغيير دون كلفة انهيار، والمشاركة في تقرير مصيرها بدل الاضطرار بالاكتماء بقلبي النتائج. من هنا يبدأ القلق الحقيقي، كل خطوة نحو هذا النوع من الحكم تقلص مساحة السلطة غير الخاضعة للقانون، وتحول هيبة السلطة وبريقها، إلى مسؤولية سيجاسب صاحبها عليها، والقرار إلى التزام مُعلن يمكن الطعن فيه ومن دون هذه القواعد، وتحت حكم العسكر أو الفرد تبقى المجتمعات رهينة الابتزاز بوسم استقرار مفروض بالعرف والقوة، مقابل التنازل عن الحقوق في الاختيار والمحاسبة.

أما المدنية فتتقدم مخرجاً من هذا الابتزاز، لأنها تبني استقراراً قائماً على الرضا لا على الخوف، وعلى مؤسسات لا على أشخاص. لهذا السبب تحديداً إذا خُربت الشعوب دون تخوف، وبديل الثورات التي تقوم من حين لآخر حول العالم، ستفشل الحكم المدني الديمقراطي. وهذا التفضيل وهذه الثورات هما منبع الخوف والإحساس العميق بالرفض لدى الحكام العسكريين أو الحزب الواحد، المغطين بادعاء القوة والمقدرة على فرض الاستقرار. وإذا انتقلنا من التحليل إلى التجربة، تظهر مفارقة يصعب تجاهلها. الخطاب الذي حُذر من المدينة باعتبارها بوابة للفوضى، انتهى إلى واقع أكثر اضطراباً تحت سلطة وُصفت بأنها الأقدر على الضبط والحسم. من انقلاب رُوج له كحل سريع، إلى واقع لم ينتج حتى في تثبيت الاستقرار، وصولاً إلى حرب كارثية. فإذا كانت ميزة الحكم العسكري، كما يُدعى، هي القدرة على الحسم السريع وفرض النظام، فإن معيار إثبات هذه الميزة لا يكون بالأداء، بل بالنتيجة. وعندما تتفجر الفوضى تحت هذه السلطة، أو تعجز أدواتها عن احتوائها، يفقد هذا الادعاء أحد أهم مبرراته.



أمانى أبو سليم

ما يبدو قوة في بعض أنواع الحكم، قد يكون في جوهره شكلاً من أشكال الخوف. الخوف لا يظهر بنفس الطريقة في كل نظام. لكنه يحدد الفارق بين نموذجين للحكم: الحكم المدني الديمقراطي، وحكم الفرد أو الحزب الواحد أو العسكر. الدعوة إلى الحكم المدني الديمقراطي تعني ضمناً قبول تداول السلطة بين قوى مختلفة. السلطة ليست ثابتة لأحد، بل قابلة للانتقال داخل إطار متفق عليه. لا خوف من التغيير، لأن القواعد هي التي تحكمه، وليس الأشخاص. من أكبر الدلائل على هذا الفرق، ما يظهر في مساحة الحرية. في العهود الديمقراطية، تزدهر الصحافة والثقافة والفنون والتعبير. بينما تُلحق هذه المساحات أو تُقيد تحت الأنظمة الفردية أو العسكرية أمام أي رأي مغاير.

فيما تظهر هذه الأنظمة الفردية أو العسكرية القوة وتدعي أنها وحدها القادرة على صناعة الاستقرار وتثبيت الأمان، نجد أنها تتجه لتشويه الحكم المدني، وتلطيخ نهم مثل الضعف والخيانة وعدم المقدرة على تأسيس دولة آمنة. حتى على مستوى الأفراد، يعمل الخوف بالطريقة نفسها. الخوف من تفوق الآخر، أو من قبول منطقته لدى الناس، أي من احتمال الخسارة أمامه.

كثير مما يبدو قوة، يكون في حقيقته شكلاً من أشكال الضعف. فإدعاء القوة، في كثير من الحالات، ليس إلا خوفاً متخفياً.

فالسؤال: لماذا يحتاج حكم الفرد أو العسكر إلى تشويه المدنية كي يستمر؟ لأن قدرته على الإقناع الإيجابي محدودة، بينما قدرته على إدارة الخوف أعلى. ما لا يستطيع تثبيته بالثقة، يثبته بالهول والجس.

أول ما يُخشى في أي انتقال مدني هو المساءلة. فالحكم المدني لا يغيّر الوجود فقط، بل يفتح الملفات ويحول السلطة من امتياز إلى مسؤولية. هنا يصبح الخوف خطراً مباشراً على من اعتاد العمل دون محاسبة.

لهذا لا يُواجه الانتقال بالرفض الصريح دائماً، بل بالمرأغة: تأجيل، إبطاء، وإعادة تعريف الشروط. وفي قلب هذه العملية، يصبح تشويه المدنية أداة ضرورية لا لإقناع الناس بأنهم أفضل، بل لتخويفهم من البديل الممكن.

يرتبط الخوف من المساءلة بعمق بالعقدة الاقتصادية. في أنظمة الحكم الفردية أو العسكرية، تُدار موارد الدولة داخل دوائر محددة من النفوذ. لهذا لا تبقى المؤسسة العسكرية مجرد جهاز أمني، بل تتحول تدريجياً إلى فاعل اقتصادي، يمتلك شركات وعقوداً وامتيازات يصعب إخضاعها للرقابة. أما الانتقال إلى حكم مدني، فلا يُختزل في تغيير سياسي، بل يعني إعادة صياغة القواعد

### عزاء واجب

«وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ \* الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ»  
تنعى أسرة تحرير (ديسمبر) بإلحاح الحزن والأسى رحيل المناضلتين؛ ريم الفاضل ومزن النيل، بعد معاناة مع المرض وحملة قصيرة بمقياس الزمن، لكنها عامرة بما قدمتهما للسودان الوطن ولنضال النساء السودانيات، رحلت ريم ومزن بعيداً عن الأرض التي بنيت بذرة عطائهما فيها، وحملتنا فيهما بوطن الحرية والسلام والعدالة، الأحلام التي لم تشهداها واقعاً ولكنهما تركتا إرثاً يستلهم في الوصول إليها.

تتقدم (ديسمبر) بالتعازي الحارة لأسرة وأصدقاء ورفاق نضال مزن النيل وريم الفاضل، وتدعو الله عز وجل أن يجزيهما بقدر ما قدمتا للسودان وشعبه ومجتمعاته، وأن يلهم لهما وذويهما الصبر وحسن العزاء.



مزن النيل

ريم الفاضل